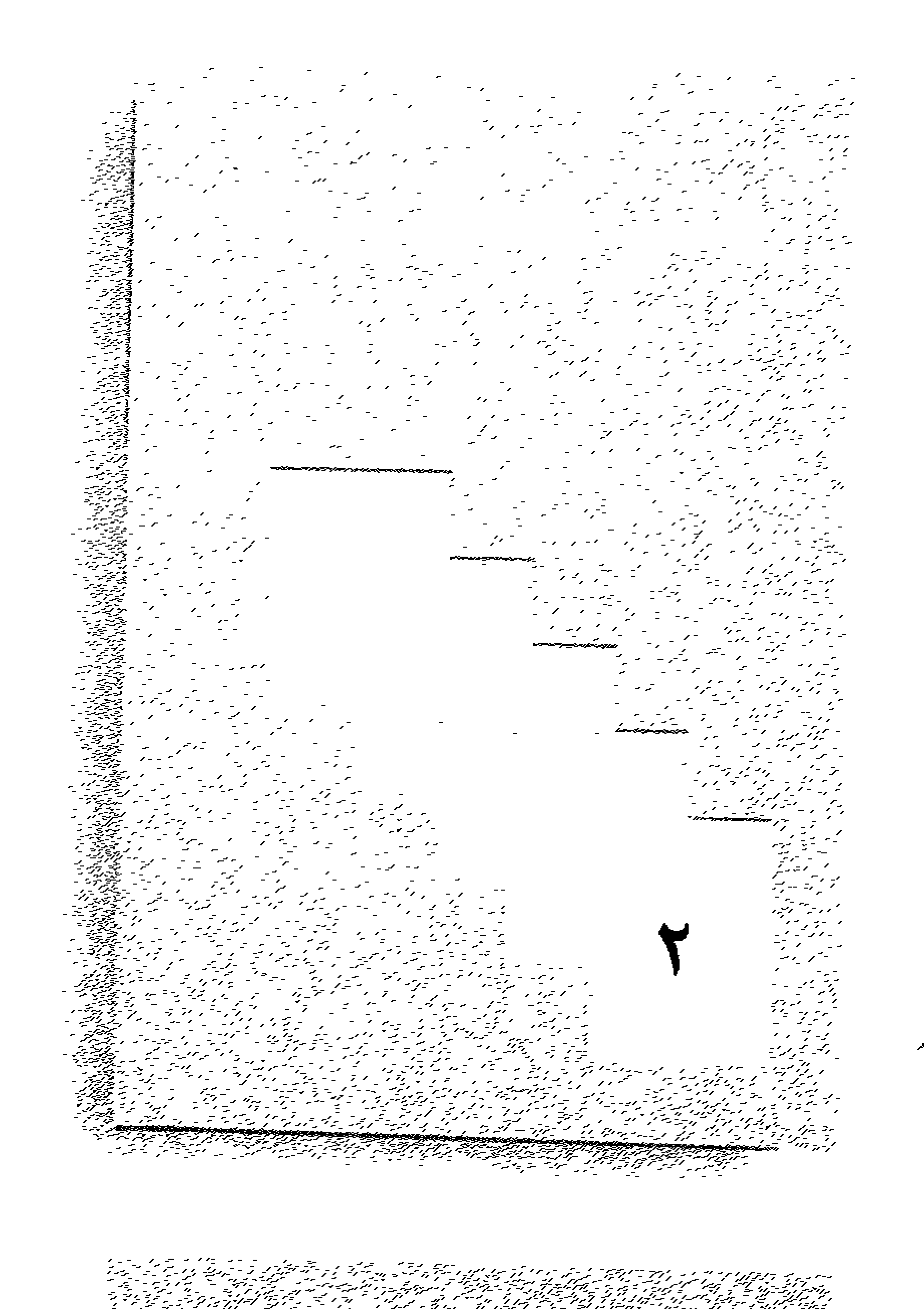
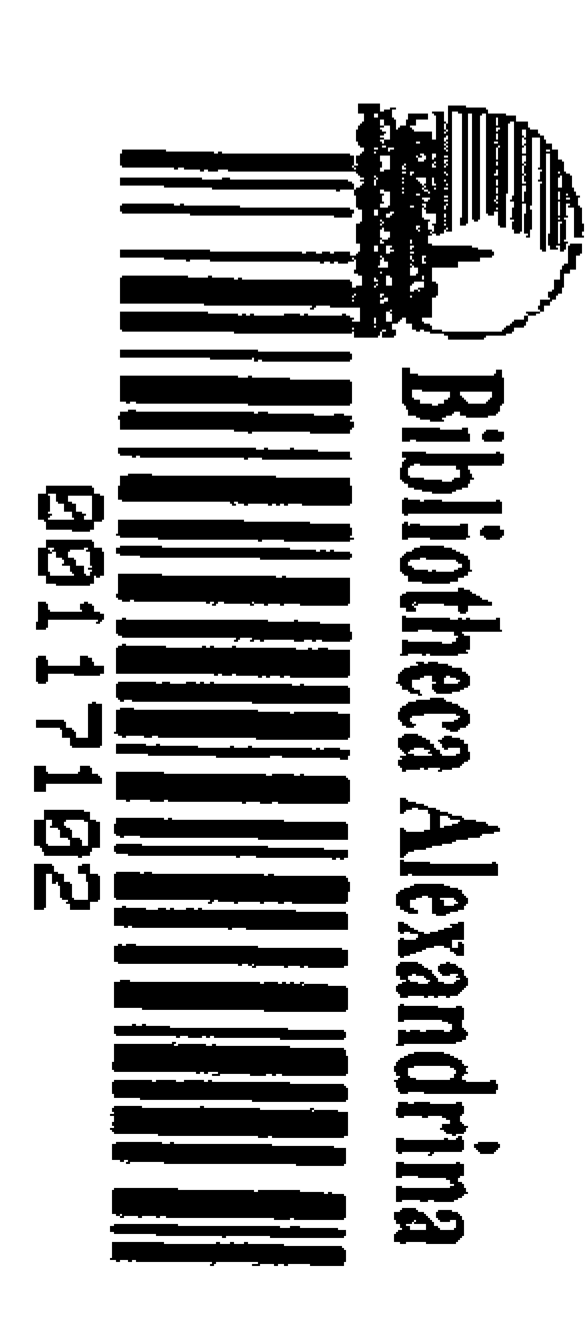
ياسين الحافظ

اللاعقلانية

في السياسة العربية

نقد السياسات العربية في المرحلة مابعد الناصرية





اللاعقلانية في السياسة العربية

● ـ اللاعقلانية في السياسة العربية
● ـ دار الحصاد للنشر والتوزيع
سورية ـ دمشق ـ برامكة
هـ ـ فاكس : ٢١٢٦٣٢٦
ص. ب : ٤٤٩٠
● ـ دار الكنوز الأدبية
بيروت لبنان ـ ص.ب: ١١/٧٢٢٦
هـ : ٦٥٣٥١٤
● ـ الطبعة الثانية : ١٩٩٧

الأعمال الكاملة

ياسين الحافظ

اللاعقلانية في السياسة العربية

نقد السياسات العربية في المرحلة مابعدَ الناصرية

((٢))

تقديم

خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، عانينا صدمات بددت كل بقايا التفاؤل الهين، الذي خيم على المشرق العربي مع أواخر الستينات. أشد هذه الصدمات وأكثرها إيلاماً جاءت عندما تجلّى بوضوح أن الكتلة الأساسية من الانتلجنتسيا المصرية تقف، من موقع يميني ومتأخر بالطبع، مع عملية نزع الناصرية ومع السياسة المصرية الراهنة. الصدمة الثانية، التي لاتقل شدة وإيلاماً عن الأولى، جاءت عندما رأينا ملايين من الشعب العربي في مصر تخرج، وكأنها فقدت ذاكرتها السياسية، لاستقبال نيكسون، رمز أعتى امبريالية مابرحت، منذ عشرين عاماً وحتى اليوم، تنزل بالأمة العربية أشد الإذلال وأعتى الأذى.

ماترمز إليه هاتان الواقعتان كان مدوِّخاً: هل كان ممكناً لروسيا أو الصين أو فيتنام أن تتقدم لو أن أنتلجنتسياها كانت رجعية؟ هؤلاء المحشودون لاستقبال نيكسون، هل كان من الممكن، بعد كل تجربة مصر والأمة العربية مع الإمبريالية، أن يُحشدوا لو لم يكونوا دون مستوى السياسة؟ وبالتالي: أي مسافة قطعنا، وأي إنجاز صنعنا، خلال ربع القرن الماضي؟

هاتان الواقعتان، بالإضافة إلى عوامل أخرى، تسلطان مزيداً من الضوء على مشكلة التأخر، مشكلة قد تُلتقط نظرياً، لكن لم تكن لتكتسب هذه الحدة، المرارة، الوضوح والعيانية لولا تلك الصدمات: في السياسات العربية، لسنا إزاء أخطاء فحسب بل إزاء تأخر، لسنا إزاء سياسات يمينية فقط بل سياسات لاعقلانية، لسنا إزاء تأخر الأقليات المهيمنة فقط، بل إزاء تأخر البنية السياسية العربية بجماعها. وبكلمة: إنها سياسات قرية في عالم مدن.

هذا التشخيص يبدو صادماً. ليكن. علينا مواجهة الحقائق الواقعية وتجنب التهوين، كالعادة، من حجم وعمق المشكلات التي نعاني. علينا أن نعرف أن الطريق طويل، المتاعب شاقة والجهود المطلوبة كبيرة. ينبغي أن نعي أن الإخفاقات التي لقينا ستليها، ما دام التأخر العربي قائماً، إخفاقات أخرى. لن نقهر التأخر إلا إذا وعيناه بجميع أبعاده، بدون تبسيط، بدون تهرب وبدون مسايرة.

البعض سيعتبر كلامنا تشكيكاً بـ «الإنسان العربي». هذه السحبة الميتافيزية الساذجة، ولكن ما أوسع انتشارها، لن تثنينا. أن «الإنسان العربي» ليس شيئاً متعالياً خارج وفوق التاريخ. لقد مر في الماضي في أطوار مختلفة: ازدهار، ركود، تقهقر. كذلك اليوم: سيتقدم عندما يتعلم ما هو التقدم وعندما يضع نفسه في سياق تقدم، كما أنه سيبقى متأخراً إذا لم يعرف كيف تقدم المتقدمون، إذا لم يكتشف أين وكيف يكسر حاجز التأخر ويكسره فعلاً.

العقل الإنساني واحد، الثقافة إرث مشترك لجميع الشعوب والعالم توحد ويتوحد، رغم الطابع التناقضي في وحدته، والشعب العربي جزء من هذا العالم الذي يتحرك للخلاص. لا شك أن ثمة خصوصية عربية ما، نجمت عن سيرورة التطور التي مر بها المجتمع العربي لا عن جوهر مطلق معلق فوق التاريخ.

هذه الخصوصية، التي ينبغي أن نعي كل معالمها لكي نستطيع مواجهة المتأخر فيها، تندرج في سياق الكوني، لاتفلت منه ولا تتعالى عليه.

من هذه الحقيقة الواقعية، فضلاً عن نضالات شعبنا، نستمد ثقة بالمستقبل العربي أمتن وأكثر واقعية من ثقة تقوم على قبليات ميتافيزية عن «إنسان عربي» متخيل، ذي ماهية خالدة، ثابتة، محلقة فوق الواقع ومتسامية عليه، ينحط إذا انفصل عنها ويترقى إذا عاد إليها، ماهية يسميها البعض «أرواح الأجداد».

هذا النمط الميتافيزي من الإيمان بـ «الإنسان العربي» عجز، من جهة،

عن إعطاء أساس واعٍ ودائم للالتزام بالشعب، ومن جهة أخرى، لعب، بما ينطوي من قبليات أسطورية مجافية للعلم، دوراً كبيراً في حجز العقل العربي عن اللحاق بالعصر. لقد أثبت فقط كم هو عميق التأخر الذي يسحق الشعب العربي.

هذا السفر يضم مجموعة كتابات تتناول بعض الأحداث والوقائع الرئيسية في المرحلة ما بعد الناصرية. إنها محاولة لإلقاء ضوء على مأزق السياسة العربية في هذه الفترة، لالتقاط بعض تظاهرات التأخر في البنية السياسية العربية والسياسة العربية، لوضع بعض صوى لرؤية صاحية على الصعيد السياسي. وسأكون سعيداً إذا أدت هذه المحاولة خدمة.

ياسين الحافظ

١٥ ـ ١ ـ ١٩٧٥

السياسة العربية،
ماذا تشكو: اللاعقلانية أم الخطأ؟!

لقد وجد العقل لدى الإنسان على الدوام،
لكن ليس دائماً في صيغة عقلانية.

ماركس

ذات يوم غير بعيد، ندب مسؤول سياسي عربي أخلاق القرية، غيابها عن السياسة العربية، تفسخها وانحطاطها. غير أن مالم يندبه، وهو محق، هو ايديولوجيا القرية وعقل القرية في السياسة العربية عموماً، وفي السياسة العربية الخارجية خصوصاً.

وبالفعل، فإن قيم، تقاليد وأخلاق القرية (والقرية هنا ترمز إلى العالم التقليدي المفوَّت برمته)، مع تغلغل الرأسمالية الطرفية وتحت وطء القيم التي حملتها والإلزامات التي فرضتها، تجف أكثر فأكثر وتتغلغل فيها وتغطيها قيم وإلزامات اقتصاد السحت أو اقتصاد تجارة الرق الذي يقوم في الأطراف[1].

لكن في الوقت الذي ينهار العالم التقليدي وتذبل قيمه، لم ينبت ولم ينهض، عوضاً عنه، عالم جديد يعاصر المجتمعات المتقدمة الحديثة، ليحمل إلينا قيمها، انتظامها وعقلانيتها.

---

(١) ـ العالم اليوم، حسب سمير أمين، مؤلف من عالم المركز، المؤلف من الدول الصناعية، وعالم الأطراف المؤلف من الدول ذات الاقتصاد الخاضع والمكمل للاقتصادات الإمبريالية. وعالم الأطراف هو، بشكل عام، العالم المتخلف، واقتصاده يسمى economie de traite.

لقد فقد مجتمعنا دعة، طيبة، امثالية وتكافلية المجتمع التقليدي، كماان ضغوط العالم الحديث أفقدته القدرة على العيش بدلالة الماضي، لكن لم يتح له أن يتمثل قيم، مناهج وإلزامات المجتمعات العصرية: العقلانية، الفائدية، العيش بدلالة المستقبل. من العالم البورجوازي الحديث، كسبنا شهوة الربح دون أن نكسب تقديس الإنتاج والعمل. تعلمنا أنانية وفردية البورجوازية الغربية في صورة تذرير للمجتمع وعجزنا عن تعلم روح الاندماج فيه والمواطنية وإيثار الصالح العام Civisme التي جاء بها التطور البورجوازي. وبكلمة: ضرب من نغولة يخترق، من الباب إلى المحراب، مجتمعنا العربي.

الحنين، الايهامي بالطبع، إلى التقليدي والماضي من جهة، واللهاث، القاصر بالطبع، وراء المعاصر من جهة أخرى يلخصان مأساتنا وغربتنا. التقليدي يهرب منا ويبتعد أكثر فأكثر، والمعاصر يسحقنا ويذهلنا ويتخطانا أكثر فأكثر. وفي هذا النوس نفقد التوازن وينفصم وعينا عن حاجاتنا.

تظاهرات السياسات العربية، الداخلية والخارجية، على تعدد وتضارب نوازعها وأهدافها وخياراتها، تقدم صورة عينية عن هذا الوعي وهذا الواقع، بل إنها لتبدو الأكثر مأساوية والأشد تأخراً من سائر تظاهرات المجتمع العربي الأخرى: الاجتماعية، الاقتصادية، الايديولوجية، الخ.

إذا وضعنا، الآن، جانباً السياسات العربية الداخلية التي تعطي الانطباع، رغم المحاولة الناصرية العظيمة والقاصرة معاً، وكأن المجتمع العربي يفتقر إلى تاريخ سياسي داخلي وأن الرأي العام العربي صاغر أو عزوف أو معلَّب، نرى السياسات الخارجية العربية، وهي المعرضة مباشرة لسياسات الدول المتقدمة، بضغوطها وإغراءاتها، بقوتها وحيلتها، بعقلانيتها وواقعيتها، تجسد، من خلال المقابلة والمقارنة مع الأخيرة، التأخر مدفوعاً إلى حالته القصوى.

قبل الحديث عن أسباب تأخر السياسات العربية وخاصياتها، من المناسب، في محاولة لمزيد من الفهم لجذور هذا التأخر، قول كلمة حول

السيرورة التاريخية التي صيغت خلالها وتبلورت المفاهيم والمؤسسات الجديدة للسياسة العصرية والدولة العصرية.

قبل عصر النهضة الأوروبية، وقبل تكوّن وصعود البورجوازية، وبالتالي قبل تكوّن القوى الاجتماعية التي جعلت من الممكن انبثاق دولة بورجوازية وقومية في العصر الحديث، كانت السياسة، المتجهة أساساً إلى الحفاظ على الواقع القائم، مرتبطة بالمعتقدات الكنسية les dogmes وقوانين الأخلاق التقليدية، وكانت بالتالي موسومة بطابع ميتافيزيائي وفرعاً من فروع اللاهوت[1].

مع انطلاق البورجوازية، كان العالم القديم يتزلزل. في هذه الزلزلة، التي فتحت الطريق لإقامة الدولة البورجوازية والقومية في العصر الحديث، كانت التيارات الرئيسية التي تحفر، بتساند وتفاعل، أسس العالم الجديد المتحرر من الميتافيزياء واللاهوت، هي الثلاثة التالية: الأول هو التيار الذي قاده «لوثر» عندما حطم الدكتاتورية الروحية للكنيسة. الثاني هو الذي أطلقه «كوبرنيك» الذي حرر علم الطبيعة من قيود اللاهوت. الثالث صاغه «مكيافيلي» الذي حرر السياسة من الوهم والميتافيزياء.

إن مكيافيلي، أحد أبطال زمانه وأحد الرجال الذين أرسوا أسس الهيمنة العصرية للبورجوازية (حسب وصف أنجلس)، عندما حرر السياسة من المطلقات، كان يرسي، في نفس الوقت، حجر الزاوية في بنيان السياسة الحديثة، سياسة ترتكز أولاً على المصلحة القومية (وليس العقيدة الدينية)، ثانياً على التمييز بين الحقيقة الواقعية والمعتقد، أي سياسة ترى «من الأنسب الذهاب مباشرةإلى الحقيقة الفعلية للشيء بدلاً من الاكتفاء بتخيله» (مكيافيلي)، ثالثاً على مبدأ سيادة الأمة.

---

(١) - يقول أنجلس: «... بقيت السياسة والتشريع بين أيدي الكهنة، شأن كل العلوم الأخرى، مجرد فرعين من فروع علم اللاهوت، وأصبح البحث فيهما يجري وفق المبادئ والأسس المطبقة في اللاهوت» (حول الدين، الطبعة العربية، ص٧٧).

هذه السيرورة الطويلة في تحديث السياسة، التي بدأت مع مكيافيلي وتتابعت بعده، ارتكزت ولاشك على نمو المدن ونشوء المجتمع الصناعي وتطوره، إلا أنها ارتكزت بنفس النسبة على تظاهرة مواكبة أخرى، أي على صعود النزعة القومية وبناء الدولة البورجوازية المتحررة من سلطان الكنيسة، اللذين أرسيا، بتضافر مع عوامل أخرى، علمنة وعقلنة المجتمع الغربي.

هذه العلمنة والعقلنة التي أصابها المجتمع الغربي، التي أعطته مزيداً من النضج والقوة والسيطرة على مقدراته الخاصة، أعطت سياساته مساراً جديداً: فبالإضافة إلى دَمَقرطة مركز القرار السياسي، التي أملت مبدأ الفائدة أو المصلحة (القومية بالطبع)، كانت موضوعة التمييز بين الواقع والمعتقد، بين الواقع والرغبة، بين الواقع والحق، تفرز مبادئ أخرى في توجيه السياسة: ١) القوة وأثرها في إقامة نظام جديد للأمور؛ ٢) مفاعيل الزمن في خلق وإلغاء الحقائق الواقعية؛ ٣) تغيير أساليب العمل مع تغير الظروف، الخ. وإذا شئنا تلخيص الخاصيات الأساسية للسياسات الحديثة نقول: إنها قائمة على العقلانية في «تحريك الأشياء والبشر» أولاً، وقائمة على الفائدية ثانياً، وأنها تصاغ في مجتمع تدمقرط مركز القرار فيه ثالثاً.

من الممكن أن نسِم هذه السياسة بوصفها سياسة البورجوازية، لكنها، هي نفسها، وبنفس النسبة، السياسة العصرية عموماً، وذلك لأن السمات التي للسياسات البورجوازية هي نفسها سمات السياسات الاشتراكية الحديثة التي تعمل لتغيير ثوري للمجتمع[1]. التقدير الذي يكنه انجلس لـ «مكيافيلي» بوصفه واضع علم السياسة الحديث، نظرة غرامشي إليه بوصفه معلم الطبقات الصاعدة فن الحكم، التكتيكات اللينينية التي تعتبر تطبيقاً خلاقاً

---

(١) ـ وإلا كيف نفسر تحالف تشرشل مع ستالين أو تحالف ستالين مع هتلر؟! من السذاجة اعتبار موقف ستالين مجرد هفوة. وهذا يفسر أيضاً كيف أن ماوتسي تونغ، عندما كان الشعب الصيني يواجه الإمبريالية اليابانية بوصفها العدو الرئيسي، اعتبر من الممكن الاستفادة من التناقضات القائمة بين الإمبريالية الأخيرة والإمبرياليات الانكليزية والفرنسية والأمريكية.

لبعض أطروحاته، ـ هذا كله يؤكد الأساس المشترك، الأساس الحديث، لكل من منهجي السياسات البورجوازية والسياسات الاشتراكية. ولايغير من هذه الحقيقة في شيء كون الأولى أصبحت تنزع إلى المحافظة على وضع قائم في المجتمع والثانية ماتزال ترمي إلى تغييره هنا أو أنها غيرته هناك.

وإذا كانت السياسات البورجوازية في المجتمعات الغربية تأخذ أكثر فأكثر طابعاً محافظاً بالنسبة لشريحة بورجوازية وليبرالياً بالنسبة لأخرى، وإذا كانت السياسات الاشتراكية (الحديثة بالطبع) تأخذ طابعاً ثورياً، لكن ينبسط في أساسهما قاسم مشترك يتمثل في كون مانسميه «الواقعية السياسية»، أي العقلانية مطبقة في السياسة، تشكل منهج وبوصلة منظوراتهما السياسية وفعلهما السياسي. ولايغير من هذه الحقيقة في شيء كون السياسات البورجوازية سياسات «واقعية محافظة» أو «واقعية تطورية» وأن السياسات الاشتراكية، اللينينية بخاصة، سياسات «واقعية ثورية».

في المشروع الثوري، مهما بلغ من عقلانية وواقعية، مهما انغرزت جذوره في العلم الاجتماعي، لحسة ايديولوجيا، أو شيء من حلم، حسب عبارة لينين. هذا العنصر الايديولوجي أو الحالم، في المشروع الثوري، يهدد في حال تضخمه وحجبه تضاريس الواقع، إلى تحويل الأخير إلى طوبوية مبتوتة الجذور بالواقع العياني. إن العقلانية في العمل الثوري تنطوي، على الدوام، على ضرب من توتر أو تنابذ بين الايديولوجي والواقعي، وبقدر ما يندرج هذا الايديولوجي في الواقعي ويخضع له بقدر ما تتزايد فرص انتصار المشروع الثوري. من هنا، فإن السياسة الثورية (والسياسة القومية في البلدان التابعة والمتأخرة تصب في سياق ثوري) إما أن تكون عقلانية تامة أو أن تتحول إلى خُبال سيكيزوفريني تارة أو لفظية ثورية تارة أخرى. وهي، باعتبارها سياسة قلب الواقع، سياسة فعل فيه، مضطرة إلى مواجهة عقبات، اختيار احتمالات، اهتبال فرص، وهذا يفرض عليها أقصى درجات الواقعية التي لايداخلها وهم ولا أحكام قيمية، خلافاً للسياسة المحافظة أو التطورية، التي لاتتطلب أكثر من تشغيل استمرارية الواقع القائم ومتابعة حركته المنسابة. وبالتالي فإن الأولى تتطلب عقلانية أكبر من الثانية، تتطلب أعلى مراتب

العقلانية، لأنها ملزمة بتحقيق تركيبة بين الواقعي والثوري: الواقعية ـ الثورية.

إن التشبث بالمشروع الثوري يمنح السياسة الثورية طابعاً صلباً، عنيدا في مواقفها المبدئية، إلا أن البحث عن الجدوى، الملاءمة والفائدة يفرض عليها نبذ الطوبوية والمغامرة في مواقفها التكتيكية، وبالتالي يتطلب أن تكون لاصقة بالواقع العيني من جهة ومتمتعة بأقصى مرونة ممكنة في تحركها لمواجهة هذا الواقع من جهة ثانية، أي أن تأخذ على الدوام بالاعتبار مايسمى بـ «علاقات أو موازين القوى». لكن، خلافاً للواقعية المحافظة أو الواقعية التطورية، فإن الواقعية الثورية في السياسة ترى إلى الواقع من خلال منظور ديالكتيكي، باعتبار أنه في حركة دائمة، بطيئة أو سريعة، تتضمن انقطاعات، وقفات، تراجعات، قفزات. لذا فهي تحاول أن تلتقط، عبر التحليل، الميول الكامنة في حركة الواقع، بغية تدعيمها أو لجمها أو اقتناصها، للوصول أخيراً إلى التحكم في مجرى الأحداث والإمساك بالفرص الثورية المتاحة. الم يسمِ ستالين أسلوب العمل اللينيني، ويمكن القول السياسة اللينينية، بوصفه مزيجاً من الحس العملي الأمريكي والحمية الثورية الروسية؟!

إذا كانت هذه هي الشروط والظروف التي نشأت فيها وتبلورت في إطارها ملامح الدولة والسياسة العصريتين، وبالتالي فما دام التطور العام للمجتمعات الغربية هو الذي قاد إلى هذا التطور في البنية السياسية الغربية، يصبح مفهوماً لم بقيت السياسات العربية محكومة بالتأخر العام للمجتمع العربي.

لقد بقيت الدولة العربية، في شتى أشكالها البرلمانية، «الثورية»، الأوتوقراطية، العسكرية، التي ارتدت إطاراً شبه حديث مع الاجتياح الاستعماري، ذات بنية تقليدية من حيث الجوهر. والصفة الأولى المميزة لدولة ذات بنية كهذه ليس فقط كونها فوق المجتمع، بل أيضاً كونها توفر اندماجاً بين السلطة وممارسيها. هذه الدولة، حيث التقليد السياسي العربي ذو الطابع التيوقراطي مايزال مغروزاً في ايديولوجيا الكتلة الهامدة من الأمة[1]، وبالتالي حيث الشعور بالرعوية إزاء الدولة هو الغالب لدى القسم الأكثر

تأخراً من الأمة، وحيث الشعور بالمواطنية لدى القسم الأقل تأخراً منها لم يصل في حدته إلى مستوى عنيد وقتالي (فيتخذ في حالة الرفض طابع عزوف أو انطواء، وفي حالة القبول طابع تأييد لا طابع مشاركة)، - هذه الدولة تتيح أوسع الفرص لممارسة أقلية ما هيمنة دائمة، والصراعات حول السلطة (وكثيراً ما تعتبر هي السياسة في هذه المجتمعات المتأخرة) داخل هذه الأقلية تسهم أكثر في تعزيز السيطرة الممارَسة لا إضعافها. هذه الأقلية، الأقوى من الشعب والراكبة عليه، بإلغائها الحياة السياسية للشعب، تعطل بالنتيجة عملية تحديث السياسة وتعرقل دمقرطتها، أي تعرقل عملية تحول الفرد إلى عضو في الدولة.

يقيناً أن الأدب الماركسي قد تحدث عن الدولة البورجوازية بوصفها الدولة التي تنبثق من المجتمع ثم تنفصل عنه لتمثل مصالح لا مجموع الأمة بل طبقة أو أكثر. مع ذلك، ففي الدولة البورجوازية الحديثة يصبح لجُماع الأمة أقوى من السلطة في النقطة التي تتقاطع فيها مصالح مجموع طبقات الأمة. كما أن هذه الدولة، في الحدود التي يمكن فيها للطبقات الأقل حُظوة أن تعدل ميزان القوى الطبقي داخل السلطة، يمكن أن تقترب من دور الدولة - الحكم أو الدولة المعبرة، من خلال تسوية، عن الوعي القومي والصالح القومي للأمة بجماعها. وهذه الفرضية تصدق بخاصة على الأمم غير الإمبريالية والأمم التي تعاني تبعية للأجنبي. أما الدولة التقليدية فتبقى بعيدة عن هذا الفتح البورجوازي ودونه بكثير جداً بالطبع، لا لأنها دولة تحكمها

---

١ - لغوياً، الصفة politique (المترجمة بكلمة «سياسة» بالعربية) مشتقة من كلمة polis اليونانية، ومعناها «مدينة». في اليونان القديمة، المدينة La Cite هي مجموعة من البشر المتمتعين بنفس الحقوق والمسهمين بشكل مباشر إلى هذا الحد أو ذاك في تسيير مصالحهم المشتركة. السياسة، بهذا المفهوم للحقوق الفردية والمدنية وبهذه الصورة من الممارسة، غير معروفة لدينا. مما له مغزى أن كلمة «ساس» تعني، كما تشرح المعاجم العربية، شيئاً آخر. ساس الناس: تولى رياستهم وقيادتهم. ساس الدواب: راضها وأدّبها. لذا لن نفاجأ إذا لم نجد في المعاجم العربية ذكراً لكلمة «سياسة» بالمعنى المتداول. لأننا لم نكن نمارس السياسة واقعياً لم ننحت الكلمة التي ترمز إليها.

أقلية فحسب، بل أيضاً لأنها تجهل كلياً هذا الفتح البورجوازي، ذا الجذور اليونانية، المسمى بالديمقراطية السياسية، فتلغي بالنتيجة التاريخ السياسي الداخلي للأمة وتعرقل، في خاتمة المطاف، سيرورة نضجها السياسي وتحديث المجتمع ككل. لم تنكر الماركسية عقلانية الدولة البورجوازية، إلا أنها رأتها عقلانية مثلومة بتناقضاتها. والديمقراطية الاشتراكية ليست نفياً للديمقراطية البورجوازية، بل على العكس فهي تقف على أرضيتها وتنطلق منها لكي تكمل نواقصها وتتجاوزها، بحل التناقض الكامن بين الفرد المتفرد والفرد الاجتماعي بتغليب الأخير. لكن إذا كان المواطن «المستلب» بمصالحه الخاصة يحد ديمقراطية الدولة البورجوازية الحديثة ويشكل نقيصتها، فإن الدولة التقليدية لا تعرف ولاتعترف للفرد بصفة المواطن. فالأفراد رعايا أو أشياء فحسب. وهذه العلاقة، ما دامت قائمة، تبقي الشعب بدون «تاريخ» سياسي، إذ تتعاطى معه إما كأب في أحسن الأحوال، أو كجلاد ونهاب في أسوأ الأحوال.

إن الحياة السياسية الحديثة عموماً، والديمقراطية الحديثة خصوصاً، معقدة، متحركة، موّارة، تزلزلها طبقة وتهمدها أخرى، تتمخض عن نصر لشريحة أو تأتي بتسوية بين شرائح وبكلمة: إنها تعيش مايشبه الأزمة. هذا المور في الديمقراطية البورجوازية للدولة الحديثة ينضج الأمة ويعطيها تاريخاً سياسياً داخلياً لاتعرفه عادة الأمة التي تعيش في كنف دولة تقليدية.

لماذا لم نمارس بعد، السياسة، على الصعيد الداخلي؟ وعلى الصعيد الخارجي، لماذا نفتقر إلى سياسة عقلانية، أي سياسة تلبي، موضوعياً، المصلحة القومية؟ وبالتالي، لماذا لم نستطع أن نبني حتى الآن الدولة العصرية[١]؟ لماذا مازال الطابع التقليدي غالباً، في هذه النسبة أو تلك، على تكوين الدولة

---

١ ـ لهؤلاء الذين يسألون مستنكرين: «ماحاجتنا إلى الدولة العصرية؟ نحن نريد دولة اشتراكية!!»، نقول: إن مقدمة وقاعدة الدولة الاشتراكية هي الدولة العصرية. بدون هذه القاعدة لن تكون الدولة الاشتراكية، كما بينت التجربة العربية، سوى دولة تقليدية ذات طلاء اشتراكي. نعم، إن دولة عصرية لايمكن، في بلد متأخر، ←

العربية، رغم تنوع أغلفتها الخارجية واختلاف اتجاهاتها السياسية والاجتماعية؟

١ ـ من المناسب، باديءَ بدء أن ننوه بالرواسب التاريخية التي تسهم في عرقلة تحديث الدولة العربية والسياسة العربية. فالايديولوجيا التقليدية السائدة في المجتمع العربي، والسائدة بخاصة لدى الكتلة الأكبر من الأمة، الكتلة الأمية، فضلاً عن المرأة، ما تزال ترى إلى السياسة بوصفها شأناً من شؤون الحاكم، وهذا الحاكم وإن لم يعد، في نظرها، ظل الله على الأرض، إلا أنه يبقى المرجع الذي أوكل إليه الأمر والحكم. والحال أن الديمقراطية الحديثة، كتصور لعلاقة اجتماعية يكون بموجبها كل فرد من المجتمع عضواً في الدولة ومسؤولاً عنها، مغايرة لهذه الرؤية، وبالتالي فإن الأولى مازالت بعيدة عن إيديولوجيا ومنظورات تلك الكتلة الساحقة من مجتمعنا العربي، بل ماتزال بعيدة إلى هذا الحد أو ذاك حتى عن جماعات تعتبر نفسها طليعية وعصرية. فضلاً عن ذلك، فإن الرواسب أو البُنى ماقبل القومية، كالعشائرية والطائفية

← أن تقوم دفعة واحدة، لكن لايمكن لها أن تقوم بدون مقدمتها السياسية. والمقدمة السياسية تتمثل بالطبع بسلطة تقودها طليعة اشتراكية مستوعبة حقاً قيم ومناهج العصر الحديث، محاطة بأنتلجنتسيا تقدمية ومتمتعة بدعم جماهيري. إن هؤلاء الذين يريدون بناء دولة عصرية «عالطريقة الأمريكاني»، ومثالها الطريف «دولة العلم والإيمان»، بوصفات إدارية وتقنولوجية، واهمون ومخادعون في نفس الوقت، لأنهم يزيفون ويسطحون مشكلة بناء الدولة العصرية، الذي لايمكن أن يبدأ إلا بتحديث السياسة والثقافة، تحديث الأولى بالديمقراطية وتحديث الثانية بالعلمانية والعقلانية.
إن الإلحاح على العصرَية، الذي يجد مبرره في إخفاق الاشتراكيات التقليدية العربية في وضع المجتمع العربي في طريق التحديث، لايعني الدعوة إلى منظور مراحلي: الدولة العصرية أولاً ثم الدولة الاشتراكية. هذا منظور ساذج، وبخاصة في عصر السحق الإمبريالي. المقصود فقط هو التأكيد على أن الدولة العربية المطلوبة هي دولة اشتراكية وعصرية بنفس النسبة، أي ليست دولة تقليدية مشرّكة، بل دولة اشتراكية تستوعب الانحياز البورجوازي وتكمل نواقصه وتتجاوزه نحو مزيد من العقلانية والديمقراطية. من هذه الزاوية، «فيبر» لايرى في الدولة الاشتراكية، العاملة لتخطيط متسق، بنياناً جديداً، وذلك لأنها فقط توسع وتعمق أكثر من الدولة البورجوازية عقلنة المجتمع السياسي.

والقبلية والعائلية، وهي رواسب عرقلت اندماج الأمة القومي، ماتزال قوية وتزحم عملية تكوّن رأي عام فاعل من جهة ووعي مناسب من جهة أخرى. لاشك أن تقدماً ما قد أحرز في طريق بناء مقدمة وأرضية لديمقراطية حديثة، لكن بقدر مايزال قاصراً جداً وغير كافٍ البتة لإرساء أساس لديمقراطية حديثة. ومايجعل هذه الرواسب أشد كؤداً هو كون الكتلة الرئيسية من الأنتلجنتسيا العربية محافظة بالأحرى ولاتملك وعياً مطابقاً لحاجات تغيير الواقع العربي باتجاه المعاصرة.

٢ ـ إذا كانت الدولة العصرية (البورجوازية) قد انبثقت مع/ وبموازاة حركة عقلنة الحضارة الحديثة (فيبر)، وإذا كانت عملية عقلنة السياسة قد سارت، إجمالاً، متواكبة هنا ومتقدمة هناك، مع/ وعلى عقلنة بُنى المجتمع الأخرى، يصبح تأخر السياسات العربية أمراً مفهوماً (ولكن ليس مبرراً تماماً). ويبقى علينا، لتجاوز ذلك، أن نكتشف لمَ استطاعت شعوب أخرى متأخرة إعداد مقدمة سياسية وإيديولوجية للتحديث، ولم نستطع، نحن، ذلك؟!

لكن تأملاً أعمق للسياسات العربية أو للبنية السياسية العربية يدفع إلى مرارة أشد: البنية السياسية أشد تأخراً من سائر بُنى المجتمع الأخرى[1]. والمثال

---

(١) ـ ذات يوم، بعد هزيمة حزيران، أمسكنا بتلابيب العسكري وصببنا عليه نقمتنا. لاشك أن العسكري العربي متأخر، إلا أنه، في الواقع، أقل تأخراً من السياسي والاجتماعي والايديولوجي. فالتحدي الإسرائيلي الذي يوجه رأس حربته إلى العسكري العربي، كما أن تعامل الأخير المباشر والدائم، أكثر من أي حيز عربي آخر، مع التقنولوجيا الحديثة يعطيانه هذه الميزة، المحدودة بالطبع، على البنى العربية الأخرى. والواقع أن شمس بدران وصدقي محمود (ونحن هنا نستخدم الأسماء المصرية، مادامت معروفة وموحية أكثر/ كرمز للواقع العربي عموماً) ليسا أكثر تأخراً من: توفيق الحكيم، طه حسين، (في طوره التقليدي الأخير)، حسين فوزي، أنيس منصور، مصطفى أمين، إحسان عبد القدوس، سيد قطب، مصطفى محمود، يوسف السباعي الخ. أفكار هؤلاء وأمثالهم تكمن في جذر الهزيمة الطويلة التي نعيشها. يكفي أن نقارن عشرات الكتب العربية التي صدرت عن حرب تشرين بكتاب «التقصير» الإسرائيلي، حتى نرى الهزيمة مجسدة على الصعيد الثقافي. وأخيراً: ساذج من لايتصور أن كتب تدريس العلوم أو التاريخ أو القراءة مثلاً في المدارس العربية ليست رافداً رئيسياً من روافد الهزيمة، التي تسحقنا منذ قرن ونصف وماتزال.

اللبناني، وهو ليس الوحيد ولا الحالة القصوى، يقدم عينة عن هذه الحقيقة الواقعية.

لاشك أن تأخر الايديولوجي يكمن في أساس تأخر السياسي، لكن ثمة عناصر أخرى تفاقم تأخر الأخير: الأقليات المهيمنة ليست متأخرة إيديولوجياً فحسب، بل أيضاً منفلتة من أية رقابة جدية ومجدية يفرضها الرأي العام، الأمر الذي يفاقم التأخر فيوسع بالنتيجة أخطاء وسقطات السياسات العربية، ناهيك عن إضعاف ضوابط النزاهة والالتزام الصارم بالمصلحة القومية.

إن مصيبة السياسة العربية لاتتلخص في دور المنطق اليميني والموقع الطبقي اليميني. فالواقع أن التأخر العام للمجتمع يكمن في أساس لاعقلانية هذا اليمين، كما أن ضعف النخبة السياسية العربية، نظراً لافتقارها إلى دعم رأي عام قوي، يتيح له التملص تارة والتلاعب تارة أخرى على الصالح القومي العام. بل إن التأخر، في الحالات شديدة المحافظة، يمكن أن يفتح الباب لخيانة قومية، مقصودة أو عفوية. وبالمقابل، فالعقلانية والاندماج اللذين حققتهما المجتمعات المتقدمة تفسران عقلية واندماجية، المثلومتين بالطبع، اليمين فيها.

إن تأخر السياسة العربية ذو طابع شمولي، أي أنه لايقتصر على الأقليات العربية الحاكمة ولاينحصر في إطار اليمين العربي، بل يتعدى ذلك إلى البنية السياسية العربية في كافة دوائرها ومستوياتها. لاشك أن اليمين العربي، بحكم موقعه الطبقي وبحكم تشربه بالايديولوجيا التقليدية، هو الكتلة الأشد تأخراً في البنية السياسية العربية، لكن إذا حكّمنا مقاييس السياسة الحديثة، المرتكزة على عقلانية تامة وعلى ثقافة عصرية، وبخاصة بالنسبة لسياسة ثورية تستهدف التغيير، أي سياسة تتطلب وعياً مطابقاً لحاجات تقدم الأمة وتحديثها، فلن تفلت الكتلة الأساسية من اليسار العربي من دائرة التأخر، رغم كل نواياه الذاتية في الالتزام بالمصلحة القومية ومصلحة الجماهير الشعبية، ورغم رغبته الانتساب إلى ايديولوجيا حديثة. والواقع أن

النفوذ المحدود لليسار العربي على المجتمع العربي لايعود فقط إلى عمق نفوذ الايديولوجيا التقليدية، بل يعود أيضاً وبنسبة ليست أقل إلى قصور وعيه الناجم عن اغترابه الايديولوجي، وبالتالي عجزه عن القبض على المشكلات العينية للمجتمع العربي وعلى روافع تحديثه وجعله معاصراً للمجتمعات المتقدمة. إن عدم تكون يسار عربي حق (بمعنى يسار بلغ الثورية العقلانية، احتل مكانة مرموقة في متن الأمة وليس في هامشها، استوعب ايديولوجيا عصرية) يسوغ ويثبت أطروحة تأخر جماع السياسة العربية، وليس سياسات الأقليات الحاكمة المحافظة وحدها. إن الطابع الايديولوجي للايديولوجيات اليسارية العربية، دوغمائيتها، افتقارها إلى عمق ثقافي وبُعد تاريخي، اغترابها كوعي (سواء مسفيت أو متأورب أو مصين)، تصالح هذه مع الواقع وشعورية تلك، الخ، يكشف كثافة التأخر السياسي العربي، ويبين بالتالي أن الخلل في السياسات العربية أبعد وأخطر من الخطأ.

هذا التأخر الذي يسم السياسيات العربية لا يرميها بالعجز أو يضعف فاعليتها فحسب، وذلك لأن السياسة «فن وعلم عملي يتميز بتحريك البشر والأشياء»، بل أيضاً يجعلها تتخبط وتقع في سقطات ليس من النادر أن تكون فاحشة يصعب تداركها أو إصلاحها، أو، على الأقل، يصعب تداركها في الوقت المناسب.

يقيناً انّ احتمالات الخطأ قائمة حتى بالنسبة للسياسات العقلانية[1]، وذلك لأن الهدف المنشود لايمكن رصده بدقة تامة بالتوقعات والحسابات. ففي المسافة بين الوسيلة والهدف، قد تتدخل عوامل غير منتظرة، عقبات، مفاجآت، تفرز نتائج يمكن أن تفسد اللعبة كلها أو يمكن أن تفرض هذا الحد أو ذاك من الخطأ. لكن، فيما عدا ذلك، تبقى السياسة العصرية لاصقة بالواقع

---

(١) ـ قال لينين محللاً بعض أخطاء الحزب البولشفي: «إن ماينطبق على الأشخاص ينطبق، مع التغيرات اللازمة، على السياسة والأحزاب، ليس العاقل من لايخطئ. ليس هناك أناس من هذا القبيل ولايمكن أن يكونوا. العاقل من يخطئ خطأً غير خطير جداً، ومن يستطيع إصلاحه بسهولة وبسرعة».

العياني، عاملة على رصد ميوله الكامنة، مستوعبة مفاصله وخطوط القوة فيه. غير أن الهدف يبقى شيئاً ما يقع في المستقبل، لذا لايمكن للسياسة العقلانية أن تحسبه حساباً رياضياً، غير أنها يمكن أن تحسبه، على كل حال، مع احتمالات في الخطأ تقل كلما أصبح الوعي أكثر اقتراباً من الواقع وكلما تضاءل وزن الاحتمالات غير المتوقعة.

بيد أنه إذا كان الخطأ احتمالاً في السياسة العصرية، فإن السقطة تشكل قرحة السياسة التقليدية بخاصة في مواجهتها العالم الحديث. نعم أن السياسة الحديثة تقع في أخطاء، لكن السياسة المتأخرة، وبخاصة في مواجهة ألاعيب وعدوانات ومؤامرات امبريالية عصرية عاتية تعاني قصوراً يدفع بها إلى سقطات متواترة. وفي هذه الحالة، أي عندما يصبح الخطأ في السياسة أكثر من احتمال وفاحشاً، لايعود من الصواب أن نعتبره مجرد خطأ، بل من الأنسب أن نسميه انحطاطاً. والواقع أن مأساة السياسة العربية تتجلى في كونها تحاور العالم الحديث بغير منطقه، في كونها موضوعة في سياق انفجاري، ثوري، تغييري مغاير للنزوع والمنطق المهيمن عليها، في كونها عاجزة عن حل هذا التفارق بين واقع العرب القائم وواقع العرب الواجب، أعني نقل العرب من الفوات إلى المعاصرة.

٣ ـ قبل الاجتياح الاستعماري للوطن العربي، حيث كان المجتمع العربي بلا تاريخ طيلة مرحلة السقوط، أصبح التقليد (السنة) عقل مجتمع لم يعد بحاجة إلى عقل. والواقع أن ركود المجتمع لم يكن يتطلب أكثر من ذلك. فما دام التطور معطلاً والحياة مكرورة والانقطاع قائماً عن العالم الذي يتقدم، يصبح طبيعياً أن يتعطل العقل، أي أن يعمل في حدود التقليد فحسب. وتطلّب الخلاص من الشقاء والسقوط لقي حلولاً لفظية، تركزت في الماوراء، (الصوفية، مثلاً) عززت عطالة العقل.

كان الاجتياح الاستعماري حدثاً فاصلاً في التطور العربي، ويمكن القول أن تاريخ العرب الحديث قد انفتح مع هذا الاجتياح. لقد هز المجتمع العربي، غرز فيه شبه رأسمالية (رأسمالية متأخرة أو رأسمالية طرفية)، قطع

استمراريته، حدثه كولونيالياً. وبكلمة: لقد كانت متطلبات السياسة الكولونيالية ذات طابع تناقضي: فهي من جهة دفعت إلى تحديث كولونيالي للمجتمعات العربية (أي محدود وسطحي، لأنه وقف عند حدود إلزامات السياسة الكولونيالية، فانتقلنا من مجتمع تقليدي إلى متخلف)، ومن جهة أخرى مالبثت أن تصالحت مع القوى التقليدية، التي وقفت ضدها في البدء، بعد تحطيم مقاومتها السياسية الأمر الذي جعلها لاتهدد جدياً هيمنة هذه القوى على المجتمع، على الصعيدين الايديولوجي والسياسي. هذه الهيمنة التي لم تُثلم ولم تُزلزل، مضافاً إليها نزوعنا التاريخي إلى الوحدة (وحدة فئات الأمة) الذي يستنكر الانشقاق والصراع الطبقيين، فضلاً عن ضرورة تضامن فئات الأمة في مواجهة المستعمِر وردود الفعل السلبية، ضد القيم والثقافة الحديثة، التي انفجرت ضد الاغتصاب الاستعماري، جعلت المجتمع العربي، وهو الذي خرج من ركوده الطويل، يتحرك بالأحرى في خط دائري أكثر مما في خط صعودي. وخلافاً للصين، مثلاً، التي أنجزت عملية تصفية الاستعمار باسم المستقبل، فإننا خضنا ونخوض هذه العملية باسم الماضي.

إذن، لم يتح للمجتمع العربي ماأتيح للمجتمع الصيني، أي لم يتح للأول أن يحدث بنيانه خلال عملية نزع الاستعمار. في هذه المرحلة من السيطرة الكولونيالية، مرحلة الاحتلال المباشر، نمت بذور المرحلة الثانية التي بدأت في الخمسينات واستمرت حتى نزع الناصرية. وفي المرحلة الثانية هذه، حيث أنجز الكثير ضد الهيمنة الإمبريالية على الصعيد السياسي، لم يكن التقدم الذي أحرز، على صعيد تحديث البنى العربية، كافياً، رغم أهمية التغييرات والانجازات التي تمت (إصلاح زراعي، تأميم قطاعات هامة من الاقتصاد، توجه ما نحو التصنيع)، أي لم يتحقق الحد الأدنى الذي يكفل وضع المجتمع العربي على عتبة العصر الحديث. والانتكاس الذي حدث بعد وفاة عبد الناصر يجلو هذه الحقيقة ويؤكدها. بما أننا لم ننجز ثورة ديمقراطية (وهي أكبر وأوسع بكثير جداً من مجرد إصلاحات زراعية ذات طابع اقتصادوي، كان ماصنعته، في ظل الانفجار الديمغرافي، يتمثل أساساً في

كولكة الريف العربي)، جاءت «الثورة الاشتراكية» العربية معلقة في فراغ بدون قاعدة، لافتقارها إلى مقدمة سياسية بخاصة. ونتساءل، اليوم، بمرارة: ألم يكن لتحرير المرأة وعلمنة السياسة والتعليم أن تضع المجتمع العربي، بفاعلية أكبر بكثير جداً من الاشتراكية التي صنعنا، في طريق التحديث؟!(١).

هذا الانثناء، الإضطراري بالطبع، نحو الخارجي، لردع عدوانه، للقضاء على شراشره، لوقف لصوصيته، سواء كان هذا الخارجي إمبريالية أم إسرائيل، منعنا من الانهماك بالداخلي، حال دون أن يستقطب همومنا ويحرك صراعاتنا. وما أصاب داخليّنا العربي من تغيير إنما كان، في الأساس، في حدود وضغوط ومتطلبات الخارجي.

الصراع الطبقي، بمعناه السياسي الواسع، الذي تلعنه الايديولوجيا التقليدية وترميه بالتخريب، ليس مجرد وسيلة لانصاف الكتلة الشعبية وانقاذها من الحرمان وانتزاعها من وجود سياسي هامشي، بل هو أكثر من ذلك وأعمق (وهذا هو جانبه الأكثر أهمية في مرحلة تحديث المجتمع العربي هذه). إنه الحركة التي تسهم أكبر اسهام في إعطاء المجتمع العربي ديناميته، عقلانتيه، اتساقه واندماجه. بكلمة: إنه «الشر» الذي يفرز الخير والسعادة، إنه «التمزق» الذي يولّد الاندماج، إنه المستقبل الذي يتمخض في رحم الحاضر. إن ازورار الايديولوجيا التقليدية، بفرعيها القومي والديني، من هذا التخريب الذي اسمه «صراع طبقي» (والصراع ضد الخارجي يسوغ إلى حد كبير ويشدد هذا الازورار ويضفي عليه مسحة من المشروعية) ومحاولتها تقنينه ولجمه يكمن في اساس تركيد المجتمع العربي وثقل سيرورة تحديثه. الانثناء نحو الخارجي، وليس الايديولوجيا التقليدية وحدها، لعب دوراً حاسماً في إضعاف التكور على الداخلي، على الصراع الطبقي - السياسي الداخلي،

---

(١) - في ظل الهيمنة الإمبريالية، لايراودنا وهم حول حدود وقصور ثورة ديمقراطية بورجوازية خالصة. والتجربة التركية مثال بليغ. لكن تجربتنا أبلغ: «الثورة الاشتراكية»، الفاقدة مقدمتها السياسية، تبقى ثورة مخصية إذا لم تستوعب وتحقق كامل مهام الثورة الديمقراطية البورجوازية، بخاصة على الصعيدين السياسي والثقافي.

فأضعف في النهاية سير عقلنة وتحديث ودمقرطة الدولة العربية والسياسة العربية. وهكذا كان الأذى الذي أوقعته بنا الإمبريالية والصهيونية مزدوجاً. في الصين، كان نضال الشعب ضد الخارجي، الذي لم تكن هيمنته مباشرة، يمر عبر النضال ضد الداخلي، فتجدد الداخلي ودحر الخارجي في سيرورة متصلة. أما في الوطن العربي، فالداخلي ينزع إلى الركود، والخارجي لم يندحر كلياً بعد[1].

---

(١) ـ لنأخذ مثالاً شعار إنهاء النهب الإمبريالي للثروات العربية. بالطبع، إنه شعار يجسد حقاً أولياً وبديهياً للشعب العربي، ومن الطبيعي أن يولى الاهتمام الذي يستحق وأن تحشد في سبيله القوى اللازمة. لكن، مادلالة انتزاع هذا الحق على تطور بُنى المجتمع العربي؟ عموماً، لاتدل على شيء. وكما أن استعادة الفلاح الأمي بقرته المسروقة لاتعني أنه تعلم القراءة والكتابة باستعادته البقرة، كذلك فإن استعادة ثرواتنا لايعني أننا أحرزنا تقدماً في صراعنا ضد التأخر (بالطبع، إن الأموال المستعادة ستكون مفيدة بقدر ما توظف في تنمية مكورة. وبقدر ما لاتخدم الأقليات المحافظة). لقد كان عبد الناصر يشعر بهذه الحقيقة الواقعية، لذا كان يتساءل بمرارة: لماذا استطعنا أن نطرد الاستعمار من مصر، نحقق إصلاحاً زراعياً مناسباً، نصادر الرساميل والشركات الأجنبية، نؤمم معظم القطاع الصناعي وقمم القطاع التجاري، ولم نستطع أن نصلح، أن «نحدّث»، مستشفى القصر العيني فنجعله أنظف، أنظم، أكثر ديمقراطية مع زبنه المعدمين. هنا، بالفعل، برهان كبير.

التأخر العربي،
تقنولوجي أم ايديولوجي ـ سياسي؟!

خلال ست سنوات ونصف السنة نشبت حربان بين العرب وإسرائيل. البون بين الحربين، من الزاوية العسكرية، كان كبيراً جداً. في حزيران، سحقنا بسهولة وسرعة. في تشرين كان السحق متبادلاً. والنتيجة العسكرية، بالنسبة إلى الجانب العربي، لاتدفع إلى التشاؤم. نعم، إن الحرب لم تحقق حتى هدفها المرسوم رسمياً، وأعني التحريك المجدي للمشكل نحو حل يضمن حقوق الحد الأدنى العربية، إلا أن السبب في ذلك إنما يعود إلى السياسي قبل العسكري. فالسياسي في هذه الفترة هو الذي هاض العسكري، وليس العكس.

هذا البون بين حزيران وتشرين، هل يعكس تقدماً موازياً في جماع بنى المجتمع العربي عموماً وفي البنية العسكرية خصوصاً؟ وبكلمة أكثر تحديداً: هل كنا، في حرب تشرين، إزاء تقدم عربي أم ترميم فحسب؟ أم نحن إزاء تقصير إسرائيلي فحسب؟ وفي عودة إلى وراء: هل كان الطابع المأساوي لهزيمة حزيران عثرة عارضة أم عاقبة محتومة؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تلقي ضوءاً ليس فقط على النتائج المرتقبة للحرب المقبلة، بل أيضاً على التكتيكات والإلزامات التي تمليها الحرب المقبلة على الجانب العربي للخروج بنتيجة أكثر إيجابية من حرب تشرين.

في المجتمعات الحديثة، يحكم ويحدد جُماع بُنيات المجتمع بنيته العسكرية، والتطور الذي تصيبه القوة العسكرية لأمة ما لا يتميز عن تطورها في الميادين الأخرى، وبالتالي فإن البنية العسكرية تشكل خلاصة التطور العام

للمجتمع ومرآة تلاحمه واتساق بنياته، وهي مشروطة بوجه خاص بالسمات الخاصة بالدولة التي تقوده، أي بينيته السياسية. وفي المجابهة بين مجتمعين، إذا توازنت العناصر والعوامل الأخرى، من الطبيعي أن يتغلب المجتمع الأُحدث على المجتمع الأقل حداثة. وهذه الحقيقة تصبح أكثر وضوحاً مع تصاعد التقدم التقنولوجي. والترابط بين البنيات يمضي، إجمالاً، على هذا النحو: اقتصادية ـ اجتماعية ـ ايديولوجية ـ سياسية ـ عسكرية، مستندة على قاعدة معينة من القوى المنتجة. بيد أن هذا حكم عام، يصدق بشكل خاص على الأمم التي شهدت تطوراً سوياً، متسقاً، ولم تعان هيمنات أو إكراهات أو اختلالات. أضف إلى ذلك أن هذه المستويات أو البنى المختلفة لاتتحرك بالطريقة أو الوتيرة ذاتها، إذ قد يتسارع تطور بنية ما ويتباطأ تطور أخرى، بل قد يحدث تقدم في البنية الاقتصادية، مادام لايصل إلى حدود ثورة صناعية ترسي هيكلاً صناعياً لجُماع المجتمع، يرافقه جمود أو تقهقر في البنية الايديولوجية والسياسية. وليس أكثر ابتذالاً للماركسية من القول، باسمها، بالاقتصادوية (ولايعني هذا نفي أهمية الاقتصاد) أو الترابط الميكاني والحتمي بين مختلف بنيات المجتمع أو بين هذه البنيات وقاعدتها الاقتصادية.

هذه الحقيقة تقفز إلى العين عبر معاينة المجتمعين المصري والإسرائيلي والمقارنة بينهما:

عندما حلت بنا هزيمة ١٩٦٧ ، انطلق عشرات المنظرين يخبطون في أحاديث كانت مزيجاً من العلك والهذيان. تحدثوا عن كل شيء، إلا عن الشيء الحقيقي، المباشر، العياني، المحدد. تحدث البعض عن تخلف حضاري، وتحدث بعض آخر عن تخلف تقنولوجي، ولكن لم يتحدث أحد، وهذا ليس بالمستغرب، عن تأخر سياسي وإيديولوجي، مع أنهما يشكلان مركز ومصدر الفوات العربي، كماأن تحديث البنيتين الايديولوجية والسياسية يشكل، في عصر الهيمنة الإمبريالية المتفاقمة، مسبقة ورافعة التقدم العربي.

من السهل الحديث عن تأخر تقنولوجي عربي، لأن هذا التأخر جلي يفقأ العين من جهة، ولأنه يظهر، مجاناً، بمظهر من كشف عن حل لمشكلة أو

قام بنقد لوضع ينبغي أن يتجاوزه المجتمع العربي من جهة أخرى. والواقع أن الشخبوطية العربية في شتى تلاوينها ليست أقل ثرثرة من هؤلاء عن التقنولوجيا. بل على العكس، فالمداخيل البترولية الضخمة (قياساً بالدخول القومية العربية)، رغم التبذير ورغم اللصوصية الإمبريالية، قد تفتح مجالاً لا نزال (ولانقول: انديباح) منشآت صناعية، في عدد من البلدان العربية. لكن ما أبعد هذا عن بناء هيكل صناعي لجماع المجتمع العربي ووضع الأسس المادية لتحديثه. نعم أن عدداً كبيراً من التقنويين (أي أنصار التقدم عبر التقنولوجيا) لايدرك ماهية مسألة التأخر، لكن عدداً غير قليل منهم يعي بوضوح أنه يفصل «تقدميته» التقنوية هذه على قد الشخابطة وأنه يضفي على الأخيرين جلباباً من «الحداثة» و«التقدمية» و«الثورة»، في حين أن التقليدية والامتثالية تتجسد فيهم.

غير خافٍ أن إسرائيل ما تزال بعيدة عن إنجاز بناء هيكل صناعي حديث للمجتمع، بل أن الاقتصاد الإسرائيلي، رغم أن متوسط الدخل غير متدنٍ، مايزال موسوماً بسِمات رئيسية للاقتصادات المتخلفة، من ضعف التصنيع ونمو طفيلي في الخدمات (القطاع الثالث) وتصدير مواد غذائية محدودة، الحمضيات بخاصة، أو شبه حرفية (صقل الماس)، بالإضافة إلى تبعية واضحة إزاء الخارج.

وإذا اعتبرنا، وفقاً للاقتصادوية، القاعدة الصناعية لمجتمع ما أو، بعبارة أوضح، تقدمه التقنولوجي، المؤشر الوحيد على مدى حداثته، تعين علينا أن نعتبر المجتمعين المصري والإسرائيلي على مستوى متقارب من الحداثة (من هذه الزاوية، تبدو مصر أكثر تقدماً بكثير من فييتنام الشمالية). ومع أن نسبة عمال الصناعة إلى مجموع اليد العاملة بلغت، في العام ١٩٦٥ ، حوالي ٢٩ بالمئة في إسرائيل (في الدول الصناعية تبلغ، إجمالاً، ٥٠ بالمئة)، وفي مصر ١٦ بالمئة، ومع أن نسبة العمالة والإنتاجية في إسرئيل أعلى بكثير مما في مصر، إلا أن نسبة إسهام الصناعة في الناتج القومي المصري (وتبلغ ٢٧,٢ بالمئة منه) أعلى من نسبة إسهام الصناعة في الناتج القومي الإسرائيلي (وتبلغ

٢٤,٢ بالمئة منه). كذلك فإن عدد الطبقة العاملة المصرية، القاعدة البشرية الحديثة للمجتمع المصري، يعادل خمسة أضعاف عدد الطبقة العاملة الإسرائيلية، كما أن مصر تملك نواة مناسبة لصناعات ثقيلة، في حين أن إسرائيل تفتقر إلى مثل هذه النواة. فإذا أضفنا إلى كل ذلك أن مصر وإسرائيل، وهما دولتان غير صناعيتين بالطبع، تقترضان التقنولوجيا والوسائل التقنية من الخارج، يتضح لنا أن الحديث عن سبق إسرائيلي تقنولوجي على مصر (مثلاً) مجرد علك، الهدف منه، في آخر تحليل، تغطية السبق الإسرائيلي الحقيقي على العرب في ميادين أخرى: السبق الايديولوجي، الاجتماعي، السياسي. إن مصر متأخرة تقنولوجياً عن فرنسا مثلاً، لكنها ليست متأخرة تقنولوجياً عن إسرائيل، لأن لا تقنولوجيا وطنية أصلية في إسرائيل، كما أن القاعدة الصناعية الإسرائيلية ليست متقدمة على نظيرتها المصرية، وأخيراً (ونقول هذا للطبقاويين) فإن الطبقي في النخبة الإسرائيلية ليس متقدماً على الطبقي في النخبة المصرية.

وعلى هذا، وما دامت إسرائيل والعرب تقترضان تقنولوجيتهما ووسائلهما التقنية من الخارج، ولا أمل قريباً لهما في الاستغناء عن هذا الخارج على هذا الصعيد، تغدو المسألة مسألة توفير البنية (أو المقدمة أو الرافعة) السياسية والايديولوجية القادرة على استخدام التقنولوجيا المقترضة استخداماً مناسباً. والحال أن البنية السياسية والايديولوجية الإسرائيلية ماتزال تبرهن على أنها أقدر بكثير على استخدام هذه الوسائل التقنية وهذه التقنولوجيا. لذا فالحديث عن تأخر تقنولوجي عربي بالنسبة لإسرائيل يراد به في الواقع ستر الفوات السياسي والايديولوجي والاجتماعي العربي. وذلك لأنه عندما تحول المسألة إلى مسألة تأخر تقنولوجي (وهذا يحمل ضمناً البراءة للبنيتين الايديولوجية والسياسية واعتبارهما سويتين) تصبح المسألة بحاجة إلى زمن مجرجر لتدارك هذا التأخر في بناء قاعدة اقتصادية حديثة، صناعية بخاصة.

والعلك الأدهى للسخرية أيضاً القول، استناداً إلى الاقتصادوية إياها، أن التقدم العربي للحاق بالعصر لابد أن يأخذ نقطة انطلاق له بناء قاعدة

اقتصادية حديثة، فتأخذ السيرورة المنحى التالي: التقنولوجي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ الايديولوجي ـ السياسي. هذه الأطروحة (وتنسب زوراً إلى الماركسية، ولكنها تنتسب إلى اقتصادوية تبسيطية) تنكر لا القرون الأربعة من التطور الثقافي ـ الاجتماعي ـ السياسي الذي سبق ومهد للثورة الصناعية في الغرب، بل تنكر أيضاً أن الانطلاق في سيرورة تغيير وتحديث المجتمع الروسي (والصيني أيضاً) قد بدأت جدياً بعد أن تم قلب البنية السياسية الروسية المفوتة، هذا القلب الذي مهدت له إنجازات ايديولوجية طويلة، بلغت درجة النضج في انتصار الماركسية في صفوف الانتلجنتسيا الروسية، لابوصفها ايديولوجيا اشتراكية فقط، بل أيضاً بوصفها ايديولوجيا تحديث راديكالي للمجتمع الروسي، ومن هنا تعريف لينين للاشتراكية بأنها سلطة السوفياتات + كهربة روسيا. ومع أننا بعيدون عن تسفيه محاولات التصنيع العربية (ومازال قاصرة جداً، حتى من زاوية تقنية)، لكن ينبغي إزالة الأوهام التي علقت بها: إن محاولات التصنيع هذه، دون أن تسبقها، أو ترافقها على الأقل، عملية قلب للبنى السياسية والايديولوجية، ستكون غير كافية لتحديث المجتمع العربي، لأن الإيديولوجي والاجتماعي والسياسي المتأخر سيهيض الاقتصادي المتقدم (على فرض حصوله). لذا فالسيرورة التاريخية للتقدم، القديمة والحديثة، الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء، ماتزال وستبقى، وبخاصة في عصر السحق الإمبريالي والانفجار السكاني، هي نفسها: الايديولوجي ـ السياسي ـ التقنولوجي ـ الاقتصادي.

المقارنة السريعة، التي أجريناها قبل قليل، بين البنيتين التقنولوجيتين والاقتصاديتين المصرية والإسرائيلية، تكشف، منذ الوهلة الأولى، إن الاقتصادي لم يفرز هكذا أوتوماتياً الايديولوجي والاجتماعي والسياسي. بل يمكن القول، رغم وجود قاعدة صناعية متقاربة الأهمية في كل من البلدين، أن السياسي والاجتماعي والايديولوجي في المجتمع المصري أكثر تأخراً من الاقتصادي ـ التقنولوجي، في حين أن الايديولوجي والاجتماعي والسياسي في المجتمع الإسرائيلي أكثر تقدماً بكثير من الاقتصادي ـ التقنولوجي. وهذه

التجربة ذات الجانبين المتفارقين، العربي والإسرائيلي، تبين بوضوح كيف أن عملية التحديث هي عملية اقتصادية بوصفها بالأحرى عملية فرعية ولاحقة لعملية التحديث الايديولوجي والسياسي.

لقد استطاع المجتمع الإسرائيلي، رغم أن حوالي ٤٠ بالمئة من أعضائه جاؤوا من بلدان متأخرة، بفضل نخبة سياسية عصرية وعلمانية، أن يقيم لنفسه هيكلاً ثقافياً ـ سياسياً ـ اجتماعياً حديثاً نسبياً أو نصف متقدم، ونصف هذا الهيكل بأنه نصف متقدم لأن إسرائيل لم تبن مجتمعاً صناعياً بالمعنى الحق للكلمة.

وهذا الهيكل (أو البناء الفوقي) فتح بدوره السبيل، بمساعدة عوامل دولية مواتية، لتقدم اقتصادي نسبي، أي لتقدم نسبي في البناء التحتي. ونحن هنا، عندما نبرز العصرية النسبية للمجتمع الإسرائيلي، نفعل ذلك فقط للمقايسة مع المجتمع العربي المفوت جداً، وذلك لأن العصرية النسبية التي للمجتمع الإسرائيلي لم تنجم فقط عن كون إسرائيل لم تبن هيكلاً صناعياً حديثاً، بل أيضاً لأنه ماتزال تزن على تلك العصرية الايديولوجيا اليهودية التقليدية التي ماتزال فاعلة لدى قطاع غير صغير من المجتمع الإسرائيلي (رغم أن الدور السياسي والثقافي لهذا القطاع أضعف بكثير جداً من حجمه العددي). والواقع أن هذه العصرية النسبية تكمن في أساس التقصير الإسرائيلي في حرب تشرين. أضف إلى كل ذلك أن إمكانات تقدم المجتمع الإسرائيلي مزحومة بصغر حجمه وضآلة ثرواته الطبيعية وقلة عدده.

مع أن البنية العسكرية في مجتمع ما، كما قلنا قبلاً، محكومة بجماع بنيات المجتمع، لكن يمكن، في ظروف معينة، تطوير هذه البنية لتصبح أكثر تقدماً بنسبة غير بسيطة من بنيات المجتمع الأخرى، وبخاصة الاقتصادية والتقنولوجية والايديولوجية (كما أنها قد تتفسخ لتصبح أكثر تأخراً من المجتمع ككل أو من بعض بنياته). لكن هذا الأمر يبقى مشروطاً ومحدداً بشرطين أساسيين: الأول أن تكون البنية السياسية على درجة كافية من التقدم تجعلها مؤهلة لتطوير البنية العسكرية التطوير المطلوب، والثاني أن تستطيع

البنية السياسية للبلد، إذا كان يفتقر إلى صناعة قومية تؤمن له السلاح المطلوب، حل مشكلة التمون بالسلاح بشكل مناسب (وبالنسبة لإسرائيل حل مشكلة تمويل الحرب، جزئياً).

ولقد استطاعت النخبة الإسرائيلية، لتقديرها أن بقاء إسرائيل يتوقف على قدرتها العسكرية، أن تجعل البنية العسكرية الإسرائيلية أكثر حداثة وتماسكاً وانسجاماً بكثير من المجتمع الإسرائيلي بوجه عام. ولايتجلى ذلك فقط في استدراك الوسائل التقنية العسكرية من الخارج واستيعاب استخدامها، وبالتالي تذليل مشكلة تأخر الاقتصاد والتقنولوجيا الإسرائيلية، بل أيضاً وأساساً في جعل الهيكل البشري للمؤسسة العسكرية هيكلاً حديثاً (المراتب العليا والمراكز الحساسة يشغلها ضباط من أصول غربية)، في إيلاء عناية قصوى بالثقافة العامة للقادة العسكريين، في الحفاظ على قيم معينة داخل المؤسسة العسكرية، في دمجها بالمجتمع وتجديد كادراتها دورياً وفي إخضاعها للسلطة السياسية خضوعاً كاملاً ومطلقاً.

لاشك أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تتمتع بدور مميز في الدولة الإسرائيلية وفي المجتمع الإسرائيلي، إلا أنها لم تكن تتمتع بامتيازات لامادية ولا سياسية ولا هي دولة داخل دولة. لم يتحول المجتمع الإسرائيلي، بسبب من ضخامة المؤسسة العسكرية ودورها المصيري، إلى مجتمع عسكري، بل بقي، إذا صح التعبير، مجتمعاً محارباً فحسب، وجاءت ساعة البرهان مع حرب تشرين، فما أن اكتشف الرأي العام الإسرائيلي «المحدال» (التقصير)، علماً بأن الجيش الإسرائيلي لم يُهزم، حتى أخضع مؤسسته العسكرية لنقد صارم ولمراجعة أكثر صرامة وقلَبه رأساً على عقب، ثم أطاح بقمة هرمه السياسي (ماير، غاليلي، دايان).

ثمة حقيقة واقعة: لامكان لحكم عسكري في بلد أنجز ثورته الصناعية. لكن في إسرائيل، التي لم تنجز ثورة صناعية ولم تبن مجتمعاً صناعياً حديثاً، لم تتوفر فرصة لحكم عسكري، رغم الدور الذي يلعبه الجيش في حماية «المجتمع ـ الغيتو»، لأن مجتمعاً بورجوازياً، مجتمعاً مدنياً، قد تكون فيها. نعم

أن هذا المجتمع يفتقر إلى قاعدة صناعية مناسبة، إلا أن تقدم البنيات الايديولوجية والاجتماعية والسياسية تكفل بلحم هذه الثغرة.

في الجانب العربي، ماكادت سيرورة نزع الاستعمار تشارف فصولها الأخيرة، حتى رطمتنا على الفور كارثة فلسطين، كارثة شعرنا بهولها ولاشك لكننا لم نعقل أبعادها ولا جذورها: لم نعقل لا حقيقة المشروع الصهيوني ولامغزى نجاح الضربة التي نزلت بنا ولا دلالتها على فوات وتهرؤ بنيات المجتمع العربي. شعرنا بحدة، لكن لم نعقل بعمق: عشرات الآلاف من المقالات والقصائد والقصص والروايات رشقت خلال ربع القرن الماضي أسى على ضياع فلسطين، غضباً على الاستعمار والصهيونية، تحريضاً على الرجعية العربية الخائنة المسؤولة عن الهزيمة، لكن لا دراسات جدية جديرة، تحتل مكانة مسيطرة لدى الانتلجنتسيا العربية، تلتقط جذور الهزيمة الكامنة في ثنايا بنيات مجتمعنا الاجتماعية ـ الايديولوجية ـ السياسية.

في ظل أزمة ثورية لم تتواكب بوعي ثوري مناسب بقيت الزلزلة التي أصابت الأمة العربية بالأحرى في حدود الانتفاضة لا الثورة، أي في حدود الثورية الشعورية لا الثورية العقلانية التي تمنح قوى الثورة وعياً مطابقاً لحاجات التقدم، وبخاصة حاجات معاصرة المجتمع العربي للمجتمعات الحديثة.

القيادات التاريخية للحركة التحررية العربية، التي وقفت عاجزة أمام الصهيونية وأمام تغلغل أشكال جديدة للنفوذ الإمبريالي، كانت تفتقد اعتبارها. وفي مجتمع كانت كتلته الأساسية ماتزال هاجعة وهامدة وخارج العصر (الكتلة الفلاحية + المرأة) كان طبيعياً أن تأتي الانتفاضة من فوق أولاً ومن قبل القوة الأكثر تنظيماً، الضباط، ثانياً. هذا السلطان المتنامي للجيش، الذي لم يترافق مع تحديث وعقلنة مناسبين في الايديولوجيا العربية السائدة، أدى إلى تضخيم الجيوش عددياً من جهة، ومن جهة أخرى إلى تحولها إلى قوة سياسية مهيمنة في كثير من الأحيان، ووازنة، «دولة داخل دولة»، في معظم الأحيان. هذا الواقع عرقل دمقرطة مراكز اتخاذ القرار العربية، وذلك

لأن جوهر السلطة العسكرية، المبنية على التراتب والأمر والطاعة، تعرقل ذلك.

ومع أن تحول الجيش إلى قوة سياسية مهيمنة أو إلى دولة داخل الدولة يكمن في أساس تدني قدراته القتالية، إلا أن ثمة عاملين آخرين لعبا دوراً في هذا الصدد: فالتقلبات في قمة السلطة كانت تنزف الجيش من كفايات يشكل تراكمها أساس قدراته القتالية. كذلك فإن التحديث الكولونيالي المحدود، (لأنه لامس سطح وطرف المجتمع العربي) مالبث أن تقهقر مع تقلص النفوذ الفكري للعناصر المثقفة الليبرالية ومع تنامي ظاهرة ترييف المدن العربية، وبالتالي ترييف الحياة السياسية العربية.

إنها لمفارقة: على عكس التطور البورجوازي الأوروبي، الذي أطلق سيرورة التطور البورجوازي الطرفي في الوطن العربي (نظراً لهامشية التصنيع وردود الفعل الثقافية السلبية ضد الهيمنة الكولونيالية) عملت باتجاه ترييف المدن العربية. لاشك أن بورجوازية المدن العربية متأخرة، هي أيضاً، سياسياً وثقافياً، إلا أن ترييف المدينة العربية (والتاريخ العربي هو تاريخ المدينة العربية) عزز هذا التأخر وقرض أكثر فأكثر بقايا التحديث الكولونيالي، رغم سطحيتها ومحدوديتها.

الحرب والسياسة
في معركة تصفية آثار العدوان

لقد أصبحت المعركة بحاجة إلى طريق جديد[1].

لكن قبل أن نتحدث عن هذا الطريق الجديد، ولكي نضع هذا الطريق في إطاره الحقيقي، إطاره الأوسع، ينبغي أن نتحدث عن حقيقة معركة تصفية آثار العدوان ومحتواها السياسي.

هل معركة تصفية آثار العدوان تعني فقط مسألة تحرير الأرض التي احتلت في حرب حزيران؟ للإجابة على هذا السؤال ينبغي أن نستعيد

---

(١) ـ كتب هذا المقال في السياق التالي: بدأت تلوح ارتسامات انعطاف في السياسة المصرية: شعار عبد الناصر «ما أخذ بالقوة لن يُسترد إلا بالقوة» يُطوى، قرار وقف إطلاق النار يُمدد. مبادرة يارنغ الثانية (تشرين الثاني ١٩٧٠) والثالثة (شباط ١٩٧١) ترتطم برفض إسرائيلي قاطع الانسحاب إلى خطوط ماقبل حزيران ١٩٦٧ . في ٥ آذار ١٩٧١ ، أو ثانت، الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، يعلن أن إسرائيل مسؤولة عن هذا الطريق المسدود ويطلب إليها أن توافق على سحب قواتها على الأقل من جبهة سيناء إلى خطوط ماقبل حرب حزيران. إسرائيل لاتجيب. هذا المقال يبدو تفنيداً واستشرافاً لخط سياسي أخذ كل مداه طوال ثلاث سنوات سبقت حرب تشرين وسنة تلتها: الركض وراء أمريكا، نزع الناصرية، القطع مع الاتحاد السوفياتي، المصالحة مع اليمين العربي. حتى حرب تشرين، كما سنرى في مكان آخر من هذا الكتاب، خيضت في هذا السياق. في المرحلة الناصرية، حرب حزيران وبُعيدها بخاصة، كان العسكري يهيض السياسي، رغم ارتباك الأخير في لحظات حرجة. في المرحلة مابعد الناصرية، بعد أن أقيل العسكري من عديد من عثاره وجدد بناء الجيش المصري، أصبح السياسي يهيض العسكري، كما سنرى مراراً في هذا الكتاب.

الأهداف الحقيقية للإمبريالية الأمريكية من وراء حرب حزيران.

في تحليل لظروف هزيمة حزيران والصراع بين الناصرية والإمبريالية الأمريكية، قلتُ ما معناه أن الهدف الرئيسي غير المباشر للعدوان هو المحتوى العربي للسياسة الناصرية، لأن هذا المحتوى يشكل نقطة احتكاك أساسية بين النظام الناصري والإمبريالية، وخلصتُ إلى القول: «لذا يبدو من السابق للأوان الجزم بإخفاق العدوان أو نجاحه قبل أن تتم تصفية آثاره المباشرة وقبل أن تتضح نتائجه العامة على الصعيد العربي عموماً وعلى الصعيد المصري خصوصاً». وانتهيت إلى الاستخلاص بأن من الممكن اعتبار العدوان ناجحاً إذا تحقق فعلاً انكفاء النظام الناصري داخل القوقعة الاقليمية»[1].

لماذا؟ لأن انكفاء مصر يضع مسألة الوحدة العربية (فزاعة الاستعمار) على الرف من جهة، ويفتح الطريق أمام إعادة بسط الهيمنة الإمبريالية على المشرق العربي وتحقيق حلم التوسع الإسرائيلي من جهة أخرى. إلا أن هذه الحقيقة لاتغطي أبعاد المسألة كلها. وذلك لأن انكفاء مصر داخل القوقعة الاقليمية يعني أولاً أن استقلال مصر لم يعد استقلالاً حقيقياً، ويعني ثانياً الحد من إمكانية تقدم مصر الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق دولة عصرية فيها. فالوحدة العربية لم تعد، في مقاييس العصر وشروطه، مجرد تحقيق لأمنية قومية بل أصبحت الشرط اللازم لدخول العصر. ومن الصعوبة بمكان أن يتوفر لمصر المعزولة، رغم كونها أكبر الدول العربية، شروط التقدم والتصنيع العصريين.

إذن ما دام انكفاء مصر يجعل استقلالها شبه استقلال، ويجعل المشرق العربي الآسيوي منطقة شبه مستباحة للإمبريالية وإسرائيل، لذا يصبح المعيار الحقيقي لمعركة تصفية آثار العدوان أن تخرج الجمهورية العربية المتحدة من المعركة وهي أشد تصميماً على قضية الوحدة العربية من جهة، وأن تطرح المعركة الحالية من هذه الزاوية، من جهة أخرى.

---

(١) ـ راجع كتابنا، الذي سيصدر قريباً عن دار الطليعة بعنوان: «من الأزمة إلى الهزيمة».

من هذه الزاوية فحسب يمكن القول أن ٥ حزيران لم تتم فصولاً. ومن هذه الزاوية فقط يمكننا تفسير استمرار وتصاعد الدعم الأمريكي لإسرائيل. إن إصرار إسرائيل، والاستعمار الأمريكي من ورائها، على إحراز مكاسب سياسية واقليمية (أراضي، اعتراف، مرور...) ليس المقصود بها هذه المكاسب فحسب، بل تكريس ضربة حزيران العسكرية على الصعيد السياسي بإخراج مصر من حركة الثورة العربية وبقاء اسرائيل المنتصرة وسط دويلات مهزومة راكعة ذليلة.

وإذا كانت هموم إسرائيل المباشرة تنصرف إلى تحقيق وتثبيت تلك المكاسب، إلا أن للإمبريالية الأمريكية أهدافاً أبعد، تحققها عبر تثبيت المكاسب الإسرائيلية، وتتمثل هذه الأهداف في إخماد بؤرة حركة الثورة العربية وبسط نفوذ هذه الإمبريالية وتوطيد مواقعها والحفاظ على مواقع احتكاراتها النفطية وتثبيت مواقف حلفائها وعملائها.

لكي نضع مسألة ضرورة الطرح الجديد للمعركة في إطارها، ولكي نبين أن ثمة إمكانية أكيدة لهذا الطرح الجديد لابد لنا من استعراض سريع لتطور الموقف المصري والعربي والدولي، منذ الهزيمة وحتى اليوم.

عندما أصيب الجيش المصري بتلك الضربة القاسية، وعندما أكدت الجماهير العربية عموماً والمصرية خصوصاً تصميمها على رفض الهزيمة في مظاهرات ٩ و ١٠ يونيو التي أعادت عبد الناصر إلى السلطة، أخذ الأخير يمارس تكتيكاً يمكن تلخيصه في عدة نقاط:

١ ـ إعادة بناء الجيش المصري.

٢ ـ السعي إلى تحقيق الحد الأدنى الممكن (لا المطلوب) من التضامن العربي.

٣ ـ توطيد التعاون إلى أقصى حد مع الاتحاد السوفياتي.

٤ ـ السعي إلى كسب الرأي العام في الدول الغربية وقبول قرار مجس الأمن، الذي لم يكن بسبب صيغته العامة الفضفاضة سوى مناورة من قبل كل طرف لكسب الرأي العام الدولي.

٥ ـ العمل بكل جهد ممكن لاضعاف التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة، وبالتالي عدم قطع شعرة معاوية مع الأخيرة.

لقد كان لهذه التكتيكات ظروفها التي أملتها. كما أن سير تطور الأحداث قد وضعها على المحك، وبيَّن أن للنتائج الإيجابية لهذا التكتيك أو ذاك حدوداً لايمكن أن تتعداها، وأن هذا التكتيك أو ذاك كان صالحاً في مرحلة أخذ تطور المعركة يتجاوزه، وأخيراً فإن بعضها قد تكشف أنه عبث لا طائل وراءه، وأن للآخر جدوى ينبغي التأكيد عليه والاستفادة منه إلى أقصى حد.

لقد سعت الجمهورية العربية المتحدة إلى تحقيق الحد الأدنى الممكن من التضامن العربي. ولقد أدى هذا الحد من التضامن بعض الفوائد الإيجابية خلال مرحلة انصرمت منذ فترة ليست بالقصيرة نعتقد أن أوانها قد انقضى مع التغيير السياسي الذي حدث في ليبيا والسودان. إن هذا الحد من التضامن قد دعم إلى حد ما مركز الجمهورية العربية المتحدة سياسياً على الصعيد الدولي أو بالأحرى أضعف عزلتها نسبياً. كما أن الدعم المالي عوّضها بعضاً من خسائر مواردها المالية وأعانها على الصمود في فترة كان الاقتصاد المصري يعاني فيها متاعب واضحة: وخفف عنها، إلى حد ما بالطبع، معارك سياسية في وقت كانت فيه معزولة عربياً.

ولكن كان لمزايا التضامن هذه ما يقابلها من الخسائر: أن اهتمامها بالرأي العام الدولي وأملها في حل سياسي عن طريق إضعاف التزام الإمبريالية الأمريكية بإسرائيل (وعدم ثقتها بوعي الجماهير) حشرها في موقف دفاعي إزاء عمليات الابتزاز والمزايدة التي مارستها، من اليمين واليسار، المنظمات الفلسطينية وحكومات بترولية و«ثورية». هذا الموقف الدفاعي قد سهَّل إلى حد كبير طمس المشكلة الأساسية، مشكلة الحشد العسكري العربي، عبر محاربة دون كيشوتية لما يسمى بالحل السلمي وقرار مجلس الأمن ومشروع روجرز.

وموقفها الدفاعي هذا (بالإضافة إلى عمى المقاومة الفلسطينية

السياسي) سمح للنظام الأردني أن يقف بعيداً عن المعركة مع إسرائيل، وأن يكرس جيشه لحماية النظام وأن يعبئه، من خلال أخطاء المقاومة الفلسطينية، لكي يضرب المقاومة في الوقت المناسب.

وموقفها الدفاعي هذا جعلها تكتفي بالمعونة ـ الفتات التي تقدمها الرجعية العربية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الثمن الذي دفعته الجمهورية العربية المتحدة لقاء هذه المعونة ـ الفُتات هو ثمن غال، وذلك لأنه منع من طرح مسألة «تحييد» أمريكا (إذا كان لابد من استعمال تعابير هيكل) طرحاً جدياً وفعالاً ومؤثراً على موقف الإمبريالية الأمريكية. المصابون بالهوس الثوري هم وحدهم الذين ينكرون مسبقاً محاولة إضعاف الالتزام الأمريكي بإسرائيل (رغم أن الإمبريالية الأمريكية طرف أساسي في النزاع)، إلا أن هذه المحاولة ينبغي أن لاترتدي طابعاً استراتيجياً بل أن تبقى في مستوى تكتكي من جهة، وأن تأتي لاعبر المناورات الدبلوماسية فقط، بل أساساً عبر نضال جماهيري جاد وواسع تشعر من خلاله الإمبريالية الأمريكية إن مصالحها ستصاب بأضرار حقيقية وضربات موجعة بسبب وقوفها إلى جانب إسرائيل في المعركة القائمة، كما أن هذه المحاولة يجب أن تأتي من مواقف ثابتة في الدفاع عن مطالب الحد الأدنى العربية في هذه المرحلة، وفي الدفاع عن مواقع الثورة العربية بوجه عام.

إن تكتيكات المرحلة التالية للهزيمة قد استنفدت أغراضها، لأن بعضها قد فشل، ولأن بعضها الآخر لم يعد يفي بمتطلبات المعركة، وأخيراً لأن تحولات ومعطيات جديدة قد طرأت في الساحة العربية:

أ ـ لقد انتهت عزلة الجمهورية العربية المتحدة عربياً. أن التحولات السياسية في ليبيا والسودان وإبعاد صلاح جديد من الحكم في سوريا وميثاق طرابلس (وليس سوى أكثر من بداية تحالف لم تتضح ولم تستقر أسسه بعد) قد أتاحت للجمهورية العربية المتحدة وضعاً سياسياً ملائماً على الصعيد العربي، بحيث يؤهلها لخوض معركة سياسية حازمة ومكشوفة لتحريك الجماهير العربية في سبيل حشد الطاقات العربية في المعركة القائمة. إن هذا

الوضع الجديد يؤهل الجمهورية العربية المتحدة للانتقال من العمل، في سبيل حشد الطاقات العربية، في الكواليس والمؤتمرات ومخاطبة الحكومات فقط، إلى العمل في الشارع ومخاطبة الشعوب العربية مباشرة.

ب ـ لقد تحسن وضع الاقتصاد المصري. والمصادر المصرية المسؤولة تؤكد ذلك. هذا التحسن في وضع الاقتصاد المصري، مقترناً بتعبئة حقيقية للجماهير للنضال ضد كل امتياز أو تبذير، وفي سبيل زيادة الانتاج وضغط الاستهلاك، ووضع الحكومة الليبية أمام مسؤولياتها في الإسهام في المعركة جدياً (لا الاقتصار على دفع المعونة المالية التي كان يدفعها الحكم الملكي)، ـ كل هذا يخلق إمكانية أكيدة لاستغناء الجمهورية العربية المتحدة عن المعونة التي تقدمها السعودية والكويت، إذا أقدمتا على قطعها عند طرح مسألة إنزال البترول العربي في المعركة.

ج ـ لقد سقط الابتزاز السياسي. لقد شعرت المقاومة الفلسطينية أي مأزق مميت اندفعت ودفعت إليه بسبب انفصالها عن الجماهير الذي جاء، مع أسباب أخرى، نتيجة محاربة دون كيشوتية لما يسمى بالحل السلمي. وانفضحت ثوراويات مجانية ابتزازية، فالجماهير قد أدركت مغزى الجلبة الثوراوية حول حرب التحرير الشعبية التي كانت تغطي الهروب من المعركة الفعلية.

إن سقوط الابتزاز السياسي، الذي حشر الجمهورية العربية المتحدة في مواقف دفاعية، بسبب من سياستها غير المبنية على الثقة بوعي الجماهير، سياستها الواقعية المحافظة إذا صح التعبير ـ هذا السقوط، الذي تجلى بوضوح عندما صفعت الجماهير (التي وعت مغزى حدود المعركة السياسية التي تخوضها الجمهورية العربية المتحدة) الديماغوجية أو التهويش، يهيء للجمهورية العربية المتحدة التقدم خطوة إلى الأمام في معركة سياسية تتوجه إلى الأمة العربية قبل كل شيء بهدف حشد ما تملكه هذه الأمة من إمكانات عسكرية وطاقات مالية في معركة تصفية آثار العدوان من جهة وخلق تعبئة

وتحرك جماهيري لضرب مصالح الإمبريالية الأمريكية في الوطن العربي من جهة أخرى.

د ـ لقد تأكد خلال الفترة التي أعقبت الهزيمة أن الإمبريالية الأمريكية ثابتة في مواقفها العدائية للعرب، وأن دعمها العسكري والاقتصادي لإسرائيل ثابت ومتزايد، وأن «الخلافات» بينها وبين إسرائيل هي في أحسن الأحوال تناقضات ثانوية جداً وفي أسوأ الأحوال تمثيلية غايتها تمادي الاحتلال الإسرائيلي وتعفين الوضع العربي عبر هذا التمادي، وأن لعبتها مع العرب تكاد تشبه لعبة الجزرة والحمار.

مع ذلك، ليس للثوري، كما نوهنا قبل قليل، أي اعتراض، من حيث المبدأ، على تكتيك محاولة إضعاف التزام الإمبريالية الأمريكية بإسرائيل. فمواقع السلطة في الولايات المتحدة، رغم الوشم الإمبريالي العدواني الذي يشمها بمجموعها، إلا أنها غير متجانسة كلياً وغير موحدة تماماً بل متناقضة في بعض الحدود وبعض الأحيان. تلك حقيقة لاينكرها إلا من لايتصور الثورة إلا هيجانات ثيران في حلبة المصارعة. إن تجربة الثورة في فييتنام ومحاولتها الاستفادة من هذه التناقضات داخل مواقع السلطة الإمبريالية في الولايات المتحدة ومن الرأي العام الأمريكي، أمر معروف لسنا بحاجة إلى تكرار الحديث عنه.

غير أن البقاء في هذه الحدود في طرح المسألة، كما يفعل محمد حسنين هيكل، إنما يعني طرح نصف المسألة، أو قول نصف الحقيقة، لإخفاء النصف الآخر للمسألة أو لتمويه النصف الثاني للحقيقة. النصف الثاني للمسألة يتضح من خلال الإجابة عن السؤالين التاليين:

١ ـ لماذا لم تنجح المحاولات المصرية، خلال أربع سنوات تقريباً، في إضعاف التزام الإمبريالية الأمريكية بإسرائيل؟

٢ ـ لماذا نجحت الحركة الثورية في فييتنام في إثارة تناقضات داخل مواقع السلطة الإمبريالية الأمريكية؟؟

سنجيب بالتفصيل عن هذين السؤالين في الفقرة التالية. ونكتفي الآن بإجابة سريعة: أن الورقة العربية في اللعبة لم تخِف الإمبريالية الأمريكية ولم تهزها. أنها ورقة تهديدات كلامية ومناورات دبلوماسية وعياقات سياسية. ووسائل كهذه لم ولن تجدي فتيلاً مع الإمبريالية.

أن وعي موقف الإمبريالية الأمريكية، في هذه المعركة بخاصة، يشكل مدخلاً إلى الطرح الصحيح للمعركة وصياغة تكتيكاتها. بدون هذا الوعي فإن الشعب العربي سيبقى في متاهات ستدفعه إلى اليأس، والتراجع أمام الإمبريالية بالنتيجة.

إن عدوان حزيران هو جزء من الهجوم الإمبريالي الأمريكي المعاكس الذي شن على قوى التحرر، في طول العالم الثالث وعرضه. ولقد أرادت الإمبريالية لهذا العدوان أن يكون الضربة القاضية للثورة العربية، ضربة قدر الخبراء الغربيون أن الأمة العربية لن تستطيع بعدها أن تعاود النهوض إلا بعد ربع قرن على الأقل.

ولكن تدخل الجماهير العربية، هذا التدخل الفريد والغريب في التاريخ، ونعني طوفان ٩ و ١٠ يونيو، أتاح للأمة العربية أن تلتقط أنفاسها وترفض الهزيمة، وتعتبرها مجرد نكسة، مجرد جولة خسرناها في حرب طويلة.

وجاء الدعم السوفياتي العسكري والاقتصادي والسياسي ليقوي إرادة الصمود العربية. وهكذا خابت محاولة الضربة القاضية، فاتجهت الإمبريالية الأمريكية إلى استخدام تكتيكات جديدة ترمي إلى تحقيق هذه الضربة القاضية بالتقسيط، بواسطة تمادي الاحتلال الاسرائيلي، وتعفين الوضع العربي عموماً وتفسيخه، وتيئيس الجماهير العربية، وفرض شروطها على الأمة العربية في خاتمة المطاف.

من هنا تفسير المساعدات الاستثنائية الهائلة التي تقدمها لإسرائيل بعد حرب حزيران، ومن هنا أيضاً تفسير الخدمات التي تقدمها لإسرائيل بدءاً من معلومات المخابرات الأمريكية وصولاً إلى أعمال التجسس التي تقوم بها الأقمار الصناعية.

إن أمريكا قد فعلت مافعلته لا لسواد عيون إسرائيل (رغم حبها لإسرائيل)، ولم تفعل ما فعلته بضغط من الصهيونية العالمية (رغم قوة وأهمية هذا الضغط). لقد فعلت ذلك، أساساً، بدافع من مصالحها، مصالحها المباشرة والبعيدة في آن.

في عام ١٩٥٧ كان لأمريكا دور أساسي في فشل دول العدوان الثلاثي، على أمل أن تملأ الفراغ في المنطقة. ولكن عبد الناصر اصطدم على الفور بمحاولة ملء الفراغ هذه. وكانت معارك سياسية يوماً واقتصادية يوماً آخر، خفية تارة وعلنية تارة أخرى، بين الجماهير العربية بقيادة عبد الناصر والإمبريالية الأمريكية: في لبنان، والعراق، ثم في دمشق الانفصال، ثم في دمشق الانفصال، ثم في العراق، ثم في اليمن... ثم وقع عبد الناصر في الفخ في ٥ حزيران. وقررت أمريكا تصفية كل الحسابات القديمة.

ومادامت هذه هي نوايا أمريكا الحقيقية وأهدافها الأصلية، لذا فإن المعركة الحالية، ما دامت الجماهير قد اختارت الرفض، وبقدر ما تستطيع أن تفرض هذا الرفض، ستكون طويلة وقاسية قاسية.

وإذا كانت مصالح أمريكا المباشرة والبعيدة هي التي أملت مواقفها، فإن تكتيكات المرحلة النضالية الراهنة ينبغي أن تستهدف المصالح الأمريكية بخاصة والمصالح الغربية بعامة، إذا كان القصد فعلاً إضعاف التزام الإمبريالية الأمريكية بإسرائيل في هذه المعركة، ونحن صامدون بلا تنازل، نناضل في سبيل حسم النزاع في ظروف لاتتراجع فيها الثورة العربية في أسوأ الأحوال، أو في ظروف تتقدم فيها الثورة العربية في أحسن الأحوال.

إذن فجبروت الإمبريالية الأمريكية يفرض تطاول المعركة وقسوتها، كما أن النيل من هذا الجبروت وردّ عدوانه إنما يستدعي التعرض لمصالحه. وإن كل تصور آخر للمعركة إما أحلام مريضة أو أنه يخفي استعداداً للتنازل أمام العدو الإمبريالي الأمريكي.

إن التعرض لمصالح أمريكا يمكن ويجب أن يطرح باسم معركة تصفية

آثار العدوان أولاً. ويمكن لهذا التعرض أن يبدأ من أدنى درجات الضغط وصولاً إلى أعلى درجات التدمير: تقنين النفط العربي إلى أقل من حاجة أوروبا الغربية (لتتولى بدروها الضغط على أمريكا)، ورفع أسعاره تدريجياً، ثم وقف الضخ، ثم تأميم حصة أمريكا في الاحتكارات النفطية، وتأميم المصارف والشركات الأمريكية، ومن خلال هذه المعركة وعبرها ضرب الفئات الحاكمة العميلة للإمبريالية الأمريكية في الوطن العربي.

تلك هي وحدها العملية الناجعة التي لابد أن تضعف التزام أمريكا بإسرائيل. وتلك أيضاً بداية لتدمير مواقعها. وتلك هي وحدها العملية التي تجعل الصراع ضد الإمبريالية يملأ الوطن العربي بطوله وعرضه، ويدفع بالجماهير العربية إلى المعركة المباشرة، فلا تبقى المعركة معركة عسكرية بين العرب وإسرائيل.

تحدثنا قبلاً باختصار عن أهداف الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل من وراء عدوان حزيران. وقلنا أنهما قد فشلتا في تحقيق هذه الأهداف بالضربة القاضية، فاتجهتا إلى تحقيقها عبر تمادي الاحتلال وتعفين الوضع العربي وصولاً إلى اليأس والاستسلام في خاتمة المطاف.

هذا هو ملخص ماهو جوهري في تكتيك العدو الآن.

ومن أجل إنجاح هذا التكتيك أخذت الإمبريالية الأمريكية تقدم لإسرائيل دعماً عسكرياً واقتصادياً متزايداً بحيث تبقى إسرائيل في مأمن من الهزيمة على الأقل، أو يؤمّن لها تفوق ما على الجانب المصري، كما تقدر أمريكا، على الأرجح.

إلا أن تدخل الاتحاد السوفياتي الكثيف (الكثيف بالطبع ضمن حدود عدم إنزال هزيمة جديدة بالعرب أولاً وتجنب مواجهة مع أمريكا ثانياً) إلى الجانب العربي جعل التفوق الإسرائيلي تفوقاً غير مطلق. وإذا تفاءلنا، يمكننا القول أن ميزان القوى بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل أصبح ميزاناً قلقاً وتوازناً متأرجحاً. ميزان القوى العسكري هذا، الذي لم تعد تملك فيه

إسرائيل تفوقاً مطلقاً في أسوأ الأحوال، أو أصبح قلقاً متأرجحاً في أحسن الأحوال، يجعل قدرة طرف ما على فرض شروطه على الطرف الآخر بدون قتال أمراً غير ممكن، إن لم نقل مستحيلاً.

هنا لايفوتنا التنويه بأن الميزان الذي نعنيه هو الميزان بين الجيش المصري والجيش الإسرائيلي. فلو أن الجيوش العربية الأخرى قد تواجدت في الميدان لاختل الميزان لصالح الجانب العربي. ومن هنا أهمية فتح معركة لاتهدأ لجلب الجيوش المبعدة (حتى جيوش الأنظمة الرجعية) إلى مواقعها في المعركة.

بعد هذا الاستطراد القصير، نعود إلى القول: إن هذا التوازن المتأرجح بين الطرفين المصري والإسرائيلي هو الذي يجعل القتال أمراً محتوماً في سبيل تحرير الأراضي العربية المحتلة بعد ٥ حزيران.

عدم تفوق إسرائيل تفوقاً مطلقاً (أو التوازن المتأرجح بين الطرفين) وضخامة الدعم المالي والاقتصادي الأمريكي لإسرائيل يجعل المعركة:

- طويلة أولاً.

- ومريرة ثانياً.

- ودون إحراز نصر على إسرائيل (إنزال خسائر جسيمة بإسرائيل في أحسن الأحوال) ثالثاً.

إن معركة هذه طبيعتها تحتاج إلى شروط وظروف جديدة (سنتحدث عنها بعد قليل)، سترى قيادة الجمهورية العربية المتحدة نفسها ملزمة بالتفتيش عنها وطرحها ما دامت قد اختارت عدم التراجع.

في ظل الظروف العربية والدولية القائمة يمكن اعتبار عدم تمكين إسرائيل من إحراز انتصار عسكري، بمعنى ما، نصراً سلبياً إذا صح التعبير، قياساً بهزيمة حزيران الشنيعة.

مرارة المعارك وطولها وتأرجحها ستنزل بلا شك خسائر جسيمة في كلا الطرفين، وستكون خسائر العرب أكبر بلا جدال. والمهم هنا ـ إذا كنا

شعباً يريد البقاء ـ تحمل التضحيات، أي أن يكون العرب أقدر على تحمل التضحيات من إسرائيل. هذه القدرة على تحمل التضحيات أكثر من إسرائيل هي وحدها التي ستصفي آثار العدوان وتبقي الثورة العربية محافظة على مواقعها.

إنزال خسائر بإسرائيل، قدرة على تحمل التضحيات: هذا هو مفتاح النصر السلبي الذي لايمكن للعرب أن يحلموا بأكثر منه في هذه الفترة السوداء من التاريخ العربي، ولكنه سيصفي بالتأكيد آثار العدوان.

تلك هي حقيقة المعركة الدائرة في مختلف أقاليم فيتنام الكبرى: فيتنام الجنوبية، كمبوديا، لاووس. إنزال خسائر بالعدو الإمبريالي الأمريكي، قدرة أسطورية على تحمل التضحيات جاءت نتيجة تراث نضالي عريق وتعبئة واعية لتحرك الجماهير وتنظيمها والثقة بوعيها والتفاعل الديمقراطي معها. ولكن ثمة فرق بين المعركتين العربية والفيتنامية: أن معركة الشعب العربي أقل صعوبة ومشقة بكثير من معركة الشعب الفيتنامي. في فيتنام تجري المواجهة مع الإمبريالية الأمريكية مباشرة أما في الوطن العربي فالمواجهة المباشرة تجري مع العدو الصهيوني الذي يملك قدرات بشرية محدودة جداً، فضلاً عن أن الشعب العربي يملك طاقات كامنة أكبر بكثير مما يملكه الشعب الفيتنامي. والمطلوب والضروري هو تحويل هذه الطاقات الكامنة إلى طاقات فعلية.

إن المصدر الحقيقي والوحيد للتصلب الإسرائيلي والأمريكي إنما يكمن في تقديرهم (غير المخطيء حتى الآن) أن العرب ليسوا على استعداد لدفع الثمن اللازم لتحرير أراضيهم، ليسوا على استعداد لتقديم التضحيات المطلوبة.

وعندما يبدأ العرب بدفع الثمن اللازم للمعركة سنرى التصلب الإسرائيلي يتراخى إلى تراجع، وسنرى الالتزام الأمريكي بإسرائيل (وبخاصة عند فتح معارك ضد المصالح الأمريكية مباشرة) يضعف ويهتز. إن تأكيدنا على الدور الحاسم للعمل العسكري (النظامي أولاً) وإصرارنا على أن إنزال خسائر بإسرائيل يشكل مفتاح تحرير الأراضي العربية المحتلة، لايعني البتة أننا

نستهين بالنضال على الجبهة السياسية. غير أننا لابد أن نلح في نفس الوقت على حدود جدوى النضال السياسي في المجال الدولي. إن له دوراً مكملاً فحسب، وهو ليس حاسماً في كل الأحوال.

ثمة نقطة أخرى لابد من إيضاحها، وهي أننا عندما نلح على الدور الحاسم للعمل العسكري، إلا أننا في نفس الوقت لانريد دفع الشعب العربي إلى معركة عسكرية لم تنضج ظروفها بعد. فالحسابات التقنية تلعب دورها في توقيت هذه المعركة ولكن لابد من الإشارة إلى نقطتين: الأولى هي أن حتمية المعركة في غمار طرح سياسي ونضالي جديد لقومية المعركة وفتح معارك ضد المصالح الأمريكية، إنما تهيئ الظرف الملائم لإنجاح خطة الطرح الجديد الذي سميناه بالصمود المتحرك (وقد تحدثنا عنه قليلاً في الأسطر السابقة، وسنتحدث عنه ملياً في الفقرة التالية).

إن الجمهورية العربية المتحدة بما تملك من وزن وتأثير في الجماهير العربية، بما يترتب عليها من التزامات يفرضها مركزها باعتبارها القاعدة الأساسية في مواجهة الغزو الإمبريالي الصهيوني، بثقلها السكاني، هي وحدها، دون سائر الأقطار العربية الأخرى، التي تملك إمكانية هذا الطرح الجديد، وهي وحدها المطالبة به.

إن هذا الطرح الجديد ليس رومانسية ثورية، إلا أنه بالتأكيد ليس واقعية محافظة. إنه واقعية ثورية. إن احتمالات نجاح هذا الطرح الجديد ليست مرئية عياناً، إلا أن عناصر نجاحها كامنة، وأن حداً أدنى من الثقة بالجماهير يدعو إلى هذا الطرح. وفي كل الأحوال، فإن تطورات الأحداث أخذت تضع قيادة الجمهورية العربية المتحدة على مفترق طرق: إنها سترى نفسها مجبرة على هذا الطرح ما دامت قد اختارت الصمود وعدم التنازل أمام الإمبريالية.

إن صمود الجمهورية العربية المتحدة مازال حتى الآن صموداً جامداً. وقد أصبحت مقتضيات المعركة تتطلب الانتقال من ذلك النوع السلبي من الصمود، إلى نوع إيجابي متحرك من الصمود. إن جماهير الشعب المصري ـ

كما تجمع سائر الشهادات الصادقة ـ تتوفر بالطبع على طاقة تحمُّل كافية، وهي الآن، وخلافاً لكل مايشيعه بعض الكتاب المعبرين عن البرجوازية والبيروقراطية العليا المصرية، مستعدة للتضحيات.

إن المناخ النفسي للجماهير المصرية يجعلها أهلاً للوفاء بمتطلبات وتضحيات ما سميناه بالصمود المتحرك الطويل.

فما هي مقتضيات هذا الصمود المتحرك الطويل على الصعيد الداخلي والعربي؟

أ ـ إن هذا الضرب من الصمود يفرض على الشعب المصري تضحيات جسيمة. وقد يفقدها المعونة التي تقدمها السعودية والكويت. ولهذا فإن صيغة الوحدة الوطنية القائمة الآن في الجمهورية العربية المتحدة ينبغي أن تأخذ طريقها إلى التطبيق وفقاً لما أعلنه القائد الراحل يوماً (ولم يتح له تنفيذها)، صيغة جديدة للوحدة تفرض على كل طبقة أو شريحة اجتماعية أن تتحمل عبء المعركة بصورة عادلة ومنصفة، فتتحمل الطبقة البرجوازية والبيروقراطية العليا عبئاً ينبغي أن يفوق عبء الطبقات الشعبية، لأنها ـ أي البرجوازية والبيروقراطية ـ منعمة أولاً وقادرة على تحمل العبء ثانياً.

إن العبء مايزال، كما ينوه كثير من الدراسات المصرية، ملقى أساساً على عاتق الطبقات الشعبية، وهذا الأمر لايخلق الاستياء لدى هذه الطبقات فحسب، بل يحد من إمكانية زيادة الموارد التي تفرضها المعركة، لأن ليس لدى هذه الطبقات المزيد الذي تقدمه.

إن عدالة توزيع العبء المالي والاقتصادي للمعركة لاتزيد الموارد التي تستلزمها المعركة فحسب، بل تتيح أيضاً تعبئة الجماهير تعبئة حقيقية وواسعة. إن تعبئة الجماهير ومشاركتها، لم تعد، في هذه المرحلة، مطلباً يسارياً بل هي مطلب وطني. وبدون هذه التعبئة وهذه المشاركة فإن احتمالات صمود الجماهير قد تضعف وتنتهي إلى اليأس والاستسلام.

وعلى الصعيد العربي، فإن الصمود المتحرك يفرض على الجمهورية

العربية المتحدة أن تطرح على الأمة العربية مسألة قومية المعركة، بجوانبها الثلاثة العسكري والنفطي والمالي.

إن مسألة قومية المعركة أصبحت شرطاً لابد منه للصمود وللنصر. وعلى هذا فليس أمام الجمهورية العربية المتحدة من خيار لافي طرح المسألة أمام الجماهير فحسب، بل خوض نضال عنيد وتعبئة الجماهير العربية كلها في سبيل تحقيقه. حقاً أن هذه المسألة تقع على عاتق القوى الوطنية في الوطن العربي (وستتحدث عن ذلك بعد قليل)، إلا أن دور الجمهورية العربية المتحدة في هذا المجال دور كبير، بل دور حاسم.

لم تعد الجمهورية العربية المتحدة في عزلة سياسية.

كما أن الابتزاز السياسي قد سقط.

ووقفت القوة الدفاعية المصرية على قدميها.

وتحسن وضع الاقتصاد المصري.

لذا فإن على قيادة الجمهورية العربية المتحدة أن تسهم بلا تردد وبكل طاقاتها وبكل الوسائل، وبلا أدنى خوف، في معركة ضد الحكومات الهاربة من المعركة: الهاربة بجيوشها، الهاربة ببترولها، الهاربة بأموالها.

بالطبع أن قدرة الجمهورية العربية المتحدة على خوض هذه المعركة يتوقف إلى حد كبير على تعبئة الجماهير في مصر وعلى مصارحتها بالحقيقة، حقيقة أن الشعوب العربية تقف مع الشعب المصري بلا تحفظ (وهذا أمر هام، لأن الرجعيين والاقليميين في مصر يضعون الحكومات العربية وشعوبها في كيس واحد) وحقيقة موقف الحكومات. وبقدر مايزداد الوضع الداخلي متانة، بقدر ماتزداد قدرة الجمهورية العربية المتحدة على خوض هذه المعركة.

وفي هذا الصدد لابد من إبراز الملاحظة التالية: إن طرح معركة البترول سينتهي على الأغلب إلى قطع المعونة الكويتية والسعودية عن الجمهورية العربية المتحدة. هذه الحقيقة ينبغي أن تدركها الجماهير وينبغي الاستعداد لتحملها عبر تعبئة الجماهير وعبر التقشف وعبر توزيع عادل لعبء المعركة

على مختلف الطبقات. إلا أننا نعتقد أن جدوى معركة البترول أمر أكثر من محتمل. وليس يبعيد أن تكون الولايات المتحدة هي التي دفعت السعودية والكويت إلى تقديم هذه المعونة، باعتبار أن الحرص على استمرار هذه المعونة سيجعل الجمهورية العربية المتحدة تمتنع عن طرح معركة البترول.

إن هذه المعونة (رغم فوائدها لمصر في المرحلة التالية للعدوان، كما نوهنا قبلاً) هي ثمن بخس جداً مقابل بقاء مصالح الاحتكارات الغربية والأمريكية بعيدة عن المعركة. لذا ينبغي التفكير بالأمور لا من زاوية ذرائعية تشوش رؤية الواقع ومايحمله من إمكانات ثورية، بل من زاوية واقعية ثورية، كما قلنا قبلاً. إن معركة البترول تكاد تكون عاملاً حاسماً في تصفية آثار العدوان.

إذا كانت ظروف المعركة قد أخذت تملي على الجمهورية العربية المتحدة طرح المعركة على الجماهير العربية طرحاً جديداً واتخاذ موقف الصمودالمتحرك لتصفية آثار العدوان. إلا أن هذه المهمة إنما تقع بالأساس على عاتق القوى الوطنية في الوطن العربي كله. فالمعركة المباشرة يفترض فيها أن تدور، وينبغي أن تدور، في الأقاليم والساحات التي يعيشون فيها ويناضلون: في لبنان، العراق، الأردن، الجزائر، الكويت، سوريا، السعودية، المغرب، الخ.

إن هذه المعركة هي معركتنا نحن، بالأساس، معركة القوى الوطنية العربية خارج الجمهورية العربية المتحدة. وإذا كنا نتوجه إلى الأخيرة مطالبينها بهذا الطرح الجديد، طرح الصمود المتحرك، فلأن لها دورها في تحريك الجماهير العربية خارج الجمهورية العربية المتحدة.

لقد بلغت معركة تصفية آثار العدوان مرحلة حرجة. ومن هنا الأهمية الحاسمة لتحرك القوى الوطنية العربية كلها. إن أبلغ تعبير، بل أخطر تعبير، عن المأزق الذي تعانيه المعركة العربية في سبيل تحرير الأرض العربية هو تلك الأصوات التي أخذت تصيح من على صفحات بعض صحف القاهرة بأن العرب مجرد احتمال تاريخي في المعركة، وتنادي بصوت واضح، وإن

موارب، بحل سهل، حل مصري - إسرائيل، وبعملية تحييد لأمريكا لاتأتي عبر مجابهة للمصالح الأمريكية بل عبر عياقات سياسية لن تكون في النتيجة سوى كارثة، لا على المشرق العربي والوطن العربي كله فحسب، بل على الجمهورية العربية المتحدة بالذات. إن أصواتاً أخذت ترتفع منادية - خلافاً لخط عبد الناصر وديدنه طول مسيرة نضاله - بالسلامة عن طريق العزلة. إن رؤية عبد الناصر قد ارتفعت إلى مستوى رؤية تاريخية عندما أدرك أن عزلة مصر، في عصر الإمبريالية، لن تضمن لها السلامة.

على القوى الوطنية العربية، في مشرق الأرض العربية ومغربها، أن تبرهن بالعمل الإيجابي، أن العرب ليسوا احتمالاً تاريخياً بل قوة فعلية في الساحة. إن تلك الأصوات لن تخيفنا، فهي لاتمثل الشعب العربي في مصر، هذا الشعب الذي تؤكد شهادات صادقة أنه يعتبر الوحدة العربية قضية مصير، كما أنه يعتبر أن أولى مهامه تحرير الأرض العربية الأخرى المحتلة قبل الأراضي المصرية، ويرى في النضال لتحريرها تأكيداً لوحدوية الشعب المصري ولبنة في صرح الوحدة العربية. ومع ذلك، فعلينا ألا نستهين بتلك الأصوات، فهي تعبر عن طبقة تفتش عن راحتها ورفاهها. إنها بقايا القطاع الخاص أو البرجوازية الليبرالية والشريحة العليا من البيروقراطية، في حين أن الشعب العامل، الوفي لمبادئ عبد الناصر، مايزال على استعداد للتضحية والبذل في سبيل أمته العربية.

إن إفشال هذه الأصوات لن يأتي عبر التهويش اللفظي، الذي يؤذي المعركة أكثر مما يفيدها، بل يأتي عبر التحرك الإيجابي للقوى الوطنية العربية والجماهير العربية. وكلما كان التحرك أكثر جدية كلما ضعفت تلك الأصوات. وعلى العكس فإن بقاء الجمود العربي الراهن قد يقوي تلك الأصوات ويحولها إلى تيار خطير.

فليناضل كل منا في الساحة التي يعيش فيها، ولتتحد القوى الوطنية العربية لخوض نضال طويل مرير ذي شعبتين: الأولى حشد القوى العسكرية

العربية ودفعها إلى القتال ضد إسرائيل. والثانية محاربة المصالح الأمريكية (الاحتكارات النفطية، المصارف، الشركات... الخ) داخل كل بلد، محاربة تبدأ بالضغط لتنتهي بالتأميم والمصادرة. وبالتالي، ومن خلال هذه المعركة وعبرها، ينبغي أن نحارب بلا كلل وبلاد تردد كل حكومة تحاول أن تهرب بجيوشها من المعركة أو تحاول أن تهرب بيترولها من المعركة. ولتتحول هذه المعارك إلى ضربات قاصمة تسدد إلى كل سلطة تحاول أن تتلاعب وتحمي بالنتيجة تلك المصالح أو تهرب بتلك الجيوش.

الثورة العربية

نيسان ١٩٧١

معركة تصفية آثار العدوان في متاهة

«إن هدفنا المباشرة لاينبغي أن يكون إزالة آثار العدوان فحسب، بل ينبغي أن يكون أيضاً حماية نظامنا الثوري وتدعيم حركة الثورة العربية». بهذه الكلمة البصيرة لخص عبدالناصر، في ٢٣ تموز ١٩٦٧ ، استراتيجية وهدف معركة تصفية آثار العدوان. لقد كان عبد الناصر يدرك، بحق، أن المقصود من العدوان هو، أساساً، ضرب حركة الثورة العربية عموماً، وضربه هو بالذات كحلقة حاسمة في عملية تصفية الثورة العربية.

عندما أخفقت الإمبريالية الأمريكية في إسقاط عبد الناصر عبر الهزيمة العسكرية، بسبب تدخل الجماهير في يومي ٩ و ١٠ يونيو التاريخيين، اتجهت الإمبريالية إلى تكتيكات أخرى، وبقي الهدف هو ذاته بالطبع. كان كل حل وسط، كل تسوية، بين عبد الناصر والإمبريالية الأمريكية مستحيلاً، لا لأن أمريكا كانت طاحشة تدوسَ مواقع الثورة في كل أنحاء العالم فحسب، بل لأنها كانت إزاء تاريخ طويل وتراث عريق في الكفاح ضد الإمبريالية تمثل في شخصه، ولذلك كان ضرب الثورة العربية ككل يمر عبر ضرب الرأس الناصري.

ماهي الخطوط الرئيسية لكل من تكتيكات أمريكا وعبد الناصر، في مرحلة مابعد العدوان؟

بعد أن يئست الإمبريالية الأمريكية من إسقاط الوضع العربي لصالحها عبر الهزيمة العسكرية، اتجهت إلى إسقاطه عبر تمادي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. هذا التمادي عندما يصل إلى نقطة معينة يخلق تعفنا في

الوضع العربي قد يؤدي إلى انفجاره أو انهياره لصالحها. هنا الحلقة المركزية التي تربط سائر تكتيكات الإمبريالية الأمريكية في مرحلة مابعد العدوان.

التكتيكات الأخرى تصب وتخدم هذا التكتيك. التكتيكات الثانوية أو التكتيكات المساعدة يمكن إجمالها كالتالي:

- تقوية إسرائيل ودعمها عسكرياً واقتصادياً، بحيث يستحيل على العرب إحراز نصر عليها.

- تخريب كل جهد يبذل لايجاد ضرب من التضامن العربي، يفيد مصر بخاصة، أو يتحول إلى عنصر ضغط سياسي فعال سواء على أمريكا أو حلفائها الغربيين الآخرين، وبالتالي إبقاء مصر معزولة وعاجزة. هذا التكتيك الأمريكي ساهم بتنفيذه وإنجاحه لا القوى العربية اليمينية وحسب، بل قوى عربية تنسب نفسها للوطنية والتقدمية تارة ولليسار تارة أخرى.

- في سبيل تمادي الاحتلال وصولاً إلى التعفين، تظاهرت أمريكا أنها راغبة في حل سياسي للأزمة القائمة، فوافقت على قرار مجلس الأمن ثم نكصت عن العمل لتنفيذه، وأعلن روجرز مشروعه الذي لم تكن نهايته بأحسن من قرار مجلس الأمن. في سبيل كسب الوقت، الذي يلعب ضد العرب، تظاهرت، هي وإسرائيل، أنها تريد تسوية كاملة وشاملة لمسألة فلسطين، فاستطاعت على هذا النحو أن توهم البعض، وخاصة المنظمات الفلسطينية، أن المسألة هي مسألة فلسطين و«تصفية» قضية فلسطين، واستطاعت أن تستفيد من الهرج والتهريج الذي تصاعد من «النضال» ضد «الحلول التصفوية الاستسلامية».

ما إن التقط عبد الناصر أنفاسه عبر التحرك الجماهيري في يومي ٩ و ١٠ يونيو حتى باشر فوراً بعملية إعادة بناء الجيش المصري. وفي عملية البناء هذه لوحظ تنامي الحلف المصري - السوفياتي عمقاً واتساعاً. ولم يكن السبب في ذلك حاجة الجيش المصري للسلاح السوفياتي وحسب، بل لأن عبد الناصر أعلن بوضوح أن أمريكا وراء العدوان، وبالتالي فإن تجربة عام ١٩٦٧ هي غير تجربة عام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ . وفضلاً عن ذلك فإن الحلف

المصري ـ السوفياتي كان بصورة عامة ينمو بشكل واضح ومنهجي ومنتظم منذ بداية الستينات. بالإضافة إلى هذين التكتيكين الرئيسين، كان يمارس جملة من التكتيكات المساعدة أو الثانوية: ١) العمل لكسب الرأي العام الدولي. ٢) تجميع ما يمكن تجميعه من الطاقات العربية. ٣) المناورة مع أمريكا بهدف إضعاف الحلف الصهيوني الأمريكي. ولأنه كان يدرك «أن ما يؤخذ بالقوة لايُسترد إلا بالقوة»، فقد بدأ حرباً محدودة وصغيرة على قناة السويس متناسبة مع نمو قوة الجيش المصري، ولكنها كانت ماتزال عنصراً تكتيكياً غير حاسم بانتظار مزيد من النمو في القوة العسكرية المصرية، علماً بأن هذه الحرب الصغيرة المحدودة لم تكن قليلة الأثر على الرأي العام الإسرائيلي، فأصابت إسرائيل بنزيف بشري (وإن كان محدوداً)، فضلاً عن نزيف اقتصادي، كانت تغطيه أمريكا بالطبع. كما أنها هزت قليلاً هستريا الصلف والغرور الإسرائيليين.

حرب الاستنزاف التي بدأها عبد الناصر أخذت تزعج إسرائيل أو تضايقها في أحسن الأحوال (ونعني أنها لم تصل قط إلى نقطة تحدث فيها انشقاقاً في الرأي العام الإسرائيلي حول مسألة الانسحاب من الأراضي المحتلة). عندئذ صعّدت أمريكا وإسرائيل هذه الحرب الصغيرة، بعد أن تلقت إسرائيل دفعة جديدة من طائرات الفانتوم مع أجهزة الكترونية عبر غارات كثيفة للطيران كان يقودها طيارون إسرائيليون، وأمريكيون أيضاً.

في الوقت الذي كانت فيه الإمبريالية تزيد معوناتها العسكرية لإسرائيل، التي صعّدت باتفاق مع أمريكا الحرب على القناة، كان روجرز يقدم إلى القاهرة مشروعاً لحل المشكلة. وكان المشروع بالأحرى بمثابة رد مناور على تهديد أطلقه عبد الناصر إلى نيكسون طالباً الكف عن مساعدة إسرائيل. لقد كان في نيته، وقد اطمأن إلى القدرات الدفاعية للجيش المصري وإلى متانة الاقتصاد المصري، أن يطلق حرباً ضد مصالح أمريكا في الوطن العربي، وبخاصة مصالحها البترولية. وكان تصريح محمود رياض قبيل وفاة عبد الناصر الارتسام الأول لاتجاهات الأخير الجديدة.

في هذا السياق، السياسي والعسكري، أعلن قبول مشروع روجرز، الذي لم يكن يقدر فرص نجاحه بأكثر من واحد في المئة. ولكنه استفاد مباشرة من وقف إطلاق النار (وقد قبله لمدة ثلاثة أشهر فقط، لا لسنة فسنة) وقدم قواعد مصرية للصواريخ ليلة وقف إطلاق النار باتجاه القناة، حيث أبطلت ميزات تفوق الطيران الإسرائيلي.

إلا أنه، مع قبوله مشروع روجرز (وقد ثبتت توقعاته حوله)، كان يدفع التحالف العربي ـ السوفياتي إلى مزيد من القوة والرسوخ والاتساع، بل جعل من قبوله مشروع روجرز مناسبة ووسيلة لزيادة الحضور السوفياتي في مصر. ومن هنا لم يشك السوفيات، عندما قبل مشروع روجرز، أنه كان يلعب من وراء ظهرهم. وفضلاً عن ذلك، فإن الاتحاد السوفياتي، وأمريكا كذلك، كانا يتعاملان مع تاريخ ومع تراث. كان ثمة ثقة سوفياتية كبيرة لاتتزعزع به، وكان ثمة رفض أمريكي مطلق يجعل حواره معهم حوار طرشان.

ما معنى أن عبد الناصر كان يرسخ ويعمق الحلف العربي السوفياتي مع قبوله مبادرة روجرز؟ مامعنى هذا «التناقض» في تصرفه؟ لقد كان يحارب على عدة جبهات، منها جبهة إضعاف الالتزام الأمريكي بإسرائيل، وكسب الرأي العام الدولي إلى الجانب العربي. إلا أنه كان يعلن، محقاً، «أن مايؤخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة». ومن هنا فإن الجبهة الأساسية التي كان يعمل فيها هي جبهة تنمية القوة القتالية العربية، وحجر الزاوية في هذه الجبهة هو الحلف العربي ـ السوفياتي.

يقينا أن عبد الناصر لم يكن يرفض حلاً سلمياً أو حلاً سياسياً[1] (ولِمَ يُسمى بحل سلمي بعد أن قُتل وهُدمت كلياً أو جزئياً كل مدن القناة).

---

(١) ـ لقد استعملنا، هنا، عمداً، تعابير تلوكها اليسراوية. ولكن عقلاً ديالكتيكياً، كعقل لينين، يمكنه أن يلتقط صواب قول كلوزفيتس: «الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى». وبالتالي فإن الحل السياسي، كالحل العسكري، ليس سوى حصيلة لميزان القوى بين الأطراف المتجابهة.

ولكن حتى الحل السياسي، لكي يكون حل مُخالصة، حلاً يقف عند حدود الحد الأدنى للمطالب العربية، كان سيكلف مصر، في تقديره، وفي الواقع، أضعاف مافقدته من ضحايا ومن دمار.

في هذا السياق ينبغي أن نفهم موقف عبد الناصر من السياسة الأمريكية بوجه عام ومن مشروع روجرز بوجه خاص. هذا السياق يفسر لِمَ لم يطلق هيكل، في حياة عبد الناصر، ما أطلقه بعد غيابه من حجج دفاعاً عن سياسة النظام الحالية إزاء أمريكا، سياسة الركض وراء الجزرة الأمريكية، وبالتالي سياسة تخريب الحلف العربي ـ السوفياتي سعياً وراء وَهم الجزرة الأمريكية.

إذن، فالتكتيك الرئيسي، أي الحلقة المركزية لتكتيكات عبد الناصر لتصفية آثار العدوان، هو الحلف العربي ـ السوفياتي. هذا الحلف كان يعتبره بمثابة الرافعة، رافعة المعركة الراهنة. أما الحوار مع أمريكا، أما محاولة إثارة تناقضات بين أمريكا وإسرائيل، أما كسب أوروبا الغربية، فقد كانت من التكتيكات الثانوية في سياسته. والقول بأنها ثانوية لايعني أنها غير ذات قيمة، بل على العكس ينبغي إعطاءها الاهتمام الذي تستحقه، ولابد من اللعب بها واستخدامها، ولكن يجب أن تبقى في حجمها الحقيقي وفي مركزها الحقيقي كتكتيكات ثانوية من مجمل تكتيكات المرحلة[1].

تلك خلاصة لمواقف القائد الكبير في معركة تصفية آثار العدوان.

ماذا حل بهذه المواقف بعد غيابه؟!

في التمهيد لتصفية الخط الناصري عموماً، والخط الناصري في تكتيكات مرحلة النضال لتصفية آثار العدوان خصوصاً، شرع محمد حسنين

---

(١) ـ إن تقييم عبد الناصر لاحتمالات نجاح مشروع روجرز بـ ١ بالمئة هو بحد ذاته تقييم لقيمة المبادرة وبالتالي لمدى اعتماده عليها، أي أنه كان يعتبرها مجرد تكتيك ثانوي. أما هؤلاء الذين ركزوا همهم في الـ ١ بالمئة (مبادرة روجرز) وأخذوا يدوسون على الـ ٩٩ بالمئة (الدعم السوفياتي) فإنهم يقودون العرب إلى كارثة نهائية، سواء أرادوا ذلك أم لا، وعوا ذلك أم لا.

هيكل بكتابة سلسلة مقالات في الأهرام، بعد وفاة عبد الناصر بحوالي ثلاثة أشهر ونيف. في هذه المقالات، فضلاً عن التنميق الانشائي والتراقص اللفظي، تكرار ممل وسمج لبديهيات ترمي إلى إخفاء الحقائق الأساسية التي تحكم المعركة وتحدد مصيرها. وبكلمة كانت مقالات هيكل تلك تنطوي على حق أراد به باطل، وتحوي بعض حقائق يهدف من ورائها إلى طمس حقائق أخرى أكثر أهمية بالنسبة للمعركة:

- كان هيكل يؤكد على جبروت أمريكا، وعجز مصر، بالتالي، عن مجابهتها عسكرياً.

- وكان يؤكد ويبرز دور أمريكا في انسحاب إسرائيل عام ١٩٥٧ ، مؤكداً على ضرورة وإمكانية دفع أمريكاإلى اتخاذ موقف كالذي اتخذته عام ١٩٥٦ .

- كان يظهر الاتحاد السوفياتي بمظهر الخائف أو العاجز أو الذي لايريد (أو لايريد له هو ذلك التوريط).

هذه الحقائق البديهية، المجملة حيناً والمضخمة حيناً آخر، ما حدودها؟ وماهي الحقائق الأخرى التي طمسها هيكل في ضجيج تلك البديهيات؟

أ - ليس هيكل وحده الذي يعرف بأس أمريكا (رغم أنه يبث من طرف خفي الفزع منها)، بل تلاميذ المدارس الأولية في دمشق والقاهرة يعرفون ذلك أيضاً. وليس هيكل هو وحده الذي يعرف أن مصر غير قادرة على مجابهة أمريكا عسكرياً، فالصبية الذين يلعبون الكرة الشراب في شبرا الخيمة يعرفون ذلك أيضاً. بالطبع إن مقالاته ليست تكراراً غبياً لبديهيات، أنه يريد أن يقول للقارئ: مادمنا غير قادرين على مواجهة أمريكا فلنصدع لشروطها. إنه لايقول ذلك صراحة (فبسيكولوجية العمل الدعائي تمنعه من ذلك)، بل أكثر من ذلك: إنه يقول العكس، ولكنه يحاصر القارئ البسيط ليقنعه برأيه. وهو في تصويره للمعركة القائمة، يضع أمريكا في مركز الصورة، ويكاد يضع إسرائيل في المرتبة الثانية. في الصورة المقابلة يضع مصر وحدها تقريباً، والاتحاد السوفياتي مركون في زاوية الصورة، في الظل.

هل العرب عاجزون عن مجابهة أمريكا؟ وهل المعركة معركة مجابهة أمريكا عسكرياً ومباشرة؟

سنجيب على هذا السؤال بتكرار بعض البديهيات كما يفعل هيكل: ١) ليس في نية العرب مهاجمة الأراضي الأمريكية، بل في نيتهم الدفاع عن أرضهم فحسب. ٢) أن المعركة، في طورها الراهن، معركة مع إسرائيل المدعومة من أمريكا، أي أن الطابع المباشر والعسكري للمعركة هي كونها معركة مع إسرائيل (تكراراً: المدعومة من أمريكا). ٣) أن العرب المدعومين من قبل الاتحاد السوفياتي هم في معركة مع إسرائيل المدعومة من قبل أمريكا. ٤) أن المعركة، مادامت معركة تصفية آثار العدوان (وليست معركة تحرير فلسطين)، ستبقى، عسكرياً، معركة مع إسرائيل. إذن فالمسألة الأساسية في المعركة الراهنة هي أن يصمم العرب على التضحية من جهة، وأن يمتنوا ويعمقوا تعاونهم مع الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى، لا أن يتخذوا من دعمه ورقة مناورة مع أمريكا. ٥) أن التوازن الدولي، توازن الرعب النووي، الذي سيلعب دور تجميد للدولتين الداعمتين، سيجعل المعركة معركة استنزاف وإنهاك (وسنُنزف أكثر مما ننزِف إسرائيل) في أحسن الأحوال، ما دامت القوة العربية لم تملك بعد قوة متفوقة على إسرائيل. وعلى هذا فإن تكرار هيكل الممل عن قوة أمريكا وعجز مصر العسكري أمامها، وهذه حقيقة بديهية، لا يهدف سوى إلى طمس الحقائق التي ذكرنا.

ب ـ في مسار الخط الجديد أيضاً، ما انفك هيكل يكرر تأكيده على دور أمريكا عام ١٩٥٧ (وهذه حقيقة، رغم أنه يجملها كثيراً، يعرفها التلاميذ أيضاً). تكراره هذا يرمي إلى حجب حقائق أخرى هي التالية:

ـ إن أمريكا لم تكن طرفاً مباشراً في عدوان ١٩٥٦ . وموقفها من العدوان إنما كان يرمي، كما كشفت تطورات الأحداث فيما بعد، إلى احتلال مركز دول الاستعمار القديم. لذا ليس من باب الصدفة أن يتناسى معركة عبد الناصر ضد مبدأ إيزنهاور، مبدأ الفراغ، التي كانت نقطة انطلاق سلسلة من الأحداث الثورية وصولاً إلى وحدة عام ١٩٥٨ وثورة تموز في

العراق وحوادث لبنان، الخ. لماذا يتناسى معركة التجويع التي شنتها أمريكا على مصر بعد انسحاب قوى العدوان عام ١٩٥٧ . أنه يلقي ستاراً على تاريخ عقد من الزمن انطوى على صراعات، وأن تخللتها انقطاعات تشبه الهدنة، بين عبد الناصر وأمريكا. هذه الصراعات كان تتويجها وذروتها عدوان عام ١٩٦٧ .

ولم يكتف هيكل بتجميل دور أمريكا بإخفاء حقيقة أهدافها عام ١٩٥٦ ومحاولة إيهام العرب أن من الممكن أن يتكرر موقف أمريكا ذاك في المعركة الراهنة وإسدال الستار على عقد من الصراع بين الثورة العربية بقيادة عبد الناصر وبين الإمبريالية الأمريكية، بل أنه يتناسى عمداً خازوق الملاحة في العقبة، هذا الخازوق الذي فرضته أمريكا أولاً، ثم وظفته ضد عبد الناصر وضد مصر ثانياً، في عملية التصعيد ودفع مصر إلى الفخ، عملية الدفع هذه، التي أطلقت كتتمة لمعركة الانفصال، وانطلقت إذاعات وصحف دمشق عهد الانفصال وعمان وجدة في عملية ردح وجدت ذروتها في تهريج مؤتمر شتورا، وصولاً إلى حزيران ١٩٦٧ .

ومع أنه يكرر بديهيات معينة، إلا أنه يتناسى، عمداً بالطبع، بديهيات أخرى مبدئية: الحلف الصهيوني - الأمريكي يشكل صلب الستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن أمريكا جزء من إسرائيل (مساعدات بالمليارات، طائرات فانتوم، أجهزة الكترونية حربية، طيارين أمريكيين ذوي جنسية «مزدوجة»، الخ). أمريكا وراء إسرائيل في حزيران ١٩٦٧ ، ووراءها اليوم، وستبقى وراءها غداً (مادام النضال العربي لم يستطع أن يلجمها، بسلاح البترول واقتلاع قواعدها العميلة). أمريكا قررت إركاع العرب، وإركاع مصر كحلقة حاسمة في إركاع العرب، والقضاء على الناصرية وعبد الناصر. أمريكا، في كل مواقفها السياسية، بدءاً من موافقتها على قرار مجلس الأمن وصولاً إلى مشروع روجرز، كانت ومازال كذابة. هيكل يخفي كونها كذابة.

هيكل إياه، نقل، في أهرام ١٩ - ٢ - ١٩٧١ ، عن لسان مسؤول

أمريكي تصريحاً جاء فيه: «بعد انتصار إسرائيل أصبحت سياستنا الاحتفاظ بالوضع الذي نشأ عنه وعدم تغييره إلا على شروطنا.. هذه المرة، سنة ١٩٦٧، كنا مصممين على ألا نفعل مافعلناه عام ١٩٥٧».

لم يقل لنا هيكل، بالتفصيل، ولو مرة واحدة، ماهي شروط أمريكا. وهو لايعلن أن النظام المصري الحالي قد قبل شروط أمريكا، بل يعلن العكس تصريحاً: أن حل المشكلة بالشروط الأمريكية غير مقبول. هل يريد هيكل القول، ضمناً، أن حل المشكلة بنصف الشروط الأمريكية حل مقبول. وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن اعتبار «الساداتية» نصف الشروط، فبدأت على هذا الأساس وسارت عملية ضرب الناصرية وتصفيتها. ردنا على هذا الوهم بسيط: لا عصر السادات ولا غيره. الخيار حاسم بين طريقين: أما متابعة الطريق من النقطة التي وصل إليها عبد الناصر وأما عصر السيطرة الاستعمارية والامتهان الصهيوني. ليس هذا بالموقف المسبق، بل هو حصيلة تحليل لمجمل التجربة العربية في نضالها الحديث ضد الإمبريالية.

بعد أن انتهى هيكل من التبرير المباشر للسياسة الجديدة إزاء أمريكا، انتقل إلى التبرير غير المباشر لهذه السياسة. في مقاله الأسبوعي في الأهرام الصادر في ١٣ - ٢ - ١٩٧١ وعنوانه «تحية إلى الجيش المصري»، استرسل في مديح الجيش المصري والجهود التي بذلت لتطويره وتقدمه، لينتهي إلى القول، وهذا هو المقصود من كل مقاله، ليس بإمكان الجيش المصري حسم المعركة. وأن الحل هو حل سياسي[1]، وبالتالي فهو حل مع أمريكا. ومن هنا انطلقت قرارات تمديد وقف إطلاق النار. لاعجب، فالتكتيك الذي كان

(١) - طبعاً الحل السياسي أو العمل السياسي ليس كما يزعم هيكل «العمل الدبلوماسي» أو المناورة مع الدول الكبرى ومع أمريكا حول موضوع الحل السلمي وقرار مجلس الأمن. إنه أوسع بكثير. فالعمل الدبلوماسي والمناورة جزء من العمل السياسي، في خدمة «الكل»، وهذا الكل هو تحرير الأراضي المحتلة والحفاظ على مكاسب الثورة العربية. والعمل السياسي، في هذه المرحلة بخاصة، هو تحريك الجماهير العربية ضد المصالح الأمريكية وضد قواعدها وضد هؤلاء الهاربين بترولهم وجيوشهم من المعركة. هيكل لايرى من العمل السياسي إلا المناورة، الغبية طبعاً، مع أمريكا.

ثانوياً في زمن عبد الناصر أصبح الرئيسي (المناورة مع أمريكا)، والتكتيك الذي كان رئيسياً في زمن عبد الناصر أصبح ثانوياً ومجرد ورقة مناورة مع أمريكا (الحلف العربي ـ السوفياتي).

في إطار هذه الخطة، حدث مايلي:

ـ ضربت القوى الناصرية الأورثوذكسية، وبدأ التشهير بالناصرية، تارة بالتصريح وأخرى بالتلميح والتورية.

ـ تحولت المعاهدة المصرية السوفياتية إلى قصاصة ورق.

ـ أعيد الاعتبار للنظام السعودي (فالاستقبال الذي لقيه فيصل في القاهرة كان غير المجاملات التي كانت تتميز بها تصرفات عبد الناصر عندما يضطر إلى تراجع تكتيكي إزاء القوى الرجعية).

ـ جرى ويجري تمديد وقف إطلاق النار.

ـ استمرت وتستمر العياقات الدبلوماسية مع أمريكا.

لاشك أن الاتحاد السوفياتي قد أصيب بما يشبه اللطمة من جراء التطورات التي حدثت بعد عبد الناصر، وليس مستبعداً أن يكون لهذه التطورات انعكاساتها السلبية داخل القيادة السوفياتية. إن الاتحاد السوفياتي يعيش الآن حالة حذر إزاء القيادة المصرية. ولكن لأن الوضع العربي حامل احتمالات، لذا يتسم الموقف السوفياتي بضرب من الحيرة والترقب.

لقد أدركت إسرائيل والإمبريالية الأمريكية هذه الحقيقة، لذا من الملاحظ أن الحملة الصهيونية على الاتحاد السوفياتي، تحت حجة إضطهاد اليهود في الاتحاد السوفياتي، قد خفت كثيراً، بل توقفت. ومن الملاحظ أيضاً أن مجهودات الاتحاد السوفياتي الدبلوماسية والسياسية في سبيل الانسحاب من الأراضي المحتلة قد ركدت إلى حد ما، ولكن موقفه الأساسي لم يتغير بالطبع.

لقد أعلن، فجأة، في القاهرة، أن الرئيس السادات في سبيله إلى زيارة موسكو في النصف الأول من تشرين الأول. لسنا ندري ما الذي يحمله

الرئيس السادات من «مفاجآت!!!». ولكن الانطباعات التي يكونها كل مراقب موضوعي، فيما يتعلق بالعلاقات المصرية ـ السوفياتية، لاتسمح بالتوقع بأن تغييراً أساسياً سيطرأ على الموقف السوفياتي، وأن الثقة يصعب أن تعود بصورة جدية ما لم تبن على أسس يكون لها جذور موضوعية في النظام المصري.

إن الاتحاد السوفياتي يبدو كبالع الموسى الآن: فهو لايستطيع أن ينسحب تاركاً مصر تسقط نهائياً بيد الإمبريالية الأمريكية، وهو في نفس الوقت لايرى حافزاً يدفعه، بسبب فقدان الثقة بنظام السادات، لأن يلقي بكل ثقله في المعركة، وهو الثقل الذي لايريد السادات وهيكل أن يُلقى على كل حال. ويبقى الموقف الثالث وهو الموقف الراهن. إن استمرار الموقف الراهن، وبالتالي التعفين، أي انفتاح مصر أكثر فأكثر على احتمالات (لايمكن أن يحددها ولو بشكل تقريبي من لايعرف الوضع الداخلي المصري عن كثب)، يلعب ليس ضد العرب فقط، بل ضد الاتحاد السوفياتي أيضاً، ضد الحضور السوفياتي في الوطن العربي.

عندما كان عبد الناصر حياً كان تأثير تمادي الاحتلال الإسرائيلي أقل بكثير مما هو بعد غيابه، لا لأن الاحتلال قد تمادى مدة سنة بعد وفاته وحسب، بل بسبب الثقة المتبادلة بينه وبين الشعب العربي أيضاً. هذه الواقعة كانت، إلى حد كبير، الغمامة التي حجبت عن الاتحاد السوفياتي وعي التأثير السلبي لتمادي الاحتلال وانطباقه مع الخطة الأمريكية في التعفين وصولاً إلى اسقاط الوضع العربي لصالحها. كان الاتحاد السوفياتي، ومن ورائه الأحزاب الشيوعية العربية، يتصور أن المهم هو حماية «التحولات التقدمية» في أقطار عربية، وتدعيم الصداقة العربية ـ السوفياتية. هذا التصور يكاد يكون وهماً: من المستحيل حماية الصداقة العربية ـ السوفياتية والمحافظة على الحضور السوفياتي في الوطن العربي وحماية «التحولات التقدمية» مع استمرار الاحتلال. حتى لو انتصر علي صبري وشعراوي جمعة في أيار، فإنهما كانا سيسقطان بعد عدم الانسحاب. حتىإذا حدث غدا تحول ناصري تقدمي في

مصر فإنه سيواجه هذا الأمر، أو، بالأصح، سيواجهه، حتى إذا لم يع. إن المستقبل العربي كله، انهياراً أو تماسكاً، متوقف على هذه النقطة المحورية: تحرير الأرض بسرعة. لقد كان شعراوي جمعة وعلي صبري على حق في تأكيدهما على الحلف العربي ـ السوفياتي بوصفه حجر زاوية في استراتيجية مصر. ولكن تأكيدهما هذا كان ناقصاً. الموقف الكامل المتكامل هو: الصداقة + الانسحاب. بدون تحقيق الانسحاب، الصداقة ستسقط وستنتصر أمريكا.

إذا لم يعِ السوفيات هذه الحقيقة، فإن الصداقة وكل ما صنعوه للعرب خلال عشرين عاماً سيتساقط كبناء كرتوني.

ماهي آفاق المعركة؟ ماهو الحسم المطلوب؟

ماهي شروط المعركة الناجعة؟

لقد ضاعت على الأمة العربية عموماً وعلى مصر خصوصاً فترة سنة من الزمن، منذ وفاة عبد الناصر تقريباً، في الركض وراء التضليل الأمريكي. خلال هذه السنة: المصالح الأمريكية كانت مرتاحة، والهاربون بجيوشهم وبترولهم كانوا مرتاحين أيضاً يزاود بعضهم بالثوراويات ويقدم بعضهم الآخر الفتات التافه للمعركة. وفي هذه السنة دخلت الجماهير في داومة، تتراوح نفسيتها بين اليأس والنقمة، بين الانفجار والاستسلام. إن سبب ذلك كله إنما يعود إلى الركض الغبي وراء أمريكا. وإن الجماهير الآن بحاجة إلى الحشد والتعبئة وليست بحاجة البتة إلى التهييج وبث آمال بنصر سريع أمام ناظريها.

إن تصريح الرئيس السادات مراراً وتكراراً أن سنة عام ١٩٧١ هي سنة الحسم يعكس ضغوطاً جماهيرية. ولكن لسنا ندري، والجماهير لاتدري أيضاً، ماذا يعني بالحسم. إذا كان يعني أن المعركة ستنتهي في هذه السنة فهو واهم جداً. إن المعركة طويلة وطويلة إذا أراد الثبات (أو إذا استطاع الشعب المصري أن يفرض الثبات) على مواقف الحد الأدنى العربية.

إن تصريحاته حول سنة الحسم (وهي تعكس إما رغبة الجماهير أو

ضغوطها أو محاولة تهدئتها) لامعنى لها إطلاقاً. إن الجماهير، بحسها السليم، لاتطالب بمدة زمنية وإنما تطالب بالأحرى أن يكون ثمة وضوح في تصور المعركة من جهة وأن يلمس أعمالاً عيانية في الاستعداد لها من جهة أخرى. وإننا على يقين أن الشعب المصري لم يكن ليضغط باتجاه الحسم، لو أنه شعر أن قادته قد وضعوا المعركة فعلاً وعملاً نصب أعينهم. لقد ضاع الشعب بين الحديث عن سنة الحسم والمناورات الغبية مع أمريكا.

ليكن عام ١٩٧١ عام الحسم، بمعنى الوضوح المطلق الكامل في تصور المعركة. إن الشعب يطالب بمعركة عندما يرى آفاق المعركة غائبة. وهو يطالب بمعركة عاقلة موزونة عندما يرى أن المعركة قادمة لاريب فيها. إن الشعب ضد التلاعب، ولكنه مع معركة عاقلة موزونة إلى أقصى حد.

إذا كان الشعب المصري خصوصاً والعربي عموماً قد نبذ نهائياً العياقات والمناورات الدبلوماسية، فإنه نبذها باعتبارها بديلاً عن المعركة. ولكن عندما تقوم المعركة فعلاً وتستمر فالشعب لايرفض النضال السياسي والدبلوماسي. ها هم الفييتناميون يفاوضون أمريكا منذ ثلاث سنوات، ولكنهم بقوا يحاربون طيلة هذه السنوات.

إن المعركة العاقلة هي المعركة التي تُفتح بدعم واعٍ وكامل ومصمم من الاتحاد السوفياتي. ليس صحيحاً أن الاتحاد السوفياتي يهرب من المعركة. إن حرب الهند والباكستان شاهد على ذلك. فلو أن العرب في وضع معقول من حيث متانته ولو أن التفاهم جدّي بيننا وبين الاتحاد السوفياتي لتصرف معنا تصرفاً يشبه تصرفه مع الهند. لسنا بصدد الدفاع عن الموقف السوفياتي، وإنما بصدد نقد المواقف العربية التي لم تستطع أن تقيِّم، ولو بحد أدنى من العقلانية، العلاقات الدولية وحقيقة المصالح العربية. إن العلاقات العربية ـ السوفياتية بحاجةإلى تدعيم يصل بها إلى ثقة متبادلة جدية مبنية على أسس واقعية.

إن الحسم الحقيقي المطلوب ليس تصفية آثار العدوان عام ١٩٧١ ، فهذه طوبوية إن لم تكن تضليلاً. الحسم الصحيح هو مايلي:

أ ـ إن إسرائيل لن تنسحب إلا إذا نزلت بها خسائر في الأرواح. لذا فالمعركة حتمية ومضنية وطويلة.

ب ـ إن مصر لايمكن أن تحارب وتصمد بدون دعم مطلق من الاتحاد السوفياتي أولاً ومن العرب ثانياً.

جـ ـ إن القول بأن المعركة حتمية، لايعني أننا نطالب بأن تغلق مصر باب حل سياسي يحفظ حقوق الحد الأدنى العربية، فالهاربون من المعركة والضالعون مع الإمبرياليين هم وحدهم الذين يطالبون مصر بذلك. إننا نطالب فقط بأن تكون ثمة معركة ومعركة عاقلة. والحل السياسي هو بالنتيجة حصيلة ميزان للقوى.

د ـ إن حاجة مصر إلى العرب (وحاجة العرب إلى مصر مثل حاجة مصر إليهم) ينبغي أن تدفعها إلى فتح معركة سياسية لتعبئة الجماهير العربية ضد الهاربين بيترولهم وجيوشهم من المعركة. لو أن هذه المعركة قد فُتحت قبل سنتين أو ثلاث لما كان مستبعداً أن تأتي بثمار إيجابية. إن الشرط الأول لمعركة ناجحة كهذه هي أن يكون ثمة معركة فعلية مع إسرائيل.

الثورة العربية

تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٧١

حزيران سادس

مر حزيران سادس، والوطن العربي مازال سادراً في حالة يمتزج فيها الاحتضار بالتعفن. أصبحت الهزيمة خبزنا. الذل وسم جباهنا والتقهقر ديدن مسارنا.

مع كل حزيران تكبر الهزيمة وتتأكد. وما يتأكد ويكبر لا الهزيمة العسكرية فحسب، بل الهزيمة السياسية والثقافية ـ الايديولوجية أيضاً. ما أحرزه العرب من تقدم منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية يُقضم، يُهار، يتآكل، بشكل تدريجي ومنتظم.

بعد أن فعلت قوى الجهالة والرجعية والعمالة وسعها لتطفيش الاتحاد السوفياتي و«طرده» من عبء دعمنا في معركة تصفية آثار العدوان (وكان السوفيات راغبين في هذا التطفيش والإعفاء بعد تصفية الناصرية وتحالف مصر السادات مع السعودية) أصبحنا كالأيتام في غابة ضوار.

الاتحاد السوفياتي أبعد عنا وابتعد. والإمبريالية الأمريكية مصممة على تصفية كل ما حققه العرب بقيادة عبد الناصر وسحق الحركة القومية العربية لفترة تغطي الزمن الكافي لسحب البترول العربي واستنفاده بسلام وطمأنينة.

على صعيد الأراضي التي احتلت في حرب حزيران، تتصرف إسرائيل وفق خطة منهجية واضحة وصريحة، خطة تهويد هذه الأراضي ـ بما في ذلك سيناء ـ وإلحاقها نهائياً بإسرائيل. مايجري في الأراضي المحتلة، مع الموج التوسعي الصهيوني الثاني، يقدم صورة واقعية صارخة ومهينة عن التدهور والتعفن العربيين.

على الصعيد السياسي، تمتد الهزيمة إلى ماهو أبعد من إسقاط الأنظمة «الوطنية التقدمية». فبعد أن حولت الهزيمة هذه الأنظمة إلى مومياءات، لم يعد إسقاطها مشكلة هامة ولا مباشرة ولاملحة. والعرب يفقدون، إلى هذا الحد أو ذاك، في هذه البقعة أو تلك، حتى الاستقلال.

على الصعيد الاقتصادي، تنهب الإمبريالية حوالي ثلث الناتج القومي العربي، والفوائض النقدية للدول البترولية العربية موجودة في المصارف الإمبريالية بعيدة عن احتياجات التنمية العربية، وهي احتياجات واسعة وملحة بالطبع.

على الصعيد الثقافي ـ الايديولوجي، بعد أن كان العرب يتقدمون، وإن ببطء شديد وتردد وصعوبة، نحو تمثّل ايديولوجيا عقلانية عصرية، نزلت بهم هزيمة لاتقل فداحة، من زاوية التطور التاريخي، عن الهزيمة العسكرية أمام إسرائيل. وتتمثل هذه الهزيمة في صعود قوى جهالة ريفية أو بدوية تنتمي فكرياً وإيديولوجياً، رغم كل لبوس آخر، إلى عصور الانحطاط العربية. ناهيك عن القوى الرجعية التقليدية التي تستفحل وتستعيد اعتبارها.

على الصعيد العربي القومي، يضمر النزوع الوحدوي، وتقوى وتتعزز الايديولوجيا الاقليمية حتى في صفوف قوى تنسب نفسهاإلى القومية العربية والوحدة العربية. ومع تعزز مواقع الايديولوجيا والقوى الاقليمية تكتسب الكيانات الاقليمية المملوكية وجمهوريات وممالك ملوك الطوائف مزيداً من الرسوخ ومزيداً من الشرعية.

تلك بعض الحقائق الواقعة الرئيسية في الوضع العربي في فترة ما بعد عبد الناصر.

وبعبارة صريحة: إن مايجري في الواقع اليوم هو بمثابة استسلام وركوع غير رسميين أمام الإمبريالية والصهيونية. لذا فإن الكلام الفارغ عن رفض الاستسلام ورفض شروط إسرائيل وأمريكا هو ستار لاستسلام ليس أقل سوءاً بكثير من الاستسلام الموثق في مفاوضات مباشرة أو معاهدات صلح.

إن حالة اللاسلم واللاحرب الراهنة ليست، في الصورة الراهنة المرئية للوضع العربي، فترة هدنة استعداداً للحرب، بل هي فترة استرخاء وإرخاء وترويض للشعب العربي، لكي يقبل يائساً، مدمراً، مذلاً، الاستسلام أمام إسرائيل والإمبريالية. إن حالة اللاسلم واللاحرب الراهنة هي الآن بمثابة إعادة تدريجية للعرب إلى مرحلة ماقبل عبد الناصر، عبر إنهاك الشعب العربي لكي يقول للمستسلمين: لابأس استسلموا، فنحن أضعف من إسرائيل ومن الإمبريالية. إن حالة اللاحرب واللاسلم الراهنة، التي اقترنت بإساءة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، بتعزز النفوذ الإمبريالي والرجعية العربية التقليدية، بصعود قوى الجهالة البدوية الريفية (ولسنا هنا بصدد وصف تحقيري، بل بصدد وصف ملموس لتأخر شديد جداً في الوعي وبُعد مريخي عن العصر)، بتوسع التبذير والامتيازات ووقف التنمية ـ هذه الحالة هي سيرورة تدريجية نحو استسلام (ماتزال إسرائيل والإمبريالية ترفضه) يُراد توقيع صكوكه في وقت تكون فيه الأمة العربية مدمَّرة، منهَكة، نازفة ومستنفدة.

ومع ذلك فحالة اللاسلم واللا حرب لم تخلُ من صراخ ما. في نيسان الفائت ارتفعت لهجة تهديد عربية بالحرب. في الجانب المقابل، في إسرائيل، ارتفعت تعليقات الاستهزاء بهذه التهديدات. وبالفعل، فمن الملاحظ، في الفترة الأخيرة بخاصة، مع ازدياد التدهور، صدور، بين حين وآخر، تصريحات منفخة، وتفنيص وتفشيط لدى الطغم الحاكمة. حتى في عهود المماليك لم تبلغ الاستهانة بعقول الناس والكذب وانعدام الثقة بين الطغم المتسلطة وبين الشعب المدى الذي وصلت إليه في هذه الفترة.

عندما طرد العسكريون السوفيات (الذين كانوا يدافعون عن مصر)، و«استقلت» مصر السادات (المتحالفة مع السعودية) التي أجلت «الاحتلال» السوفياتي (علماً أن إسرائيل، المدعومة من أمريكا، هي التي تحتل مصر، لا الاتحاد السوفياتي) وفقدت القوى المسلحة المصرية الغطاء الجوي السوفياتي، جاء تعليق الخبراء العسكريين العالميين: أصبح صعباً جداً وباهظاً جداً أن يستأنف العرب حرب الاستنزاف، بله الحرب العادية. وبالفعل، فإن احتمال

الحرب الناجعة، في أفق منظور، وفي ظل بُنى سياسية متخلفة ومتآكلة ومعزولة عن الشعب، لم يعد وارداً.

إن الوضع الراهن، وضع اللاسلم واللاحرب، بالتأخر الذي يسم البنية العسكرية العربية، واضطرار مصر وسوريا بخاصة إلى الاحتفاظ بجيش بري لجب، قد أسهم، إلى جانب عوامل أخرى، في وقف التنمية، علماً بأن هذه التنمية ذات الطابع الاقتصادوي لم تستطع، حتى في أزهى فتراتها (في زمن عبد الناصر) أن تضع الاقتصاد المصري، مثلاً، في مرحلة الاقلاع وتحطيم حلقة التخلف. إن توقف التنمية، المصحوب بانفجار سكاني، يطرح احتمالات، تقوى يوماً بعد يوم، تحول الظاهرة العربية (في ثلاثة أو أربعة أقطار على الأقل) إلى ظاهرة هندية خلال عقد أو عقد ونصف. وهذا يعني أن الكفاف العربي في أحسن الأحوال (أو المجاعة العربية الخفية في أسوأ الأحوال) سيتحول إلى مجاعة من طراز هندي، أي مجاعة مكشوفة، ظاهرة ودائمة.

وهذا يلقي بعض الضوء على جانب من الستراتيجية الإمبريالية. لم تقتصر الإمبريالية وإسرائيل على الهزيمة العسكرية للقضاء على محاولة النهضة العربية الثانية، بل تذهبان إلى مدى أبعد في عملية السحق: إنزاف القوى المادية والمعنوية للشعبين المصري والسوري، وهما أكثر الشعوب العربية تقدماً وطليعية (والأصح أقلها تأخراً)، بشكل منهجي، بحيث لاتقوم لهما قائمة في أمد منظور.

وإذا أخذنا بالاعتبار أن مصر وسوريا هما البلدان العربيان الوحيدان الموجودان، موضوعياً، ومذ قامت إسرائيل، في ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإذا أخذنا بالاعتبار أن إحدى الظواهر الأساسية والخطيرة لما بعد الهزيمة هي كون الدخل القومي الإسرائيلي يزيد باطراد عن الدخل القومي المصري، وإذا أخذنا بالاعتبار أن الاحتمال الوحدوي بين مصر وسوريا ليس قائماً في أفق منظور ـ إذا أخذنا ذلك كله بالاعتبار يمكننا الافتراض أن قضية فلسطين، التي صفيت على الصعيدين التكتيكي والستراتيجي (بدون

مفاوضات وبدون معاهدات صلح وبلا اعتراف رسمي بإسرائيل)، ستصفى لأمد أبعد سواء بمفاوضات أو بدونها، باعتراف أو بدونه (سيان بالنسبة لإسرائيل، مادام ميزان القوى يميل بشكل ساحق وطويل لصالحها)، ما لم تحدث تطورات ثورية حقة في الدول المحيطة بإسرائيل خصوصاً وفي الوطن العربي عموماً، خلال فترة زمنية مناسبة.

هذه الحقائق الواقعة المُرة والسوداء، مضافاً إليها التأخر التاريخي للشعب العربي، تفرض على هذا الشعب، إذا أراد أن يتجنب الاندثار، أن يعيش سباقاً مع الزمن، فإذا لم تستدرك الأمة العربية تأخرها التاريخي وتفتتها الاقليمي فستجد نفسها محجوزة في طريق مسدود، في حين أن العالم المصنع عموماً (وإسرائيل بخاصة) يتقدم بسرعة حثيثة.

إن هذا التطور غير المتساوي، التقدم في جانب والتقهقر في جانب آخر، سيعيد في هذا القطر، وسيطيل في آخر، وسيعمق في ثالث، السيطرة الإمبريالية. وستتابع إسرائيل، ماوسعها ميزان القوى المحلي والدولي، تحقيق حلمها التاريخي: دولة لليهود تمتد من النيل إلى الفرات.

وإذا كانت تصفية آثار العدوان تشكل المهمة المباشرة الملقاة على عاتق الشعب العربي في مصر وسوريا والأردن، إلا أن قطع سيرورة التطور غير المتساوي بل التناقضي هذا يشكل المهمة التاريخية والأساسية والملحة

إن الغزو الإسرائيلي، المتوسع والمتفاقم، يجعل قطع هذه السيرورة شرطاً لابد منه لبقاء الأمة العربية وانقاذها من الاندثار. لذا لم تعد تصفية التأخر والتفتت العربيين، أي تصفية البنيات الايديولوجية والاجتماعية والاقتصادية القديمة للمجتمع العربي، مسألة تقدم واشتراكية فحسب، بل ضرورة حياة ووجود بالأساس. لقد أصبحت المسألة مطروحة على هذا النحو الحاد: إما الاندثار وإما تصفية التأخر والتفتت.

الثورة العربية

تموز ١٩٧٣

حرب تشرين، مؤشراتها ومضاعفاتها

بعد الحزيران السادس، انفجرت، في الخامس من تشرين الأول ١٩٧٣ ، الحرب الرابعة في الصراع العربي - الإسرائيلي. هذه الحرب، بالمضاعفات التي أفرزتها، بالمؤشرات التي أفصحت عنها، بالانعكاسات التي لقيتها، بالتصورات التي أكدتها أو دحضتها، بالوقائع التي كشفتها أو طوتها، تشكل تجربة ثمينة للشعب العربي، من المناسب محاولة رصد وقائعها وتحليلها وتلخيص بعض دروسها.

١ - للوهلة الأولى، وبحق، يمكن اعتبار حرب تشرين إنجازاً عربياً. لكن ثمة ضرورة للذهاب إلى ماهو أبعد من الانطباع والشعور: هل هناك، فعلاً، تطور حق في البنيتين السياسية والعسكرية العربية، أم مجرد ترميم؟ وإذا كانت المسألة مجرد ترميم، فكيف نفسر الفارق بين حزيران وتشرين؟ وماهو دور كل من العسكري والسياسي في حرب تشرين؟

٢ - الإنجاز التشريني أعاد بعض الشرعية والاعتبار، سقط في هزيمة حزيران، لمؤسسات وبُنى المجتمع العربي القائم.

ولكن لنفترض، وهذا غير وارد، أننا انتصرنا على إسرائيل، وهو ضرب من انتصار فيل على ضفدعة، فما معنى هذا الانتصار؟ ومن قبل، طوال ربع قرن، ما معنى هذه الغلبة، غلبة ضفدعة على فيل؟

٣ - خلال حرب تشرين، استعملنا النفط كسلاح سياسي في المعركة. ما هي أهمية هذا السلاح السياسي؟ وكيف يمكن أن يصبح أكثر فاعلية في تصفية آثار العدوان؟ ماهي تأثيرات النفط على احتمالات التقدم العربي أولاً

وعلى احتمالات الوحدة العربية ثانياً؟ وما دور النفط في ستر فوات بُنى المجتمع العربي؟

٤ ـ جاءت حرب تشرين لتضع نهائياً حداً لنظريات ثوراوية ويسراوية كانت تنادي، في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بنبذ الحرب النظامية وتبني «حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد». كيف لوت نفسها هذه النظريات الحولاء ولفت كوعاً في محاولة خرقاء للتلاؤم مع المعطيات الجديدة التي جاءت بها الحرب؟

٥ ـ كيف تصرّف الناس، في مصر وسوريا بخاصة، خلال هذه الحرب؟ كيف كانت معنوياتهم؟ كيف أخذتِ تلوح، من خلال ومع هذه التجربة، ارتسامات مجتمع مدني عربي؟

ـ ١ ـ

العسكري والسياسي في حرب تشرين

١ ـ وأخيراً، بعدماينوف على ثلاث سنوات من غياب عبد الناصر، انفجرت بمبادأة، بل بمفاجأة، عربية حرب محدودة جديدة، في الخامس من تشرين أول عام ١٩٧٣ .

لقد فوجئنا مفاجأة كلية بهذه الحرب، وفوجيء معنا الشعب العربي كله. وبالتالي فإن تحليلاتنا التي كانت تستبعد الحرب من قبل مصر وسوريا، لم تصدق. لكن لابد أن نبادر إلى القول: أولاً، حسناً لأننا أخطأنا. ثانياً، إن خطأنا، الذي كان يستبعد احتمال الحرب، أصح وأكثر عقلانية ومنطقية من «الصواب» الذي كان يؤكد (ولا أحد كان يؤكد) احتمال الحرب. فالقرائن

طوال ثلاث سنوات كانت جلية على مراهنة القيادة المصرية على حل سياسي أمريكي تأتي به السعودية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن قرار الحرب قد اتخذ لا في مكاتب الحكام، بل في الشوارع، في المعامل، في الثكنات، في الجامعات الخ. إن الشعب قد استطاع، بعد تحركات وضغوط استمرت حوالي ثلاثة أعوام، أن يعيد إلى حد ما، فرض شعار عبد الناصر: ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة.

٢ ـ لقد هدر من حياة الشعب أكثر من ثلاثة أعوام، قضاها في حالة من اليأس والتمزق بلغت حد النزع، يعاني شعوراً بالانسحاق والتآكل جعل حياته خانقة كالسم. بعد ثلاثة أعوام عدنا إلى نقطة البدء، النقطة التي بدأها عبد الناصر عندما أعاد امتشاق السلاح، وسط خرائب ودماء ودمار الهزيمة الحزيرانية، بإغراق الباخرة «ايلات» بُعيد الهزيمة، ثم العودة إلى حرب الاستنزاف في ١٩٦٩ . عود على بدء: جيش عبد الناصر هو الذي حارب، خطة عبد الناصر نفسها هي التي نفذت. هذا على الأقل ما اعترفت به جريدة «النهار» البيروتية (١٤ ـ ١٠ ـ ١٩٧٣) التي لاتحب عبد الناصر، بالطبع.

بديهي أن الحرب التشرينية لم تكن، من الزاوية العسكرية، كالحرب الحزيرانية. ثمة مسافة بينهما، لكنها بالتأكيد، ليست المسافة بين نصر وهزيمة، رغم أن الحصيلة العامة يمكن اعتبارها، قياساً بالسابق، نصراً بالمعنى السلبي. فلا نحن انتصرنا ولا إسرائيل انهزمت، لكن عدم هزيمتنا نصر ما، نصر سلبي، لا لأسباب عسكرية، بل لأسباب سياسية، معنوية، واقتصادية.

فما دامت البنية السياسية العربية، بتأثيرها المحدِّد للبنية العسكرية، في واقع متخلف، هي هي في الحربين التشرينية والحزيرانية (مع ملاحظة غياب عبد الناصر، بما يتمتع من وعي متقدم نسبياً وكفاية قيادية)، لذا بقي التقدم الذي أحرز على الصعيد العسكري العربي تقدماً محدوداً، وبالتالي تقدماً في

الدرجة لا في النوع. هذا التقدم المحدود يبدأ على شيء من الاتساع في الدرجات الدنيا من الهرم العسكري، ليضيق رويداً رويداً مع الصعود إلى الدرجات الأعلى. نعم أن القيد السياسي على العمل الحربي العربي قد لعب دوراً سلبياً على القيادة الستراتيجية العسكرية، لكن هذا القيد على أهميته الكبيرة، ليس سوى عنصر في ضعف الكفاية القيادية الستراتيجية العربية.

٣ ـ الحصيلة العامة للحرب التشرينية تعطي انطباعاً أكثر إيجابية عن هذه الصورة. الحق أنها كذلك لأنها تضم ماهو غير عسكري أيضاً. لكن المسافة العسكرية الحقيقية بين حزيران وتشرين لم تقطع إلا بفضل عدد من العناصر والنوابض، عدد من «الجنرالات» إذا شئنا استعمال هذا الرمز العسكري، للدلالة على الإنجاز العملي في الحرب التشرينية:

ـ الجنرال وحدة عربية: هو الجنرال الأول في الحرب التشرينية. لو لم يعمل الجيشان المصري والسوري معاً[1]، لاستطاعت إسرائيل، بعد امتصاص المفاجأة العربية، أن تحرز نصراً على كل واحد منهما منفرداً، نصراً قد يكون باهظاً على الجيش المصري، لكنه يبقى كذلك على كل حال. والفضل في ذلك لايعود فحسب إلى البنية العصرية للعسكرية الإسرائيلية، بل أيضاً لأن أسنان (أي الكتلة المقاتلة) الجيش الإسرائيلي، عند تعبئة الاحتياط، أكثر عدداً من أسنان الجيش المصري بل تقارب أسنان الجيشين المصري والسوري معاً. هذه الحقيقة هي التي تفسر لِمَ ارتدت إسرائيل إلى موقف يوصف بالدفاعي بصورة عامة (رغم أن مواقف عبد الناصر بقيت دفاعية) في زمن وحدة مصر

(١) ـ لقد تحركت الجبهتان معاً، ولكن، كما توضح خلال الحرب، لم يكن ثمة قيادة واحدة للجبهتين. لذا استطاعت إسرائيل، في محاولة لإخراج سوريا من المعركة، أن تركز ثقلها في الأيام العشرة الأولى من الحرب على الجبهة السورية. ولم تتحرك الجبهة المصرية، التي سكنت تقريباً، في تلك الفترة، إلا متأخرة لتخفيف الضغط على الجبهة السورية. وغني عن الإيضاح أن النتائج العسكرية للحرب كان ممكناً أن تكون، بالنسبة للعرب، أكثر إيجابية بكثير لو كان هناك قيادة عربية فعلية واحدة لمجموع القوات العربية.

وسوريا، هذه الحقيقة، أيضاً، إذا لم تصبح في أساس الرؤية التاريخية والستراتيجية والتكتيكية للتحدي الإسرائيلي، ستبقي إسرائيل قادرة على استفراد مصر وسوريا وتسديد ضربات قاصمة لهما، مابقيت بنياتهما السياسية والايديولوجية والاقتصادية بنيات عتيقة.

ـ الجنرال ناصر: هو الجنرال الثاني في الحرب التشرينية. إن الجيش المصري الذي خاض هذه الحرب هو الجيش الذي أعاد ناصر بناءه (بعد تحطم جيش عبد الحكيم عامر في الحرب الحزيرانية)[1] بإشرافه المباشر وبالتعاون الوثيق جداً مع العسكرية السوفياتية. لكن لابد أن نضيف فوراً: أن الجيش الذي تركه عبد الناصر لابد أنه كان على كفاية أعلى من كفايته في الحرب التشرينية لأسباب ثلاثة: أولها، دور محمد صادق ومجموعته السلبي الذي تصرف بهدف جعل الجيش جيشه، وصرفه عن مهمته التحريرية باعتبار أن لاحل عسكرياً لتصفية آثار العدوان. ثانيها أن الجيش المصري، بعد ١٥ مايو، وحتى اتخاذ قرار المعركة، لم يبق كلياً في مناخ العمل لمعركة محتومة. ثالثها، أن الجيش المصري قد فقد بطرد العسكريين السوفيات خبرة وكفاية عاليتين ودعماً عظيماً. يمكن القول بالتالي، أن تلك العوامل الثلاثة جعلت وضع جيش تشرين أقل كفاية من وضع الجيش عندما غاب عبد الناصر. ناهيك عن القيد السياسي الذي وضع على العمل العسكري المصري.

أما مستوى كفايات الجيش السوري، فتتلخص في أن سلاحي الدفاع الجوي والطيران، اللذين أثبتا كفاية مناسبة في هذه الحرب، قد سمحا للجيش البري، في ظل انعدام تفوق جوي إسرائيلي مطلق أن يقاتل، بوجه عام، بقوى

---

(١) ـ نؤكد مرة أخرى أنه جيش عبد الحكيم عامر. كان عامر الشخص الثاني في النظام المصري والمهيمن على شؤون الجيش، وفي فترات معينة كان أقوى من ناصر، وفي فترات أخرى لم يكن أقل قوة بكثير من ناصر. إن تخلف عامر الشديد قد انعكس بالطبع على جماع البنية العسكرية المصرية، وبالتالي كانت البنية العسكرية المصرية في ظل عامر أكثر تخلفاً بكثير من البنية السياسية للنظام الناصري.

معنوية جيدة وأن ينزل بالعدو خسائر فادحة، هو أيضاً. ولقد بقيت الجبهة السورية جبهة مقاتلة إجمالاً، وبخاصة عندما دخلت قوى عسكرية عراقية المعركة، واستطاعت أن تسهم بصد الخرق الإسرائيلي الخطير في القطاع الشمالي من الجبهة السورية[١].

ـ الجنرال سام: بفضل هذا الجنرال الثالث، انتهى تقريباً التفوق الجوي الإسرائيلي الذي لعب دوراً أساسياً وحاسماً في حرب العام ١٩٦٧ . إن انتهاء التفوق الجوي الإسرائيلي المطلق قد أدخل ثقلاً جديداً في ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي لصالح العرب. هذا الثقل يشكل عنصراً هاماً في التقدم العسكري العربي الذي قطع من حزيران ١٩٦٧ إلى تشرين ١٩٧٣ .

ـ الجنرال مفاجأة: لعب هو الآخر، خصوصاً في الأيام العشرة الأولى، دوراً هائلاً لصالح الجيشين المصري والسوري. لقد لعب الخط السياسي للقيادة المصرية، خط الركض طوال ثلاث سنوات وراء سراب حل سياسي عبر أمريكا، دوره كمموه لمفاجأة ٦ تشرين[٢]، التي كانت بلا أدنى شك،

---

(١) ـ فقد زخم الهجوم السوري، الذي وصل في نقاط عديدة حتى حدود إسرائيل، والذي كبد الإسرائيليين خسائر فادحة في البداية، عندما خرجت القوات السورية المتوغلة من إطار غطائها الجوي الكامل وانقطعت عن خط التموين والدعم بسبب عدم القضاء على نقاط المقاومة الإسرائيلية عند الاجتياح في اليوم الأول. وقد فقد الجيش السوري أعداداً كبيرة من قواته المدرعة بسبب من حقول الألغام ونيران الأسلحة الأرضية والجوية، خلال التراجع بخاصة. ويمكن القول أن الأيام العشرة الأولى من حرب تشرين هي، أساساً، الحرب على الجبهة السورية، ثم سكنت تقريباً في ١٧ ـ ١٠ ، عدا الاشتباكات على جبل الشيخ (عن «المسح الستراتيجي عام ١٩٧٣»، إعداد المعهد الدولي للدراسات الستراتيجية، لندن. وكذلك «حرب يوم الغفران»، اعداد مجموعة «صنداي تايمس»).

(٢) ـ هذا ماتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، لكن مجمل التحليلات التي تناولت أسباب ترك إسرائيل نفسها تؤخذ بالمفاجأة هو الغرور الإسرائيلي واعتقاد القيادة الإسرائيلية أن القيادة العربية لن تجرؤ على الحرب. لقد كانت إسرائيل تعرف بوضوح أعمال التحضير العربية للحرب، إلا أنها أساءت تفسيرها. هذا مايبينه بوضوح كتاب «التقصير».

موضوعياً، أكبر ضربة أصيبت بها إسرائيل منذ نشوئها. لقد ترنحت إسرائيل من جراء هذه الضربة المفاجئة، لكنها عادت وتمالكت نفسها. لو كانت القوة العسكرية العربية أكثر تقدماً، لو كانت بلا قيد سياسي، لكانت الضربة ساحقة بالتأكيد. لنقل بالمقابل، لو أن إسرائيل هي التي فاجأتنا عين مفاجأتنا بها لانزلت بها ضربة أشد إيلاماً بكثير. من المناسب أن ننوه هنا، أنه لم يكن في الحرب الحزيرانية مفاجأة لنا، بل كان هناك مبادأة فقط. لقد بادأتنا إسرائيل، لكنها لم تفاجئنا. أما في الحرب التشرينية فقد فاجأناها وبادأناها في آن.

ـ الجنرال معنويات: على الجبهتين المصرية والسورية، قاتل العساكر، ضباط الصف والضباط الصغار برجولة واندفاع بصورة عامة. بالتأكيد أن مايروى عن أعمال بطولية هو أمر ثابت من جهة وغير استثنائي من جهة أخرى. إن في أساس المعنويات العربية الجيدة شعوراً حاداً بالامتهان الإسرائيلي، لكن لا الشعور بالتوحيد القومي بين السلطة والأمة. إن هذا الشعور الحاد بالإذلال الإسرائيلي، مصحوباً بالمفاعيل الإيجابية التي تحدثنا عنها قبلاً، هي التي تفسر انبثاق الروح المعنوية الجديدة في الحرب التشرينية.

هؤلاء هم الجنرالات الذين كانوا وراء النقلة من الحرب الحزيرانية إلى الحرب التشرينية.

إلا أننا، بالمقابل ينبغي أن ننوه بأن ثمة جنرالين آخرين كانا غائبين: الأول كان غائباً كلياً: جنرال الجنرالات نعني به: الشعب. إن هذا الشعب الذي أثبت، رغم كل ظروف التخلف التي تسحقه، أنه يتوفر على قدرة عظيمة على الصبر، التضحية وتحمل المشاق، الذي أثبت أنه على استعداد هائل لإفراز روح مواطنة جدية، بقي مبعداً وبعيداً عن المعركة. لو أن هذا الجنرال الأعظم كان حاضراً في المعركة لتبدل كلياً وجه المعركة، ولما جرؤ أحد أن يوقف إطلاق النار أو أن يركض من جديد نحو أمريكا التي تحاربنا بواسطة إسرائيل.

الجنرال الثاني الغائب هو الجنرال عقل عصري. لو أن النخبة السياسية العربية المهيمنة كانت عصرية، أو، على الأقل، لو كانت أقل تخلفاً مما هي لاستطاعت من جهة أن تضاعف القدرة القتالية العربية خمسة أضعاف بنفس التكاليف وبنفس القوام الحالي للجيوش، ومن جهة ثانية أن تشحذ طاقات الأمة بمقدار عشرة أضعاف، ومن جهة ثالثة أن تلعب بالموازين والتناقضات الدولية على نحو مؤثر وفعال. إن البنية السياسية العربية شكلت العائق الأكثر جدية والأكثر كؤداً أمام تطوير جذري وعصري للمؤسسة العسكرية العربية، فضلاً عن التأثير السلبي لهذه البنية (بتبذيرها وامتيازاتها وانفصالها عن الأمة وعدم قدرتها على استخدام الفائض الاقتصادي استخداماً عقلانياً وإبقائها سواد الأمة غارقاً في الأمية) على إمكانية بناء جيش احتياط أكبر على نمط جيش الاحتياط الاسرائيلي. (مثلاً: أن عصرية البنية السياسية الإسرائيلية تسمح بتعبئة ١١ بالمئة من الشعب الإسرائيلي في الجيش، في حين أن تخلف البنية السياسية المصرية يسمح بتعبئة ١ بالمئة من الشعب المصري).

٤ ـ أن القيادة السياسة للمعركة، فضلاً عن انعكاساتها على البنية العسكرية، عن قيدها السياسي الكارثي على الخطة العسكرية، تتسم أولاً بمزيج من تقلب، محدودية، شطارة وسطحية. من الممكن لهذه الصفات أن تلعب في ضيعة، في تكتكة تآمرية، في لحظات استثنائية سريعة، لكن من المؤكد أن فعلها، على المدى الطويل، في القوى العدوة العصرية، لن يكون مثمراً، بل قد يكون كارثياً.

تتسم، ثانياً، بأنها قيادة ذات هوى غربي عموماً وأمريكي خصوصاً. لايكفي القول أنها تتكتك. حتى هذه التكتكة، طوال ماينوف على الثلاث سنوات، تؤكد هذا الهوى الغربي ـ الأمريكي ولاتنفيه. هذه السرعة والخفة في الاندلاق على الإمبريالية الأمريكية لم يحدهما إلا الصد الأمريكي. هوى القيادة المصرية أمريكي، لكن هوى الإمبريالية الأمريكية صهيوني. من هنا

ليس الهوى العربي حلماً بل هلوسة، ليس طوبوية بل سيكزوفرينيا. لقد بلغ حداً من الخفة دفع هيكل، إياه، الغربي الهوى أيضاً، إلى استنكاره[1].

ولاشك أن المسار الموضوعي للصراع العربي - الإسرائيلي يضع الهوى العربي لأمريكا في مأزق يزداد اختناقاً، بل يجعل هذا الهوى مجرد فخ جديد تقع فيه الأمة العربية. إن مخاطر هوى القيادة العربية (ونقول عربية، لأن القيادة المصرية هي التي تمسك فعلياً بدفة السياسة العربية) لايكمن أساساً في احتمالات لقاء جدي مع أمريكا، فالحاجز الإسرائيلي الذي يرتفع بيننا وبينها كبير وكتيم وراسخ، بل يكمن أساساً في أنه يشل قدرة العرب على الاستفادة من القوى الصديقة في المعركة الراهنة التي نخوضها، في أنه يحول دون العرب والالتقاء الجاد مع قوى دولية، أولها الاتحاد السوفياتي، خط مصالحها وإيديولوجيتها ينسجم موضوعياً، على الصعيد الستراتيجي، وكذلك التكتيكي إلى حد كبير وفي معظم الأحيان، مع خط المصالح العربية في التحرر والتقدم عموماً، في مواجهة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية خصوصاً.

على كل حال، فإن العقلانية الغربية، بشقيها الإمبريالي والاشتراكي،

---

(١) - عندما كان الجسر الجوي الأمريكي ينقل أحدث الأسلحة إلى إسرائيل التي بلغت قيمتها ٨٢٠ مليون دولار من أصل مخصصات طلبها نيكسون قدرها ٢٢٠٠ مليون دولار، في هذا الوقت بالذات كان السادات يصف موقف أمريكا بأنه بنّاء ويعيد العلاقات الدبلوماسية مع أمريكا، المقطوعة منذ العام ١٩٦٧ . هذا الموقف البالغ منتهى الانبطاح أمام الإمبريالية الأمريكية، في وقت كانت أمريكا في ذروة دعمها لإسرائيل، قد استثار حتى هيكل. هيكل ذو هوى غربي، لكن هواه الغربي لم يستطع أن يخفي عنه صورة الواقع. هيكل هذا كتب في «الأهرام» ١١ تشرين ثاني ١٩٧٣ مايلي: «... على سبيل المثال فإن الاتحاد السوفياتي قام ويقوم بأهم الأدوار الخارجية المساندة لنا في الصراع، ثم أننا لابد أن نشجع هذا الدور لكي يواصل حركته، ولسوف تكون مأساة خطيرة، أكثر مما محزنة إذا كان ما حاربنا به سلاحاً سوفياتياً، ثم يكون ما نقبل به في النهاية حلاً أمريكياً».

تحددان، سلبياً، سير التطور العربي. الأولى، رغم كل هوانا لها، تصدنا وترفسنا. الثانية، رغم كل هوانا ضدها، تساعدنا وتدافع عنا. من هنا فإن الشعب العربي قد وجد في الاتحاد السوفياتي، رغم العداء الذي واجهت به القيادة المصرية الاتحاد السوفياتي خلال ثلاث سنوات، خير صديق يدعمه بجدية في معركته السياسية والعسكرية ضد الصهيونية في الحرب التشرينية، وأن سياسة الوفاق مع أمريكا لم تجعله يتردد في هذا الدعم. من نافلة القول أن دعم الاتحاد السوفياتي كان ممكناً أن يكون أكثر فاعلية بكثير لو كان هناك ثقة متبادلة بين الاتحاد السوفياتي والقيادة المصرية. لقد أثبت الاتحاد السوفياتي أنه صديق أكثر نزاهة منا (النزاهة لاتنفي المصلحة والفائدة، بل ترتكز عليهما وتمتزج بهما) لأنه أبعد نظراً وأكثر عقلانية منا.

وتتسم، ثالثاً، بأنها قيادة معدومة الثقة بالشعب من جهة، وتكنّ خوفاً مروعاً، خفياً تارة ومكشوفاً تارة أخرى، من إسرائيل والإمبريالية من جهة أخرى. هذه السمة المزدوجة تكمن في أساس موقفها الخائف من الحرب وفي أساس استعدادها هي، ذاتياً، للإقدام على تسويات لايبررها ميزان القوى المحلي بيننا وبين إسرائيل، لو أنها ملكت بعضاً من الثقة بالشعب موقفها الخائف من الحرب جعلها تتصور الحرب عملية محدودة لتحريك عمل سياسي «يحرر الأراضي العربية»، أو بتعبير آخر تحريك عسكري لمشكلة سياسية ألقتها في زوايا النسيان شطارات دبلوماسية وسياسية لم تكن تزن قلامة ظفر في ميزان القوى الحقيقي. لم تكن حرب تشرين فعلاً عسكرياً لحسم مشكل سياسي، بل كانت تحريكاً عسكرياً لمشكل سياسي. أي أنها كانت حرب تحريك لا حرب تحرير. كنا على الدوام نلعب بالحرب، أما إسرائيل فكانت على الدوام تفعل بها. يد هذه القيادة كانت ترتعش عندما أطلقت رصاصة بدء المعركة، فمها كان يولول عندما وافقت، بل طلبت، وقف إطلاق النار. تضخم العامل الدولي عندما يزن لصالح إسرائيل، ثم تعود فتبخسه عندما يزن لصالحنا. إنها تتناسى، بسبب من هواها الغربي، أن العامل

الدولي، بفعل شبه التجميد المتبادل بين الدولتين الأعظم، يصبح عاملاً ثانوياً، قياساً بميزان القوى المحلي الذي يلعب الدور الحاسم في تقرير مصير المعركة الحالية مع العدو الصهيوني.

٥ ـ الطابع السياسي المحدود للحرب التشرينية أفرز مضاعفات سلبية كثيرة، لعل أهمها تقييد العمل العسكري العربي إما بقيد محدد أو إلزامه بأولوية أهداف سياسية دونما اعتبار للمقتضى العسكري. لقد كانت القيادة السياسية المصرية تريد فقط عبور القنال وفتحها ثم مفاوضة لحل يأتي في أعقاب هذا «النصر» المحدود، «النصر الشبه». لقد فاتها أن الحرب ليست لعبة سياسية. نعم أن الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى، لكن شتان بين هذه الفكرة وبين اعتبار الحرب لعبة سياسية. الحرب مواجهة شاملة، وبخاصة أمام عدو قزم، متوتر، موتور، يعتبر خسارة حرب بمثابة نهاية لوجوده. إن الجانب الذي يلعب بالحرب سيجد الطرف الثاني يفعل بها. إما أن نخوض الحرب حتى آخر الشوط وإما أن يخوضها العدو حتى آخر الشوط. هذا ماحدث فعلاً في الحرب التشرينية. لقد أرادت القيادة المصرية تحرير قناة السويس والوقوف عند شريط عرضه عدة كيلومترات ثم حضور مؤتمر دولي يتولى حل بقية المشكلة. وجاءت عملية نشر الجيش على طول القناة فرصة العمر بالنسبة للعسكرية الإسرائيلية، إذ سمحت بعملية الخرق في الدفرسوار التي هدرت الإيجابيات العسكرية التي حققها الجانب العربي في المرحلة الأولى من الحرب.

وأخيراً، فما دام القصد من الحرب التشرينية أن تكون حرب تحريك سياسي، لذا فإن الستة عشر يوماً أو الثمانية عشر يوماً من الحرب كان كافية. كانت من الطبيعي إذن أن يقبل الجانب العربي قرار مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار، رغم أن السادات كان قد أعلن في خطابه يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٧٣ أن الحرب ستستمر إلى أن تعلن إسرائيل قبولها

الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في الحرب الحزيرانية. وثمة إجماع لدى المراقبين والخبراء العسكريين، ومنهم سوفيات، أن قبول القيادة العربية وقف إطلاق النار إنما كان قراراً سياسياً وليس عسكرياً البتة[1].

٦ ـ إن الطابع التحريكي للحرب التشرينية والقبول العربي لوقف إطلاق النار حددا ملامح مرحلة مابعد وقف إطلاق النار. لقد اختفى السوفيات من الصورة، بقي الأمريكان وحدهم فيها. تحولت أمريكا إلى الخصم والحكَم. أمريكا التي تخصص لإسرائيل خلال الحرب أكثر من ملياري دولار تصبح أمريكا التي ستضغط على إسرائيل للخروج من الأراضي التي احتلتها. حاربنا بالسلاح السوفياتي، ثم ها نحن نركض وراء سلام أمريكي: هذا ماشكا منه هيكل، داعية تحييد أمريكا الشهير وعدو الاتحاد السوفياتي الأشهر، الذي يبدو أنه، مع ذلك، متضايق من شدة الهوى الرسمي المصري لأمريكا. هيكل لايقول ذلك حباً بالسوفيات، فهواه الغربي عريق، لكنه سمع من كيسنجر بالذات (الأهرام ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٣) أن

(١) ـ في لقاء سياسي نظمه الاتحاد العام للطلبة العرب في بريطانيا يوم ١٢ ـ ٨ ـ ١٩٧٤ تحدث الفريق سعد الدين الشاذلي، رئيس أركان الجيش المصري خلال حرب تشرين، عن بعض أسرار حرب تشرين: «أن القيادة المصرية استهانت أو قللت من أهمية الثغرة في المراحل الأولى إلى أن حدث ما حدث، علماً بأنه كان يمكن القضاء عليها بعد حدوثها. وفي هذه المرحلة ظهر كيسنجر وهو يحمل مجموعة من الوعود، وتمكن من أن يقنع القيادة السياسية المصرية التي رحبت به، رغبة منها في إظهار حسن النية وفي أنها لاتريد أن تدحر إسرائيل. وعلى هذا الأساس برزت الولايات المتحدة ولعبت الدور الرئيسي في مسألة فك الارتباط. أن القيادة السياسية في مصر تراجعت عن تطبيق الستراتيجية، التي كانت تعتمد في السابق، خلال حرب تشرين الأخيرة. أن الرأي السائد قبل الحرب أن الستراتيجية المصرية ـ السوفياتية كانت تقول بأنه كلما طالت الحرب مع إسرائيل كلما جعلنا العدو يجثو على ركبته، ولو أننا طبقنا هذه الستراتيجية لما حدثت الثغرة. وحتى بعد أن حدثت، كان يجب أن نقضي عليها. ولو أننا التزمنا بتلك الستراتيجية لتمكنا من أن نتفادى حصول فك الارتباط ولاستمرت الحرب...» (السفير، ٢٢ ـ ٨ ـ ١٩٧٤).

أمريكا لم تعط السادات وعداً،وقدر أن نيكسون أضعف من أن يستطيع، بسبب تدهور مركزه، على افتراض أنه يرغب بذلك، الضغط على إسرائيل لقبول شروط الحد الأدنى العربية.

إن وصف موقف أمريكا بأنه «بنّاء!»، إعادة العلاقات الدبلوماسية معها، في وقت تخصص لإسرائيل ملياري دولار وإعطائها أسلحة سُحبت من الجيش الأمريكي ولم يعط مثلها لدول حلف الأطلسي، في وقت لاتقدم أمريكا وعداً محدداً بانسحاب القوات الإسرائيلية، ـ لايخدم في شيء معركة تصفية آثار العدوان، من حيث كونها معركة تستدعي التضامن العربي القائم من جهة وتدعيم التحالف العربي ـ السوفياتي من جهة أخرى.

ماهز أمريكا هو قطع النفط بصورة رئيسية أولاً، التضامن العربي وانقلاب حلفائها العرب على سياستها ثانياً، مايخيفها أكثر هو تعزيز التحالف العربي ـ السوفياتي. مايخيفها أكثر هو أن يتصاعد النضال العربي ـ المترافق مع الصراع العسكري ضد إسرائيل ـ وصولاً إلى اقتلاع جميع المصالح الأمريكية في الوطن العربي، وعلى رأسها القواعد العسكرية في الظهران والمغرب ثم شركات البترول في سائر أنحاء الوطن العربي، الخ.

إن القول، تبريراً لقبول وقف إطلاق النار، بأن أمريكا قد وعدت بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قول غير صحيح. ها هي المصادر الأمريكية تعلن أن إدارة نيكسون لن تضغط على إسرائيل، ها هو كيسنجر يعلن أن المفاوضات ستكون طويلة، وهذا يعني تمييع مسألة الانسحاب الاسرائيلي والعودة بالعرب إلى حالة اللاسلم واللاحرب، التي ستعيد الوضع العربي إلى حالة السنوات الثلاث السابقة للحرب التشرينية، بما فيها من يأس، تفكك، انقسام وضياع. كذلك الأمر، لاشيء يؤكد أن الاتحاد السوفياتي قد أعطى لأحد وعداً محدداً (ولماذا نطلب من الاتحاد السوفياتي وعوداً، في وقت نركض وراء أمريكا) بانسحاب إسرائيلي. فضلاً عن ذلك، حتى الوعود بتنفيذ قرار مجلس الأمن لاتعني شيئاً، مادام قرار مجلس الأمن هو نفسه مدار

خلاف حول مدلولات نصوصه. طبعاً لايسعنا القول أن سياسة الإمبريالية الأمريكية لم تتغير البتة بفعل الحرب التشرينية وعواقبها السياسية والنفطية، ذلك أن كيسنجر كان قد أفهم السفراء العرب قبل هذه الحرب ان قرار مجلس الأمن قد تخطته الأحداث. أما بعد الحرب وبفعلها وفعل سلاح النفط والتضامن العربي فقد عادت الإمبريالية الأمريكية تتحدث عن تنفيذ قرار مجلس الأمن بعد أكثر من ست سنوات من صدوره. لكن في وسعنا أن نؤكد أن السياسة الأمريكية لم تتبدل إلى درجة تقبل الحد الأدنى من المطالب العربية الخاصة بالانسحاب من كل الأراضي العربية. أضف إلى ذلك أن إدارة نيكسون، وإن أرادت، أضعف من أن تمارس ضغطاً مجدياً على إسرائيل.

بيد أن البوادر الإسرائيلية، وبخاصة امتناع إسرائيل عن تنفيذ شروط وقف إطلاق النار التي صاغها كيسنجر والتي تقضي الفقرة الثانية منها بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى المراكز التي كانت تحتلها في ٢٢ تشرين الثاني، تدفعنا إلى القول بأن التبدل التكتيكي الأمريكي هو بالأحرى تبدل يهدف إلى الخداع. يبدو أن أمريكا كانت تريد من وقف إطلاق النار عزل سوريا ومصر، عربياً ودولياً. عربياً، عزلهما عن الدول العربية الأخرى، وبخاصة الدول البترولية، إذ كانت تتوقع مكسبين من وقف إطلاق النار: الأول إشعال النزاعات العربية بسببه، الثاني إعادة ضخ النفط إلى أمريكا. دولياً، عزلهما عن الاتحاد السوفياتي بصورة رئيسية، ثم ضربهما عسكرياً. في ٢٢ ـ ١١ ـ ١٩٧٣ يكشف كيسنجر النقاب عن فصل من فصول الخداع الأمريكية: بدلاً من أن يدعو إسرائيل للإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة، يهدد الدول العربية البترولية باتخاذ تدابير مضادة للتدابير العربية.

٧ ـ إن موقف إسرائيل القاضي برفض الانسحاب إلى خطوط ٢٢ تشرين يفضح الزعم الذي يقول بأن أمريكا ستجبر إسرائيل على الانسحاب إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ . إن الخداع الأمريكي الإسرائيلي يتكشف، وإذا لم تستطع القيادة العربية عموماً (والمصرية بشكل رئيسي) أن تستخلص

موقفاً واضحاً من هذا الخداع، فإنها ستقود الشعب العربي إلى كارثة قد تكون ساحقة.

إن حرباً خامسة تفرض نفسها علينا. وهذا يقتضينا:

أولاً ـ أن تكون الحرب القادمة حرباً فعلية لا عملية سياسية، أي أن تكون حرباً لا لعبة. إذا نحن لم نفعل ذلك فإن إسرائيل ستفعله بالتأكيد.

ثانياً ـ متابعة تدعيم وتطوير القوة العسكرية العربية.

ثالثاً ـ تجديد وتعميق الحلف العربي ـ السوفياتي. إن هذا التحالف يشكل عنصراً أساسياً في معركتنا الراهنة.

رابعاً ـ متابعة تدعيم التضامن العربي وتذليل كل صعوبة أو خلاف مهما يكن. وهذا يقتضي لا محاولة استرداد العراق إلى المعركة العسكرية فحسب، بل يستدعي التعامل مع العراق كدولة مشاركة في المعركة.

خامساً ـ إشراك الشعب في المعركة، تسليحه، الاعتماد على قدراته في التضحية والصبر، مصارحته بالحقيقة لا الكذب عليه. لقد أثبت الشعب العربي في سوريا ومصر خلال الحرب التشرينية أنه مستودع طاقات هائلة.

سادساً ـ متابعة استخدام سلاح النفط، انزال سلاح الأرصدة العربية ومقاطعة السوق الإمبريالية الأمريكية وكذلك تصفية قواعدها العسكرية وتأميم مصارفها.

لاشك أن القوة العسكرية الإسرائيلية مازالت قائمة وأن ترميمها جار على قدم وساق، لاشك أيضاً أن المعونات العسكرية والاقتصادية التي تقدمها أمريكا هائلة. مع كل ذلك فإن إسرائيل هشة، مزعزعة من الناحية الاقتصادية. الرأي العام الإسرائيلي منقسم، مشتت، ثقته بجيشه وبسلطته قد اهتزت، غروره قد كُسر. إن حرباً أخرى، كحرب تشرين، حتى في نتائجها العسكرية المتواضعة، ضرورية. وستضع إسرائيل نهائياً في حجمها الحقيقي، ستحرر الأراضي العربية المحتلة بدون تنازلات عربية. هذه النتيجة ستضع إسرائيل، إذا تصاعد تطور عربي تحديثي ووحدوي، في بداية النهاية.

ـ ٢ ـ

النفط: سلاح ونقالة

خلال الأيام الأولى للحرب التشرينية، في نوبة الحماسة التي أطلقتها هذه الحرب، اتخذ مؤتمر وزراء النفط العرب قرارات تاريخية في نتائجها، على الصعيدين العربي والعالمي، سواء من حيث رفع الأسعار أو تخفيض الضخ أو قطعه. انبرت العراق (التي بادرت إلى تأميم حصتي أمريكا وهولندا في شركة نفط البصرة في اليوم الثاني للحرب)، ليبيا، إمارات الخليج، الجزائر والكويت تقطع النفط كلياً عن الولايات المتحدة. مالبثت السعودية أن لحقت بالركب. عندها، عند هذا الإجماع، أصبحت المعركة جدية، أصبح السلاح فعالاً.

فعالية سلاح النفط فاجأت العرب. مفاجأة العرب بأنفسهم كانت أكبر: اكتشفوا أنهم قادرون على أن يقولوا لا للإمبريالية، أن يستعيدوا مقدرات هائلة استمر الغرب يلصها منذ أكثر من ربع قرن. اكتشف العرب أنهم يملكون شيئاً يشبه القنبلة الذرية في مفاعيله السياسية، على الأقل في حدود معركة دفاعية محدودة، كمعركة تصفية الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي العربية المحتلة في حزيران ١٩٦٧ .

لم تقتصر المفاجأة على اكتشاف العرب فعالية سلاح النفط، المفاجأة الثانية هي اكتشاف الإمبريالية أن العرب أصبحوا على قدر من الرجولة والشهامة (وهو قدر بسيط جداً ومحدود جداً على كل حال) مكنهم من استعمال سلاح كان ينبغي استعماله منذ زمن طويل، أو على الأقل منذ حرب العام ١٩٦٧ ، كان ينبغي ألا يقصروا استعماله على أهداف دفاعية، بل هجومية، ألا يقصروا استعماله لأغراض سياسية بل اقتصادية تضمن الاستفادة

القصوى منه في إنهاء عملية النهب الإمبريالي للوطن العربي، سواء من خلال تدهور شروط المبادلة، أو من خلال النهب المباشر عبر أرباح الاحتكارات، أو من خلال الاستنفاد السريع للاحتياطي البترولي العربي واسعار شرائه البخسة.

على كل حال، فإن الحرب التشرينية قد أصبحت حرباً مزدوجة: حرب أرض وحرب نفط. بل يمكن القول أن الحرب النفطية، التي كانت ملحقة بحرب الأرض، قد أصبحت الحرب الأكثر أهمية، اللهم إلا أن يفقد هؤلاء الذين بيدهم مفاتيح النفط بعض القدر من الشجاعة والشهامة الذي دفعهم إلى استعمال سلاح النفط.

قيل: الدم يستسقي الدم. في الحرب التشرينية المعركة تستسقي المعركة، رغم الخوف الخفي من هنا والمراوغة الممزوجة بالتهديد من هناك: الإمبريالية الأمريكية تهدد بتدابير انتقامية، تلوّح باحتلال منابع النفط، تقدم لإسرائيل آخر صيحة في تقنية الحرب الأمريكية، إلا أنها تبدي في نفس الوقت نوعاً من وعود ومراوغات للجانب العربي عموماً ولجانب الحكومات النفطية خصوصاً. بالمقابل، فإن الحكومات العربية النفطية، السعودية بخاصة، ماتزال حريصة على علاقاتها مع الإمبريالية الأمريكية. من هنا فإن الدول العربية عموماً، والسعودية ومصر خصوصاً، تخوض المعركة الراهنة على أساس أن أمريكا هي الخصم والحكَم، فتعمل وسعها لتجنب دفع المعركة إلى حيث يكون الاتحاد السوفياتي الحليف المباشر الوحيد العلني للعرب (علماً بأنه لولا الوجود السوفياتي ولولا السلاح السوفياتي لما أمكن حتى لهذه المناورة اليمينية أن تلعب). إن اليمين العربي، الذي يلعب الدور الأهم في المعركة الآن، يريد أن يبين للشعب العربي أن مافقده اليسار العربي (ناصر) متحالفاً مع الاتحاد السوفياتي يمكن أن يستعيده هو بالضغط على أمريكا لا بالقطع معها، بمناورتها لا بمحاربتها. حتى التنويه بدعم الدول الاشتراكية للعرب، الذي تجلى في بيان مؤتمر القمة الأخير، هو بالأحرى محاولة لاستعادة أمريكا لا للقطع معها. هذه الطبطبة الكاذبة على ظهر السوفيات في العلن هي يد ممدودة في الخفاء للأمريكان. مصيبة الاتحاد السوفياتي معنا مضحكة مبكية

في آن. الاتحاد السوفياتي كخبز الشعير، مأكول ومذموم.

هذه الحقيقة لاتجعلنا البتة نبخس دور الدول البترولية في معركة تصفية آثار العدوان أو نقلل من أهمية المكتسبات التي تحققت في ميدان النفط العربي. الجديد والهام في التطور العربي الناجم عن الحرب التشرينية هو بروز تناقض بين الإمبريالية واليمين العربي، وبالتالي فإن عقدة خوفه منها قد ضعفت وإن لم تزل. تقدم ملحوظ!! القسم البدوي من الشعب العربي أخذ يهتز سياسياً للمرة الأولى، جدياً، في تاريخه الحديث، علماً بأن الناصرية في صعودها كانت حاضرة في قلب هذا القسم البدوي.

إن محاولة اليمين العربي تجيير تصفية محتملة لآثار العدوان لحسابه ليست بلا حظوظ في النجاح وفي التأثير على مستقبل التطور العربي. لكن إذا أخذنا بالاعتبار كون هذا اليمين أكثر تأخراً بكثير من الشعب العربي، وكون قاعدة هذا اليمين الأساسية (السعودية) متأخرة جداً بالنسبة للأقطار العربية الأخرى، يمكننا القول أن حظوظه موقتة ومهزوزة ومحدودة. ليصفِّ اليمين العربي آثار العدوان إذا استطاع. ليس في هذه الواقعة مايدفع التقدمي العربي إلى الخوف، فلا الاحتلال الإسرائيلي بؤرة للثورة ولاتصفية آثار العدوان تكريس لليمين العربي. سيكون لدى قوى التقدم العربي، بعد انقضاء هذه المرحلة، مزيد من المعضلات التي تستطيع، إذا وعت، استعمالها عتلة لفعل ثوري. مادام التخلف العربي يتقدم، فاحتمالات الثورة ستبقى بخير. وليس باستطاعة اليمين النفطي العربي، رغم طوفان المداخيل النفطية، أن يحل مشكلة التحديث العربي ولا الوحدة العربية ولا الانتقال، عبر تطور وحدوي وتحديثي ملائم، إلى مواجهة هجومية للكيان الإسرائيلي. فضلاً عن ذلك، فإن الأمة العربية، في الفترة البعد ناصرية بخاصة، كانت تعاني حالة تشبه النزع (بسبب من اليمين العربي بالطبع). فإذا استطاع هذا اليمين أن يخرجها من هذه الحالة فلن يكون ذلك خطوة إلى وراء بل إلى أمام. الأمة العربية كانت تواجه مسألة وجودها بالذات، الذي كانت إسرائيل تقضمه كسرة كسرة وتهيره حجراً وراء حجر. إذا استطاع هذا اليمين أن يعد هذا الوجود

عن دائرة الانهيار في هذه المرحلة يكون قد فتح الطريق لأن تكون الأمة. فقط عندما تكون الأمة يمكن لقوى التقدم أن تكون هي أيضاً وأن تتقدم بقدر ما تعي الواقع وتعبئ الجماهير.

هنا ينطرح سؤال: هل استعادت الأمة العربية قوى اليمين والمحافظة والرجعية؟ في الحرب الحزيرانية، لم يكن عبد الناصر ونظامه وحدهما المصابين، بل أصيبت مصر خصوصاً إصابة قاصمة وأصيبت الأمة العربية بالتالي إصابة شديدة. مع ذلك فإن قصور اليمين العربي، بل قصور قوى بورجوازية صغيرة، تنسب نفسها للوحدة والتقدم، قد شهدت مايشبه الاحتفالات بهزيمة عبد الناصر ومصر والأمة العربية. غاب عبد الناصر، صفيت الناصرية، كسلطة، من ورائه، أي صفيت قوة قومية عربية كانت، نسبياً، الأكثر راديكالية، الأكثر فاعلية. مع هذا الواقع الجديد، برزت احتمالات تضامن عربي ماانفكت تقوى حتى وجدت ذروتها في حرب النفط التي انفجرت مع الحرب التشرينية. إذن، فاستعادة اليمين العربي قد جاءت على أشلاء الناصرية، وهي بالتالي لم تكن من قبيل استعادة يمين مزنوق في معركة تخوضها الأمة وتقودها قوى راديكالية، كما في التجربة الصينية أو الفيتنامية، بل هي استعادة يمين مرتاح، ثابت القدم. بكلمةأكثر تحديداً: اليمين هو الذي استعاد بالأحرى الأمة وليست الأمة هي التي استعادت اليمين.

لكن تفسير تحول مواقف الدول النفطية (وكانت كلها ضد قرار مجلس الأمن في حياة عبد الناصر، وأصبحت كلها الآن مع هذا القرار) فقط بتصفية الناصرية ليس كافياً. ثمة عناصر أخرى قد تدخلت في صنع الموقف الجديد، عناصر قد تفوق في أهميتها مسألة تصفية الناصرية. فما هي؟

١ ـ لقد فتح القذافي المعركة الجدية لتحرير البترول العربي من السيطرة واللصوصية الإمبرياليتين. لذا فإن ما فعله القذافي في ميدان البترول يشبه مافعله عبد الناصر في ميدان السياسة. هذه المعركة البترولية بطرحها عدداً من المسائل الرئيسية (إيقاف الاستنفاد السريع للمخزون النفطي، استعادة ريعية

البترول الليبي وربط سعره بتطور الأسعار العالمية، المشاركة بنسبة ٥١ بالمئة كخطوة في طريق تصفية الاحتكارات النفطية، الخ)، فرضت خطها إلى هذا الحد أو ذاك على الدول البترولية الأخرى، بما في ذلك دول ومشيخات شبه الجزيرة العربية. هذا الوعي النفطي الجديد كان عنصراً هاماً في قرار قطع النفط. الحرب التشرينية عجلت في تفجير مشكلة النفط، أضفت عليها هذه الصيغة الحادة، منحت حكومات الدول البترولية جرأة كانت تفتقدها أو مناسبة كانت تتحينها، لكنها لم تخلقها من عدم، لم تفتعلها. مشكلة النفط كانت كامنة، جاءت الحرب التشرينية ففجرتها.

القول بأن اليمين العربي عميل للإمبريالية لاينفي، كماأثبتت الأحداث، إمكانية حدوث تناقضات بين هذا اليمين وبين الإمبريالية، وبخاصة عندما أمن هذا اليمين جانب الشعب، ممثلاً بالناصرية. هذا هو التفسير الحق للتناقض الأمريكي ـ السعودي مثلاً. القول أن المعركة كانت تمثيلية ليس سوى تفسير بوليسي للتاريخ. وفضلاً عن ذلك فإن الجماعات الحاكمة في الدول النفطية هي، في الأساس، التي تستفيد من ضرب اللصوصية الإمبريالية النفطية. إن المعركة النفطية التي تخوضها العائلة السعودية ليست مناقضة لمصالحها، بل هي، على العكس، منسجمة معها على احسن وجه.

٢ ـ العنصر الثاني الذي تدخل في صنع الموقف الجديد يتمثل في انكشاف الخداع السياسي الأمريكي للسعودية. كان الملك السعودي، فيصل، قد وعد السادات بحل مشكلة تحرير الأراضي المحتلة في حرب حزيران من خلال ضغط أمريكي على إسرائيل، عندما تقطع مصر مع الاتحاد السوفياتي. هذا الوعد السعودي للسادات قد حكم كل تطور مصر منذ ١٥ مايو ١٩٧١ . كالعادة، كانت الإمبريالية الأمريكية تخدع العرب وتستغل سذاجتهم ماداموا ضعفاء، ماداموا لايملكون الجرأة على المواجهة. اكتفت بإفساد العلاقات العربية ـ السوفياتية من خلال الخداع (والخداع جزء أساسي من الدبلوماسية الإمبريالية مع الدول المستضعفة بخاصة)، واستمرت إسرائيل في عملية تهويد الأراضي العربية، وانتقلت بالفعل تخطط وتنفذ مرحلة

جديدة في التهويد تنطوي على طرد السكان العرب من ارضهم.

٣ ـ العنصر الثالث الذي تدخَّل في صنع الموقف الجديد يتمثل في شعور الاستياء الذي تراكم لدى السلطة السعودية لأن أمريكا تعامل إيران، لا السعودية، بوصفها صنيعتها ودعامتها الأساسية في المنطقة. لقد أعطت الإمبريالية الأمريكية إيران ورقة بيضاء في الخليج العربي، نصبتها بمثابة يدها الضاربة، أوكلت إليها مهمة «المفوض السامي» للجلالة الأمريكية. المملكة العربية السعودية، بوصفها الدولة الأكبر والأغنى في شبه الجزيرة العربية، تريد لنفسها دوراً أخذت إيران تنازعها فيه، بل انتزعتها منه. الزحف الإيراني لم يعد خطراً محتملاً بل داهماً، واحتلال الجزيرتين كان أول نذر هذا الدهم. طبعاً، من السابق للأوان القول أن السلطة السعودية قد قررت أن تواجه، على المدى الطويل، الخطر الإيراني بتضامن عربي مع مصر أو بيد صداقة تمدها للاتحاد السوفياتي (الايديولوجيا الوهابية تشكل عنصراً لايستهان به في النفور السعودي من الاتحاد السوفياتي)، لكن هذا الاحتمال لم يعد غير وارد.

ماهو الجانب المخوّف في هذا التضامن العربي عموماً، وفي السلاح النفطي خصوصاً؟ عندما نقول المخوّف فإننا نفكر في المستقبل لا في الحاضر. فبالنسبة للمأزق الحاضر يشكل التضامن العربي والنفط العربي العتلة الرئيسية في النضال العربي، فضلاً عن أن الخروج من هذا المأزق هو الذي يفتح للمستقبل بابا. المأزق الحاضر، الذي كان قبل ٦ تشرين نَزَعاً، لم يكن، خلافاً لما اعتقده كثير من الماركساويين، يفتح باباً للثورة بل حفرة للموت. إن هول الكارثة تجاوز النقطة التي تكون الهزيمة عندها مهمازاً للثورة. كانت الأمة أشبه بكتلة محتضرة اندلقت على منحدر. إن مستقبلاً غائماً خير من حاضر خانق.

أولاً، المخوّف في التضامن العربي الحالي هو أنه تضامن يدفع، خلافاً لكل المظاهر، بالماء إلى طاحون التجزئة. هذا التضامن ليس خطوة في طريق الوحدة، بل ثباتاً في موقف التجزئة واعترافاً بها. في الكيانات المملوكية

القائمة، حيث لا ظل لناصر ما، يتمتع المماليك، بواسطة هذا التضامن، بكل رفعة الوحدة وهم غارقون في أوحال التجزئة. في التضامن المملوكي، يتعانق المماليك، أما المسافات بين الشعوب فتبقى هي هي، الحدود والحواجز هي هي. مادام التضامن بلا قطب، لذا يبقى مجرد حسن جوار، فتتعطل عملية الدمج بفعل شيء يشبه النبذ المتبادل، فيغدو التضامن في هذا المعمعان نابذاً لا جابذاً. عندما كان ثمة قطب، حتى النزاعات العربية كانت من أكثر تظاهرات الوحدة العربية حيوية وجدية. كانت التجزئة تفوش على السطح، لكن الوحدة كانت تمور في العمق. كان نزاع البارحة يحفر الطريق للوحدة، أما عناق اليوم فيردم طريقها بمزيد من الدولارات وبمزيد من براميل البترول. في هذا التضامن تذبل الوحدة وتتفتح التجزئة. مع ذلك، فنحن الآن مع هذا التضامن. فلكي نتوحد ينبغي أن نبقى.

ثانياً، المخوف في السلاح النفطي العربي يتمثل في أنه قد يكسبنا معركة بدون استحقاق، بدون جدارة، بدون عظمة. عندما تجلو إسرائيل بفعل سلاح البترول يكون الشعب العربي مثل طالب نجح بالغش. النفط شيء لنا لكنه ليس شيئاً منا. سلاح النفط أشبه بنقالة مرضى، نقالة تجر جسداً مثخناً واهناً إلى حيث يزعم أنه انتصر. الانتصار بالنفط هو انتصار كهاكه، انتصار جاء به جوف الأرض ولم تصنعه سواعد الرجال ولا أدمغتهم.

يقال: ليكن! المهم أن نعبر هذه المرحلة الخانقة! المهم أن تعود إسرائيل إلى حدود ٤ حزيران. هذا صحيح، ولامانع لدينا من أن نحرز نصراً بلا استحقاق في غابة ضوار. لكن المخوّف في هذا النصر هو أنه سيكون عوناً وتبريراً للأوضاع والبُنى العربية القائمة، أنه سيجير لحساب الجماعات الراكبة، العاجزة عن رد التحدي الإسرائيلي بلا نقالة نفطية. أن أسوأ ما في نقالة النصر النفطي هو أنها تغطي عورات الواقع العربي، ترش على العفن العربي عطراً، تزركش البُنى المتآكلة المفوتة بكشكشات براقة.

سلاح النفط قد يبلسم جراحات الحاضر، لكنه سيترك في جوف

المريض كل قيح أمراضه، الذي سينداح مجدداً في الجسم العربي. قد يأتي لنا سلاح النفط بنصر ما، لكنه سيبقى ملغوماً، هشاً، ثلوماً، وسترتد علينا إسرائيل والإمبريالية، مادامت البُنى والمؤسسات العربية متآكلة مفوتة، إن عاجلاً أو آجلاً.

أي نصر نريد اليوم؟ يقيناً أن كل مايعيد إسرائيل إلى حدود ٤ حزيران هو نصر، أن كل وسيلة توصل إلى هذا الهدف مباركة، لكن هذا نصر سلبي. النصر العربي الحق هو تحديث البُنى العربية وصهرها وحدوياً. مايبقي الطريق مفتوحاً إلى هذا النصر هو أن نصل إلى ٤ حزيران والشعب العربي مفتح العينين حتى آخرهما على البُنى العربية الخربة، الهرمة، المفوتة، هو أن يرى المزبلة العربية بكل عفنها وبكل قبحها. كانت هذه المزبلة فكانت إسرائيل. يوم لاتكون الأولى لن تكون الأخيرة.

ـ ٣ ـ

الفيل العربي والضفدعة الإسرائيلية

النقطة الإيجابية في تجربة الاحتلال الإسرائيلي، خلال السنوات التي مرت وتمر، تتمثل في أنها نقلت التحدي الإسرائيلي للعرب عموماً، ولمصر وسوريا خصوصاً، من تحدّ يظل من الحدود إلى تحدّ اقتحامي، انتهاكي، وبالتالي إذلالي. هذا الطابع الإذلالي للاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة لأنه احتلال ثلاثة ملايين لأربعين مليوناً (مصر وسوريا فقط ـ الآخرون خارج الحلبة المميتة)، أي احتلال الضفدعة بيت الفيل، جعل كل فرد عربي، على بعض الوعي بإنتمائه إلى أمة، يشعر طوال الاحتلال وكأنه هو بالذات محتل، يحس أن الجزمة الإسرائيلية تهرس أنفه، الفاسق الإسرائيلي ينتهك عرضه، المثقف الإسرائيلي يسخر من ثقافته وقصوره الفكري، التقني الإسرائيلي يضحك من

حرفيته، الشغيل الإسرائيلي يحتقر بطالته.

مع هذا الاحتلال، لم يعد بوسع أرباب البُنى والمؤسسات العربية القائمة أن يستمروا في خداع يغطي مزابلهم. الاحتلال الإسرائيلي كشف ستر كل عورة، وضع إصبعه على كل عيب. قبل هذا الاحتلال، كان خبط الجزمة الإسرائيلية خاطفاً، قصيراً، ومن هنا غير مباشر بمعنى ما. مع الاحتلال الأخير، أصبحت الجزمة الإسرائيلية مستديمة، ساحقة، ومن هنا مباشرة بمعنى ما أيضاً. الراكبون على الأوضاع العربية القائمة، الملتقطون فُتاتها يبالغون في تضخيم (وهو ضخم) دور الإمبريالية في التفوق الإسرائيلي، لكي يستروا تآكل البُنى العربية، لكي يبرروا ضعفهم أمام إسرائيل وتهافتهم أمام الإمبريالية. يكررون حقائق ليستروا أكاذيب. يهولون ببديهيات لكي يغطوا على خرائب ومزابل. يقولون: الإمبريالية تساعد إسرائيل. نقول: أن المساعدات التي نأخذ، وبخاصة مساعدات البلدان الاشتراكية، أكبر من المساعدات التي ترد إلى إسرائيل. في إسرائيل بنية سياسية تعرف كيف تستفيد من هذه المساعدات. في ديارنا بنية سياسية تعرف كيف تهدرها.

تعدادنا السكاني يعادل ٢٥ ضعف سكان إسرائيل. الزيادة السكانية العربية في سنة واحدة لاتقل كثيراً عن مجموع سكان إسرائيل. الدخل القومي العربي يعادل أكثر من خمسة أضعاف الدخل القومي الإسرائيلي. حجم المساعدات الأجنبية المقدمة للعرب لاتقل عن حجم المساعدات المقدمة لإسرائيل. إذن، فالعرب فيل وإسرائيل ضفدعة.

كيف تأتي لضفدعة، مهما بلغت من نشاط وحيوية، أن تصرع فيلاً، أن تحتله، أن تنتزع أرضه، أن تهتكه؟ سؤال يبدو للوهلة الأولى ساذجاً، طفولياً. وهو كذلك بالفعل. لكن ما العمل إذا كنا نرى أناساً لم يستطيعوا رؤية التأخر العربي من خلال «التفوق» الإسرائيلي، إذا كنا نرى بعد أناساً لم يكن بإمكانهم أن يفقهوا معنى ربع قرن، بل نصف قرن، من الصراع العربي الإسرائيلي، من صراع ضفدعة مع فيل، حيث الضفدعة كانت الغالبة على طول!

عندما تصرع ضفدعة فيلاً، من الخطأ الإفتراض أن الضفدعة قوية، فالضفدعة لايمكن أن تكون قوية، بل ينبغي الاعتراف بحقيقة مُرّة: أن الفيل هزيل، مستنفد، ناضب، بلا أعصاب، بلا عضلات، بلا إرادة، دماغه كف عن التفكير. عندما نعي هذه الحقيقة البسيطة لانعود نخاف من قوة العدو، فهو ليس بالقوي، بل من ضعفنا، لانعود منبهرين من تفوقه، بل نصبح حزانى على تأخرنا. لهذا، فإذا كانت قد تحطمت، في حرب تشرين، أسطورة «جبروت» إسرائيل، فإن حقيقة ضعف وتأخر وتآكل بنيات المجتمع العربي ماتزال قائمة، صارخة، مهينة. إنها العار يصفعنا كل يوم.

عندما هُزمنا في العام ١٩٤٨ ، قلنا أنها الخيانة. عندما هُزمنا عام ١٩٥٦ ، قلناأنها الإمبريالية القوية. عندما سحقنا عام ١٩٦٧ ، قلنا أنه الإهمال. وفي الحروب الثلاث وفي الهزائم الثلاث، قال بعضنا، وهو بعض ساحق العدد، أنها عقاب الله على ازورارنا عن صراط السلف الصالح. قال بعض آخر، وهو بعض قليل العدد، إنها الطبقات الرجعية، البورجوازية، البورجوازية الصغيرة.

كل هذه التعليلات والحجج تلتقي عند نقطة واحدة تتمثل في عدم التعرض لما يتطلب أن نزلزل طرز تفكيرنا ووجودنا وحياتنا، تلتقي عند نقطة ننفس فيها عن القصور دون أن نتصدى لمنبعه، إما لعجز عن التقاط الحقيقة أو لخوف رجيم منها. ثلاث حروب وثلاث هزائم وتحدّ إذلالي طوال ربع قرن لم نستطع معها وخلالها أن نكتشف السبب الأصلي العميق: التأخر. إذا اكتشفنا التأخر، خجلين كارهين، نلتقط عرضه لا ماهيته.

أخيانة عام ١٩٤٨؟ لنقل أنها الخيانة! لِمَ استطاعت الخيانة أن تفعل لو لم يكن المجتمع العربي التقليدي على درجة من التخلخل والتيبس والتكسر أتاحت للخيانة أن تمد أقنية فيه. لو أن المجتمع العربي كان على درجة من المتانة والتلاحم كافية لما استطاعت الخيانة أن تمد أقنية فيه، وإذا استطاعت الدخول فإنها لاتستطيع الفعل. إن قدرة الخيانة على أن تفعل في مجتمع ما هي، بوجه عام، علامة تأخره وتحلله.

الإمبريالية عام ١٩٥٦؟ لنؤخر الجواب، ونتساءل: هل كان ممكناً للإمبريالية أن تضمن تفوق إسرائيل وتوسعها لو أن ميزان القوى المحلي، أي ميزان القوى بين العرب وإسرائيل، لم يكن لصالحها؟ لنفترض، بعد تغيير جذوري حق، أن العربي ملك بعضاً من عضلات، أصبح ميزان القوى المحلي لصالح العرب، فهل تستطيع الإمبريالية أن تحمي وجود إسرائيل، الذي سيتآكل وسيتهاوى بالتأكيد بفعل التفوق العربي وحده، وأن تلغي ميزان القوى المحلي؟ ثم من قال أن ميزان القوى الدولي هو لصالح إسرائيل، لأنها إسرائيل فحسب، لا لأن ميزان القوى المحلي لصالحها! في المرحلة الراهنة ثمة نوع من التجميد المتبادل بين الاتحاد السوفياتي وأمريكا (ونقول نوع من التجميد لأن الجرأة الأمريكية في دعمها لإسرائيل ناجمة عن درجة ارتباط إسرائيل بها، هذا الارتباط الذي يفوق في حدود كبيرة جداً، وخاصة بعد غياب عبد الناصر، متانة الروابط العربية السوفياتية). في المستقبل، عندما يصبح ميزان القوى المحلي لصالح العرب ـ وسيصبح كذلك حتماً ـ فإنه سيفعل بدوره في الميزان الدولي. هاتوا ميزاناً محلياً لصالحنا لتروا كيف تتهاوى إسرائيل، دون أن تستطيع الإمبريالية أن تمد لها يد عون منقذة. هاتوا بنية عربية عقلانية، حديثة، في مستوى العصر، لتروا كيف يتحول ميزان القوى الدولي بدون تأخير لصالحنا.

الازورار عن صراط السلف الصالح! عن أي صراط ازورينا، أي دين جحدنا؟! جوامعنا مكتظة وكنائسنا مزدحمة. أطفالنا يتعلمون ماقاله ابن تيمية، محمد عبده، الإمام علي وبولس الرسول. السلف الصالح راكب علينا، فاطمئنوا! الشعب متدين، فلنزدد اطمئناناً. بل أنه أكثر من متدين: الدين مايزال إلى حد كبير قاعدة وجوده الزمني: الطائفية ذات وجود فاعل، بعد أن مر علينا أكثر من نصف قرن ننادي بالقومية العربية. في مجتمعنا، المرأة دون مرتبة البشر، الفلسفة ملعونة والإلحاد مرجوم. نحن لم نزور ولم نعق.

الرجعية، البورجوازية، البورجوازية الصغيرة. لنقل هذه الطبقات هي

سبب الهزيمة، هي جذرها. هذا صحيح، لكنه غير كاف. فلنسأل: من هي الطبقات التي تقود إسرائيل؟ أليست بورجوازية، بورجوازية صغيرة؟! لِمَ تنتصر بورجوازيتهم الصغيرة، وتنغلب بورجوازيتنا الصغيرة؟ لِمَ استطاعت بورجوازيتهم الصغيرة أن تنظم المجتمع الاسرائيلي وتحدثه واستطاعت بورجوازيتنا الصغيرة أن تركد المجتمع العربي وتبقيه على تأخره؟ في مثل هذه الحالة، يصبح الجواب غير الكامل مضللاً.

هنا تبرز مسألة كبرى يتجنبها أو يغفل عنها الطبقاويون، ألا وهي مسألة التأخر، تأخر المجتمع العربي عموماً. إذا قال لنا متفاصح طبقاوي: ألم يقل ماركس أن الايديولوجيا السائدة هي إيديولوجيا الطبقات السائدة، سنرد عليه: تأمل جيداً كلام ماركس. ثمة إيديولوجيا سائدة في النهاية على سائر الطبقات. الايديولوجيا السائدة في المجتمع العربي ليست إيديولوجيا رجعية فحسب، بل هي إيديولوجيا متأخرة أيضاً، أي أنها إيديولوجيا عصر آخر غير العصر الذي يحيا فيه المجتمع العربي اليوم. هذه الحقيقة، حقيقة كون الايديولوجيا السائدة في المجتمع العربي إيديولوجيا مفوتة، مماتة، متيبسة، هي التي تفسر كون بورجوازيتنا هي غير البورجوازية الإسرائيلية، بورجوازيتنا الصغيرة هي غير البورجوازية الصغيرة الإسرائيلية، طبقتنا العاملة هي غير الطبقة العاملة الإسرائيلية.

لاشك أن أوضاع ومصالح الطبقات المسحوقة في المجتمع تتطلب أكثر من الطبقات المنعمة التغيير، وهذا مايجعلها، مبدئياً، ذات قابلية لتمثل إيديولوجيا عصرية وبالتالي ثورية، لكن ما لم تتحول هذه القابلية للتمثل إلى تمثل حقيقي وفعلي، ستبقى قدراتها على إحداث تغيير عصري مجرد أمان وافتراضات نظرية. إسرائيل بلد رجعي، نخبته السياسية محافظة، ليبرالية وضد ثورية. لكن لأنها عصرية نراها تتفوق، تغلب نخباًعربيةتقول بالثورية، بالتقدمية، بالاشتراكية، الخ.

نعم، إن الاشتراكية الحقة تحمل الحداثة والعصرنة، فضلاً عن الديمقراطية والمساواة، إلى المجتمع. لكن ماهي الاشتراكية الحقة؟ الاشتراكية

الحقة هي الاشتراكية المرتكزة على قاعدة بورجوازية في ايديولوجيتها وفي علاقاتها الانتاجية. بدون هذه القاعدة البورجوازية، بالمعنى الأوروبي للكلمة، التي نفتقر إليها في الوطن العربي، ليس ثمة اشتراكية. في أحسن الأحوال، وعندما امتلاك الطليعة الثورية درجة عالية من الوعي، ستكون سعياً جاداً وراء الاشتراكية. عند افتقاد الاشتراكية هذه القاعدة وهذا الوعي ستكون بمثابة قشرة تستر واقعاً وسطوياً، هرماً، مفوتاً. هذه الحقيقة هي التي تفسر تفوق الرأسمالية الحديثة على «الاشتراكية» المتأخرة الوسطوية. فالتأخر، مالم ينقض بوعي عصري، لابد أن يفرز «اشتراكية» متأخرة أو «تأخراكية». والتأخراكية العربية، شأن التأخرالية (أي الرأسمالية المتأخرة) العربية، كما أثبتت التجربة العربية خلال ربع القرن الفائت، لم تستطع أن تحل أي معضلة يطرحها التحدي العصري على الشعوب المتأخرة: الديمقراطية، التنمية، توحيد وتحديث وعقلنة المجتمع.

مايصح على الاشتراكية كمؤسسة يصح على الاشتراكي كفرد. فما لم يتمثل الفرد الاشتراكي المنتمي إلى شعب متأخر كل الأفكار والقيم والقواعد البورجوازية التي تشكل قاعدة المجتمع الحديث، فإن اشتراكيته تبقى شبه اشتراكية، وبالتالي لاتساوي فلساً أحمر في عملية تحديث مجتمعه. إن الفرد الاشتراكي في بلد متأخر لواقع في خطيئة مميتة إذا ظن، بتأثر لاواع من إيديولوجية وقيم مجتمعه القديم، إن ماهو اشتراكي ينبذ ماهو بورجوازي. بل على العكس، ففي البلدان المتأخرة، ينطوي على تحقيق ماهو بورجوازي وتجاوزه في آن، يتطلب متابعةالطريق في تحرير المجتمع والفرد من النقطة التي توقف فيها ماهو بورجوازي عن السير إلى أمام. خلافاً لما هو وسطوي وما قبل بورجوازي، فإن ماهو بورجوازي يرتكز على العقلانية لا الآراء المسبقة ولا السلفية، على المصلحة لا على الهمشرية، على الانتفاعية لا على المثالوية أو السعي وراء جزاء غير مستحق، على الضبط لا على التسيب، على الشعور بالتساوي والاحترام المتبادل لا على استكراد الآخرين أو الركوب على ظهورهم أو الأبوية إزاءهم أو الدلع عليهم، على الاندماج لا التذرر، على

التحديد لا التقريب، على روح المسؤولية لا اللامبالاة والفهلوية، على الاقتصاد لا الإسراف ولا البخل، على التفاني في العمل لا لفلفته أو تأجيله أو إلقائه على ظهور الآخرين، على الدنيوية لا الأُخروية، على البروميثيوسية لا الدودية، على النسبيات لا المطلقات، الخ.

لاشك أن الاشتراكية المتأخرة قد قطعت بالشعب العربي شوطاً في طريق التحرر، بيد أنها لم تقطع مسافة في طريق التقدم. في الوطن العربي، التأخراكيات والتأخراليات سواء بسواء لم تستطع أن تفلت من نير الهيمنة الرأسمالية العالمية. فالتأخر العربي لم يتقلص، بل تفاقم، لم يتراجع بل تقدم. التخلف العربي تخلف في حالة تقدم.

من هنا، وفي ظل عالمية الرأسمالية واشتداد عملية السحق الإمبريالي، حيث جدلية التحرر والتقدم تفرض نفسها بقوة أشد، كان التحرر العربي غير ناجز من جهة وهشاً ملغوماً من جهة أخرى، لأن التقدم العربي إما محدود هنا أو معدوم هناك. إن صرح التحرر الحق، الناجز إنما يبنى بأحجار التقدم. لا شك أن ظل الإمبريالية يبهظ سيرورة التقدم، لكن هذه السيرورة تبقى عملية تفجير داخلية في أساسها، من حيث هي قدرة مجتمع مفوت على الانتقال إلى العصر.

ـ ٤ ـ

تباشير مجتمع مدني

في الحرب التشرينية، شهدنا تباشير إنسان عربي مدني. في الحرب التشرينية أيضاً رأينا مجتمع ارهاصات عربي مدني. مع هذه الحرب، الفرد العربي يبدأ في التحول إلى إنسان مدني، المجتمع العربي يتمخض ليصير مجتمعاً مدنياً، أي مجتمع مواطنين أولاً، فمواطنين مندمجين ثانياً.

مع تخثر التطور العربي، وبخاصة مع سيطرة حكام أجانب، من مماليك

وغيرهم، على مقدرات الشعب العربي، وتحوّل العلاقة بين الحكام والمحكومين إلى علاقة بين جلاد وضحية، تحوّل الإنسان العربي إلى شيء، شيء يمتلىء وداعة واستسلاماً، شيء يفتش، متوحداً، معزولاً، عن خلاص في الدنيا في بخش يطمر نفسه فيه، انتظاراً لخلاص في الآخرة بالاتحاد بالله.

هذه الوداعة وهذا التوحد قد اهتزا إلى حد ما مع رد الفعل على وطء الجزمة الإمبريالية، واهتزتا إلى حد أكبر مع معارك عبد الناصر وفتوحه. لكنهما بقيا موجودين بشكل أو بآخر في قرارة النفس العربية بهذا المدى أو ذاك من القوة، بهذا القدر أو ذاك من الرسوخ.

بعد السقوط العباسي، أخذ المسار التاريخي للتطور العربي سحنة مملوكية، فمارس عملية سحق للشخصية العربية ومسخ للفكر العربي، بحيث بقيت الشخصية العربية مستلبة كلياً في الألوهة. فلم يشهد العالم العربي، بالتالي، الشخصية البروميثيوسية، الفاعلة في الطبيعة، المستعيدة نفسها من الألوهة، كالشخصية التي ولدت في الغرب مع عصر النهضة ونضجت مع نمو الرأسمالية.

الحرب التشرينية كانت، من هذه الزاوية، مرحلة جديدة. مع هذه الحرب شهدنا تباشير ولادة مواطن من طراز جديد. إن من عاش مع الشعب، الذي يعيش معمعان الحرب، سمع صيحات الوليد الجديد ومناغاته. في هذه الحرب، نسي الشعب كل شيء. نسي أنه مسحوق، نسي أنه مغرب، نسي أنه معذب. لم يعد الفرد العربي متوحداً، مستوحشاً، كسيراً لم يعد الشعب مذرراً. في أيام الحرب، لم يعد ثمة لصوصية، لم يبق ثمة دعارة، لم تبق ثمة اختلاسات ورشوات، لم تبق عداوات ونزاعات، تفقأ دمله وسال كل صديده. لم يبق في جسمه سوى الدم النقي. ماتت الأنا الدودة وانبثقت الأنا الديك مندمجة بالآخرين. نسي الناس كل الإهانات، مسحوا كل البصاق الذي غطى وجوههم، تخلوا عن كل ماسُرق منهم، نسو أن حذاء كان يهرس أنوفهم، وأن سوطاً كان يلسع أجسامهم. لم يعودوا يفكرون إلا بالحرب، وكيف ننتصر في الحرب.

الشعب الوادع أصبح أسداً، الشعب المنرر أصبح كتلة. من قرارة اللامبالاة تفجر شعور عميق بالمسؤولية، من ثنايا النفعية انداحت استعدادات لا حد لها للتضحية. من كان يستقتل في سبيل فلس نسي أن بيته قد تهدم ليسأل عن آخر أخبار المعركة وآخر رقم من طائرات الفانتوم التي أسقطت. كان الناس يتطاحشون ركضاً وراء رغيف، أصبحوا الآن يقتسمون الرغيف بإنصاف ويقفون في طابور ساعات بانتظار دورهم. من كانت تبكي إذا رأت إصبع ابنها مجروحة، أصبحت تداوي الجرحى بعيون تشتعل غضباً وإصراراً.

هذه الوقائع البسيطة، الصغيرة، التفصيلية، تعد بأعظم الوقائع في المستقبل، تبشر بأروع الاحتمالات القادمة. إنها ذخر الثورة العربية المقبلة. هاتوا طليعة قائدة تملك عقلاً عصرياً ونفساً شعبياً لتروا كيف يتقدم هذا الشعب تقدماً جاداً، حثيثاً وعصرياً.

ـ ٥ ـ

اليسراوية وحرب تشرين النظامية

الحرب التشرينية وضعت اليسار اليسراوي في حالة تجمع المحنة والفضيحة. حاولوا التكيف، فغيروا جلودهم أكثر من مرة في أقل من أسبوع. تغيير الجلد دون تغيير النظر جعل مسارهم شقلبة لاتطوراً، جعله مجرد استحالات ضفدعية. عندما يفقد المرء المنطق والحس السليم يصبح كلامه هلوسة وتخريفاً، سواء أصاب (وهذا نادر) أم أخطأ (وهذا غالب).

عندما طلع علينا هذا اليسار اليسراوي، بعد الهزيمة الحزيرانية، بنظرية حرب التحرير الشعبية ثم أضاف إليها صفة طويلة الأمد، قلنا: إنها مرارة الهزيمة وخبلها. قد يتعلمون بالتجربة أن نظرتهم عوراء وأحادية الجانب. لكن ما يجعل الفأر فأراً هو عجزه عن اكتشاف أن المصيدة تصيد. وهكذا استمروا في سنوات مابعد الهزيمة بطولها يهذون بحربهم، «حرب التحرير الشعبية».

عندما تكشف من خلال التجربة أن العامل الموضوعي في نجاح حرب التحرير الشعبية هذه مفقود، قال بعض حسني الظن المتفائلين: لعل العامل الذاتي، عنصر الوعي والتنظيم، سيمكّن من شن حرب تخريب ضد الاحتلال الإسرائيلي لعام ١٩٦٧ . جاءت التجربة أكثر تخييباً. كانوا أكثر تأخراً من هؤلاء الذين انهزموا في حزيران ١٩٦٧ .

عندما تجلى أن حرب تحرير (هم) الشعبية لم تحرر سنتمتراً واحداً من الأرض، أنها كانت موضوعياً، ستارة لهؤلاء الذين كانوا هاربين من المعركة، أنها، كمصطلح، خالية من كل معنى، ـ عند ذاك عدلوا عن استخدام مصطلح حرب التحرير الشعبية، وسموها «حرب الشعب». مادامت النزاهة والتواضع غائبين، لذا كان سهلاً التلاعب بالألفاظ لاخفاء الوقائع. لِمَ هذا المصطلح الجديد «حرب الشعب»؟ شرشحوا الحرب النظامية، عيَّت حربهم الشعبية. وبما أنهم لايريدون إعادة الاعتبار للحرب النظامية، ويخجلون في نفس الوقت من الاعتراف بعيّ حرب تحرير (هم) الشعبية، لجأوا إلى التلاعب بالكلمات والاختباء خلفها، فكان المصطلح الجديد: حرب الشعب. عندما كان يسألهم أحد: إذا كنتم تقصدون من هذا المصطلح الجديد الإشارة إلى تعبئة شاملة للشعب في الحرب، ألا يحق لنا أن نعتبر الحروب النظامية الحديثة، التي تمتص كل قطرة من جهد الشعب ودمه وتصبها في المجهود الحربي، حرب شعب! إذا كان الأمر كذلك فما الفرق بين الحرب النظامية وحرب الشعب؟ ـ كانوا يجيبون إجابات تنطوي على بلاهة وتهرب.

وهكذا انتهت «حرب التحرير الشعبية» في سنوات ما بعد الهزيمة إلى خبل نظري، عِيّ عسكري، تهويش سياسي. لم تثبت كفايتها إلا ضد عبد الناصر. معظم أبطالها يرضى الآن من الغنيمة بالإياب، فيقبل بدويلة مملوكية فلسطينية، تمتد لا من النهر إلى البحر، بل من النهر إلى ماقبل البحر بكثير. دويلة ستكون، إذا كانت، تحت المطرقة الإسرائيلية والسندان الهاشمي، دويلة تعطي جوازات سفر لمن يريد من الفلسطينيين وبراءة ذمة للحكومات العربية من مشكلة الوجود بل التحدي الصهيوني.

مادام تناقض اليسار اليسراوي ليس هيغلياً، لذا كان لابد للشقلبة أن تستمر: بعد أن تحولت حرب التحرير الشعبية إلى حرب الشعب، ها هي حرب الشعب تتحول مرة أخرى إلى حرب التحرير الوطنية، مع الحرب التشرينية وبمناسبتها.

وعش رجباً ترى عجباً.

عجت نظريات كالتراب، نظريات تختلط فيها الرغبات المحمومة بالرؤية الحولاء، تتشقلب فيها المواقف من فوق لتحت، من شرق إلى غرب، من شمال إلى جنوب.

في ٦ تشرين: قال معظمهم أنها تمثيلية لفرض الحل السلمي الاستسلامي. قلة منهم قالت، بعد أن تفرغ من الاستماع إلى نشرة أخبار راديو إسرائيل، الهزيمة قادمة بعد أن تكتمل التعبئة الإسرائيلية. كانوا «منطقيين» مع أنفسهم: النظرية ـ الهلوسة تقول أن الحرب النظامية العربية لن تؤدي إلا إلى هزيمة.

في ٨ تشرين: طلعت وسائل إعلامهم تصف الحرب بـ «حرب التحرير الوطنية». ما أكبر هذه الكلمة! إنها تذكر بالتسمية السوفياتية لحرب الاتحاد السوفياتي ضد ألمانيا الهتلرية. لكن المصريين كانوا متواضعين، لم يطلقوا عليها هذه التسمية الضخمة، سموها حرب تحريك.

إلى هذا الحد والكلام محمول ببعض الجهد وببعض الضيق.

بعدها، طلعت مجلة أسبوعية، في صدر صفحتها الأولى سلة زبالة مملوءة بعدد من الطائرات والدبابات الإسرائيلية المدمرة، بالإضافة إلى رأس موشي دايان. تحت الصورة بالخط العريض: «تحطمت الأسطورة، فلتستمر المعركة». كل من قرأ هذه الكلمة واستعاد مواقف هذه المجلة لابد أن دهشة ممزوجة بغضب قد تملكته، وتمتم على الفور: اللي اختشوا ماتوا.

مايهمنا في العجالة هو قول المجلة «تحطمت الأسطورة». يقدّر القاريء، بلا شك، أن فاعل تحطمت، من حيث المعنى، هو جيش نظامي عربي، وأن

الأسطورة التي تحطمت هي أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لايقهر.

إذن، فالجيش النظامي العربي، البورجوازي الصغير، قد حطم أسطورة جيش إسرائيل الحديث، المدجج، الإمبريالي، الذي لايغلب. لذلك فما دامت الحرب النظامية قد حطمت أسطورة لم تحطمها حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، يصبح من المفروض أن يتولى المنظّرون تعديل النظرية الماركسية وفقاً لهذا الواقع الجديد.

نعود إلى الأسطورة التي تحطمت. نسأل: من هو الذي خلق هذه الأسطورة؟ إنه اليسار اليسراوي الماركساوي ـ اللينيناوي. بل إن هذه الأسطورة تشكل قاعدة نظرية حرب التحرير الشعبية. فحول التنظير هؤلاء، الذين حوّلوا ماركس إلى جحا ومسخوا جياب إلى أبي زيد الهلالي، حاكموا القواعد بمنطق يجمع الهلوسة إلى السذاجة: فلسطين يجب أن تعود. الحرب النظامية لم تجدِ. إذن حرب تحرير شعبية. بهكذا منطق وبهكذا محاكمة فبركوا نظرية، غافلين عن المتغيرات العربية الإسرائيلية والدولية، بل صارفين النظر عن بعض معطيات الجغرافيا (كانت عنصراً رئيسياً في نظرية ماو)، عن حقيقة بسيطة صارخة: حرب التحرير الشعبية تصبح وسيلة عندما نفتقر إلى جيش نظامي، أما عندما يتواجد جيش نظامي، فالطريق هو تحديثه وتطويره. وأخيراً غفلوا بغباء لامثيل له عن واقع أن شعب إسرائيل مع كيان إسرائيل، مع حكومة إسرائيل.

طوال ست سنوات ونيف كانوا يقولون للناس: لافائدة من الجيوش النظامية، سرّحوها! طوال ست سنوات كانوا يقولون للناس: التحرير يمر عبر حربنا، حرب التحرير الشعبية! عليكم المساندة وعلينا القتال. وعندما يقول لهم الناس: حرب تحريركم لم تحرر خلال ست سنوات ستة أمتار من الأرض، كانوا يردون ردوداً هذيانية شتائمية. طوال ست سنوات كانوا يتحدثون عن التحرير بالكلام ويبشرون بالاستسلام بالفعل. اليوم يقولون أن الاستسلام واقع غداً، غداً يقولون الاستسلام بعد غد. بعد غد يقولون الاستسلام في اليوم الذي يليه.. وهكذا. طوال ستة أعوام، كانوا ينادون

بالتحرير ويصبون الماء في طاحون الاستسلام، يتحدثون عن الثورة ويصبون الماء في طاحون الرجعة، يمنون بالأمل ويصبون الماء في طاحون اليأس. مادامت حرب التحرير الشعبية قد عيت، مادامت الحرب النظامية خاسرة، فلم يبق أمام العرب سوى الاستسلام: تلك هي زبدة نظريتهم، نظرية التيئيس.

العقلانية الثورية رسمت بالطبع خطاً مناقضاً. ناضلت ضد التيئيس، فندته، عرته حتى الجذور. هذه العقلانية كانت تطالب بالحرب، الحرب النظامية الشاملة، الحرب العاقلة الموزونة، المدعومة بتحالف عربي - سوفياتي وبتضامن عربي. التقطت مايريد العدو في هذه المرحلة، كما أنها رأته على حجمه. كانت تقدّر بيقين أن المعركة القائمة هي فقط معركة حول الأراضي المحتلة في حزيران ١٩٦٧ ، أما معركة تحرير فلسطين فما تزال بعيدة. كانت تقدّر أن إسرائيل تناور بالصلح، ولكنها لاتريده مادامت تريد التوسع ومادامت أقوى من العرب عسكرياً. العقلانية الثورية ترى أن الحرب اختبار لقوى الأمة المادية والمعنوية والتنظيمية، أن تأخر البنية العسكرية العربية هو انعكاس وإفراز لتخلف جماع البنية العربية، إلا أنها رأت بالمقابل أن من الممكن، تحت ضغوط الجماهير، جعل البنية العسكرية العربية، بتفوقها العددي وبامتلاكها حداً مناسباً من التدريب، قادرة على الوقوف في وجه التوسع الصهيوني وتبادل ضربات شديدة مع العدو الصهيوني تجبر إسرائيل على التراجع، وإن حداً من التضامن العربي، إن وحدة ما بين مصر وسوريا مثلاً، قادرة على لجم إسرائيل رغم التخلف العربي. أما مسألة تحرير فلسطين وتصفية الكيان الصهيوني فكانت ومازال رهناً بتحديث البُنى العربية، رهناً بتقدم الثورة العربية الاشتراكية الوحدوية مسافة تكفل تفوقاً ملحوظاً في الميزان المحلي، مضافاً إليه وضعاً ملائماً في ميزان القوى الدولي.

نعود إلى اليسار اليسراوي: مادامت الأسطورة، أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لايُقهر، قد تحطمت، مادمت يا يسار يا يسراوي كنت أكبر صانع لهذه الأسطورة وأكبر عامل على نشرها، مادامت «نظرياتك»

و«تحليلاتك» هي التي ساهمت أكبر مساهمة في تلفيق هذه الأسطورة التي تحطمت، ألا يحق لنا أن نطالبك بأن تضع في سلة الزبالة، إلى جانب رأس دايان وطائرات الفانتوم ودبابات السنتوريون، كل الخربشات البدائية النظرية التي خطها يراعك السيال المسهال طوال ست سنوات ونيف؟!

عبثاً، الي اختشوا ماتوا!

للثورة العربية

كُتبت في تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٧٣

اتفاقية فصل القوات تجب حرب تشرين

اتفاقية فصل القوات، التي وقعتها حكومتا مائير والسادات يوم ١٩ - ١ - ١٩٧٤ بدفع من كيسنجر وتحت إشرافه، بالمغازي السياسية التي تنطوي عليها، بالآفاق التي تومي إليها، تؤكد الواقعة التالية: ماكسبه العرب في الحرب التشرينية قد هُدر.

في زمن عبد الناصر كانت المعركة هي بالفعل معركة تصفية آثار العدوان، أما الآن فيبدو أن المفاوضات الجارية مع الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل إنما تقتصر على تحديد حجم أسلاب هزيمة حزيران التي ينبغي تقديمها لهما، وبالتالي الاتفاق مع الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل على ترتيب أوضاع المشرق العربي بالعودة إلى المرحلة ماقبل الناصرية. حتى في زمن حلف بغداد لم تكن الإمبريالية الأمريكية تلعب هذا الدور الذي تلعبه الآن، وتتمتع بالنفوذ والهيمنة التي تتمتع بهما اليوم. لقد أصبح كيسنجر يلعب دور المفوض السامي على المشرق العربي بمجموعه. لم نعد إزاء مشكلة أرض محتلة فحسب، بل إزاء تراجع متلاحق يأكل جميع منجزات النضال العربي ضد الإمبريالية. لقد أصبحنا إزاء مايشبه الاحتلال السياسي الأمريكي.

حتى الآن لم تستطع أجهزة الإعلام المصرية ولا أي مسؤول مصري أن يبرر للرأي العام المصري والعربي بشكل محدد وواضح اتفاقية فصل القوات وفوائدها بالنسبة لمصر. نعم، إن راديو القاهرة والصحف القاهرية تحاول أن تصور للرأي العام المصري والعربي وكأن هذه الاتفاقية انتصار مصري، كما أنها تضخم إلى درجة التزييف حقيقة المعارضة الإسرائيلية

للاتفاقية، لكن من الواضح أنها تتجنب الدخول في التفاصيل، وذلك لأن الانسحاب ليس انسحاباً إسرائيلياً، بل هو انسحاب مصري أيضاً، أعطى لإسرائيل مميزات وفوائد من منظور عسكري واقتصادي، ولم يفقدها البتة أي خسارة فيما يتعلق بالأرض، فلم تنسحب إسرائيل من أراض مصرية أعلنت أنها ستحتفظ بها (شرم الشيخ مثلاً)، بل أكثر من ذلك: أنها لم تسلم مصر حتى آبار بترول «أبو رديس».

الإعلام المصري يقول أشياء ثم ينساها. كان يقول للرأي العام المصري والعربي أن الخرق الإسرائيلي ليس ذا بال، أن القوى العسكرية الإسرائيلية الموجودة غربي القناة في وضع لا تُحسد عليه، أن من السهل محاصرتها والقضاء عليها. وتأتي الاتفاقية الآن لكي تنقذ هذه القوات العسكرية. لقد بلغ الإعلام المصري درجة من الغباء بحيث يصعب عليه أن يقنع أحداً. إن التراجع المتواصل في المواقف الرسمية المصرية وتناقضها وتقلبها جعل قدرتها على التأثير في الرأي العام العربي معدومة ومكشوفة، كماأن انحدارها الاستسلامي بلغ مدى يصعب ستره أو تمويهه.

مع أن آراء محمد حسنين هيكل شكلت، موضوعياً، منطلقاً لتبرير مد اليد إلى الإمبريالية الأمريكية وسحبها من الاتحاد السوفياتي، ومع أن أفكاره وخطه السياسي موجودة في جذر الموقف الرسمي الحالي، لكن إذا قيس خطه بالخط الرسمي الحالي فلا يسعنا سوى اعتباره يسارياً وثورياً ومعادياً للإمبريالية وصديقاً للاتحاد السوفياتي.

في الأهرام الصادر صباح ١١ ـ ١ ـ ١٩٧٤ كان حد مقال هيكل الأسبوعي موجهاً ضد فصل القوات المصرية ـ الإسرائيلية. صحيح أن هيكل كان يهاجم بالاسم مشروع دايان لفصل القوات المصرية ـ الإسرائيلية، إلا أن مقارنة مشروع دايان بنص اتفاق مائير ـ السادات يظهر بصورة واضحة أنهما شيء واحد من حيث الأساس، كما أنهما شيء واحد من حيث تأثيرهما

على المسألة الأساسية في معركة تصفية آثار العدوان.

قال هيكل بالضبط ماملخصه:

١ ـ إن سحب القوات الإسرائيلية من غربي القناة هو في صالح إسرائيل، لأنها في وضع غير متوازن، محاطة بجيوش مصرية من ثلاث جهات، وهذا وضع يجعلها إذا تحركت الجبهة، في شبه حصار. وإن ضخامة هذه القوات يجعل حصارها إذا وقع، بمثابة كارثة على إسرائيل.

٢ ـ إن وضع القوات الإسرائيلية على هذا النحو يجعلها، حتى في حال استمرار وقف إطلاق النار، عرضة لعمليات الاستنزاف البطيء، وإن سحبها يخلّص إسرائيل ويبعد عنها ضغط حرب الاستنزاف، التي ثبت أنها حرب ذات فاعلية وتأثير على اسرائيل. وفضلاً عن ذلك فإن بُعد خطوط مواصلات هذه القوات عن قواعد إمدادها وتموينها يجعل استنزافها سهلاً وممكناً.

٣ ـ إن الانسحاب الإسرائيلي إلى ماقبل الممرات يجعل القوات الإسرائيلية ترتكز في سيناء على خط دفاع طبيعي، كما أن من المناسب للعدو الإسرائيلي أن تكون قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة أمامه. ويناسب العدو أكثر عندما تكون القوات المصرية على شرقي القناة بغير مدرعاتها ومدفعيتها الثقيلة وصواريخها. ذلك يعطي العدو تعويضاً دفاعياً عن خط قناة السويس نفسه وعن خط بارليف على شاطئ القناة قبل حرب أوكتوبر.

٤ ـ إن الفصل بين القوات سيمكّن إسرائيل (وهذا، بالإضافة إلى الاستنزاف البشري، هو الضغط الأكثر أهمية على إسرائيل) من رفع التعبئة العامة بأسرع مايمكن عن الاقتصاد الإسرائيلي، بما يعنيه ذلك من تقليل النفقات العسكرية وتحرير الأيدي العاملة التي تحمل السلاح الآن على حساب المصانع والحقول والجامعات في إسرائيل.

وهكذا رضيت السلطة المصرية، بعد حرب تشرين بإيجابيتها

وشهدائها وتكاليفها المادية الباهظة، بحل جزئي كان معروضاً عليها، كما قالت المصادر الإسرائيلية وكما قال هيكل، بلا حرب. حتى الآن لم تستطع المصادر المصرية أن تقول للرأي العام العربي فيما إذا كان فصل القوات، بالشكل الخطير الذي تم به، هو جزء أو خطوة نحو تصفية آثار العدوان. ومادام الأمر ليس كذلك، لذا فإنه يشكل تنازلاً غير مبرر وغير مقبول. لقد كانت الزعامة المصرية تعلن أنها لن تقبل بأي حل جزئي. ولكنها لم تلبث أن قهقهرت موقفها فأصبحت تقبل بحل جزئي مربوط بحل عام. وها هي الآن تتقهقر أكثر فأكثر، حتى بعد حرب تشرين، فتقبل بحل جزئي بدون أي حل عام.

ولاتقتصر خطورة الموقف عند هذا الحد، حد القبول بحل جزئي، بل ذهبت الزعامة المصرية إلى حد القبول بحل منفرد، وهي تتجه إلى التخلي عن سوريا، إذا استطاعت ذلك. لقد كنا نرى بعض إمارات هذا الاتجاه عندما ذهبت إلى مؤتمر جنيف بدون سوريا. أما الآن فيبدو أنها قد قبلت، إذا لم تواجه بهبة صارمة من الرأي العام العربي والمصري، التخلي عن سوريا. بديهي أن الدعاية الرسمية المصرية تعلن بالكلام أنها لن تتخلى عن سوريا، لكنها بالفعل تتجه إلى التخلي عنها. بل ليس من المستبعدأن تعقد، ومرة أخرى إذا أقنع الرأي العام المصري والعربي، اتفاقات أخرى مع إسرائيل، بدون سوريا أو بدون موافقتها.

لقد حاربت سوريا في تشرين، وأصيبت أكثر من مصر بكثير جداً، لا في جيشها فقط، بل في اقتصادها بالأساس، بل في بنيتها الاقتصادية التحتية بوجه أخص. هذا أولاً. ثانياً، إذا كانت سوريا بحاجة، في معركتها مع إسرائيل، إلى مصر، كذلك فإن مصر، في معركتها مع إسرائيل، ليست اقل حاجة إلى سوريا. وبالتالي، ماكان ممكناً لمصر، في ظل البنية السياسية والعسكرية القائمة، أن تحارب في تشرين وأن تكون نتائج الحرب كما رأينا لا

أسوأ لولا أن سوريا كانت مع مصر جنباً إلى جنب في المعركة. إن التخلي عن سوريا لن يقع كالكارثة على سوريا وحدها، بل سيقع كالكارثة على مصر أيضاً وبنفس النسبة. إن تخلي مصر السادات عن سوريا سيعزل الأولى عربياً، وهذه العزلة ستضعف مصر إلى أقصى حد أمام إسرائيل ويجعلها بالتالي قادرة على فرض شروطها عليها. إن مصر المعزولة عن باقي الوطن العربي ستكون محمية للإمبريالية من جهة وتحت رحمة إسرائيل من جهة ثانية.

فلنرصّ الصفوف لتلافي المضاعفات الكارثية لهذه الاتفاقية المشؤومة.

الثورة العربية

كانون الثاني ١٩٧٤

حرب استنزاف في الجولان؟!

... إن القتال الذي تخوضه القوات السورية ضد إسرائيل، وإن كان يدور حول هذا القدر أو ذاك من الأرض، إلا أنه، موضوعياً، يتجاوز كثيراً، بعد أن أصبحت سوريا وحيدة، من حيث منطوياته السياسية والعسكرية، مسألة توسيع رقعة الأرض التي يتعين على إسرائيل أن تنسحب منها في هذه المرحلة. لهذا القتال المعنى الضمني التالي، أو، على الأقل، تريد له الجماهير المعنى التالي: المطلوب هو تصفية آثار العدوان. هذا أولاً. ثانياً، نحن الدولة الصغيرة الفقيرة، بلا بترول، باستطاعتنا، مادمنا متحالفين مع الاتحاد السوفياتي، ومادمنا محاطين بدعم وعطف الشعوب العربية، أن نقاتل ونقاتل ونقاتل إسرائيل. وعلى هذا، فإن معارك الجولان الآن ليست حرب استنزاف فحسب، بل هي، إذا استمرت بالطبع، ستكون أكبر من ذلك، ستكون حرب إنقاذ، انقاذ للمستقبل العربي وللكرامة العربية التي انتهكت، طوعاً، بعد إيجابيات حرب تشرين.

ما الفرق بين استعادة الأراضي العربية المحتلة وبين تصفية آثار العدوان؟ استعادة الأراضي المحتلة قد (ونقول قد، إذ ليس ثمة أي دليل على أن إسرائيل مستعدة لإعادة كل الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧) يتم لقاء ثمن سياسي أو اقتصادي تقبضه أمريكا وإسرائيل. في هذه الحالة ـ فضلاً عن أن الشعب العربي يرفض تقديم ثمن يعرف أن ميزان القوى المحلي والعالمي لايبرره ـ فإن سوريا ومصر والشعب الفلسطيني ستبقى تحت رحمة إسرائيل أولاً وأمريكا ثانياً. في حالة كهذه، أي في حالة بقاء القوة العسكرية الإسرائيلية

قادرة على توجيه ضربات للعرب دونما خوف من رد فعل عربي مماثل، ستبقى إسرائيل عصا أمريكا الغليظة في المشرق العربي، تضرب بها، دورياً، احتمالات التقدم والتحرر والتوحيد العربي، كما أثبتت ذلك تجارب ربع القرن الماضي. وبالتالي فإن الانسحاب الإسرائيلي بشروط أمريكية ـ إسرائيلية سيضع المشرق العربي مجدداً، بعد ربع قرن من الكفاح ضد الإمبريالية، تحت مظلة الحماية الأمريكية. أما تصفية آثار العدوان فتتلخص في أن تعرف أمريكا وإسرائيل أن العصا الإسرائيلية لم تعد تخيف أحداً، لم تعد ذات جدوى. فإذا لم يثبت العرب أنهم قادرون، وهم ثابتون في مواقع وطنية، على استعادة أرضهم، فإنهم سيبقون تحت رحمة إسرائيل وتحت رحمة أمريكا. إن «رحمة» كهذه هي «رحمة» تحت السوط الإسرائيلي والحذاء الأمريكي...

إن هؤلاء الذين يريدون الخلاص من المشكل الإسرائيلي بالهرب أمام إسرائيل لواهمون. حتى إذا هربوا من أمام إسرائيل ستلحقهم، لأنها تدرك، بحق، أن هذه المنطقة لاتتسع لندين. عبثاً يضعون رؤوسهم في الرمال، خوفاً من الحقيقة.

هذه ليست دعوة إلى موقف حربجي، كأنصار «حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد»، إذ أنني أعرف جيداً حدود الطاقات العربية في ظل البنى السياسية العربية القائمة، ناهيك عن البنى الاقتصادية والإيديولوجية المفوتة، فضلاً عن ميزان القوى الدولي وتعقيداته. إلا أن هذا لايعني أننا عاجزون، حتى في ظل هذه البنى، عن صد الزحف الإسرائيلي، عند توفر حد أدنى من العقلانية والتمسك بمواقعنا القومية والاستفادة من العامل الدولي.

نعم، ينبغي استعادة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في هزيمة العام ١٩٦٧ ، لكن استعادتها لايجوز أن ترهن المستقبل العربي للإمبريالية الأمريكية. والحال أن إسرائيل إذا انسحبت لسواد عيون أمريكا، وهذا غير وارد، فإنها ستكون قادرة غداً، وكما حدث في العام ١٩٦٧ ، على أن تعود لاحتلال جديد بإشارة جديدة من أمريكا. إن الشعب العربي يرفض رهن

مستقبله لأمريكا وإسرائيل. وإن هؤلاء الذين يريدون رهن المستقبل العربي للإمبريالية، حبا بـ (التنمية» و«البناء»، لن يجدوا لا التنمية، لا البناء، لا السلام ولا الاستقلال أخيراً.

من هنا أهمية القتال على جبهة الجولان: ينبغي أن تصل إسرائيل بالذات، بكل أحزابها، بيسارها ويمينها، بصهيونييها وأمييها، بحربجييها ومسالميها، إلىأنها ترتطم بجدار عربي، إلىأنها عاجزة عن ابتلاع الأراضي التي احتلتها، والتي تعمل لتهويدها. عندما تصل إسرائيل إلى مثل هذه القناعة، إلى مثل هذه الرؤية، لانكون قد أنقذنا المستقبل العربي من الارتهان للإمبريالية الأمريكية فحسب، بل نكون قد عدنا بإسرائيل إلى موقف دفاعي أيضاً، وبهذا نقطع نصف الطريق في حل مشكلة السرطان الصهيوني.

إن الحل الحقيقي، لا الحل النعامي، لمشكلة الزحف الإسرائيلي لن يأتي عبر اللوذ بأمريكا التي، هي بالذات، شجعتها على هذا الزحف. إن اللوذ بأمريكا ليس سوى استقدام للسلطان الأمريكي واعتراف بالتفوق الإسرائيلي وصدوع له. إن صد الزحف الإسرائيلي، ولانتحدث عن استئصاله، أمر ممكن اليوم وغداً بدون الركوع أمام أمريكا وبدون تقديم تنازلات لإسرائيل، إذا عملت سوريا ومصر معاً، مع حجم مناسب من الدعم العربي، وبتفاهم جاد مع الاتحاد السوفياتي. بل يمكن القول أن سوريا الصغيرة، الفقيرة والنازفة ليست عاجزة، إذا ما أمنت الدعم المطلوب والكافي من الاتحاد السوفياتي، عن متابعة القتال مع إسرائيلي وصولاً إلى انسحاب إسرائيل كامل من الجولان.

لاشك أن هذا الطريق دامٍ وطويل، لكن دماء هذا الطريق وآلامه يمكن أن تطلق شعوباً عربية أخرى من عقالها لتأخذ مكانها إلى جانب سوريا في القتال أو لدعمها بصورة أكثر جدية. وعندما تفعل سوريا ذلك، وعندما يفعل الاتحاد السوفياتي ذلك، فستكون سوريا قد أنقذت نفسها وأنقذت الأمة العربية من احتمالات ليل استعماري جديد طويل، وسيكون الاتحاد السوفياتي

قد أرسى سداً عالياً جديداً أكبر بمئة مرة من السدين العظيمين اللذين بناهما على النيل والفرات.

السفير
٥ أيار ١٩٧٤

اللاعقلانية في السياسة العربية

من يتأمل المسرح السياسي العربي لابد أن تتملكه مرارة ممزوجة بالحزن للانحطاط الذي يسم تظاهرات العقل السياسي العربي، وبخاصة تظاهرات علاقات العرب بالعالم الخارجي. لا شك أن التأخر العربي في هذا الميدان عينة من التأخر العربي العام وصورة من صوره، لكن هذا التأخر يتبدى في دركه الأدنى في ميدان العلاقات الخارجية، لأننا، نحن العرب، نتعامل هنا مع آخرين امتلكوا قدراً غير بسيط من العقلانية، بحيث يمكن للمراقب أن يرى بسهولة، من خلال المقابلة والمقارنة بين التصرفين، العربي والغربي، (الغربي الإمبريالي + الغربي الاشتراكي) التأخر العربي المقعي في أسفل سافلين.

هنا أتصور طبقاوياً حَذِقاً يرد: ولو، إنه اليمين العربي، واليمين بطبعه غبي ومتأخر. فأرد، بدوري، عليه: لماذا اليمين الغربي ليس على هذه الدرجة من اللاعقلانية التي نراها على المسرح السياسي العربي؟ لماذا اليمين الغربي، بسبب وجود رأي عام فاعل بالطبع وبسبب وجود ضرب من توحيد قومي أيضاً، غير قادر سوى على تأمين درجة من التناغم بين مصلحته الطبقية والمصلحة القومية.

لاشك أن السطوة الإمبريالية تكمن في أساس (ولا أقول أساس) هذه اللاعقلانية العربية، إذ أن هذه السطوة تفرض على الزعامات العربية ضغوطاً تفقدها، مادامت غير مؤمنة بالشعب وغير آبهة به، التوازن والحد المناسب من المنطق. لكن السبب الأساسي لهذه اللاعقلانية إنما يتلخص أولاً في عدم امتلاكها الوعي المطابق لحاجات الواقع، ثانياً في الفاعلية المحدودة جداً للرأي العام العربي، ثالثاً، وبالتالي، في تغليب مصلحة فئوية أو طبقية على المصلحة

القومية، وتعود في الحد الأخير إلى التأخر العربي العام وإفرازاته.

ما أكثر تظاهرات هذه اللاعقلانية. لكن قبل أن نتحدث عن بعض هذه التظاهرات، التي تدوخنا اليوم وتقرض إنجازات نضال عمره ربع قرن ضد الإمبريالية، ينبغي أن ننصف أنفسنا، رغم مرارة النقد الذاتي الذي نلسع به جلودنا وعقلياتنا.

إن عبد الناصر، عندما نازع الهيمنة الاستعمارية منازعة لا مصالحة فيها وأطلق سياسة صداقة وتحالف مع الاتحاد السوفياتي استمرت ترسخ وتتسع حتى غيابه، إنما سجّل، في ميدان السياسة الخارجية، لابداية السياسة القومية الراديكالية فحسب، بل سجّل أيضاً، وهذه لاتقل أهمية عن الأولى، بداية السياسة العقلانية العربية أيضاً. نعم، إن عقلانية عبد الناصر كان يشوبها ضرب من حماسة وعاطفية شرقية سببها الأول الإذلال الاستعماري الطويل للأمة العربية وسببها الثاني افتقار نظامه إلى طبقة سياسية حديثة، لكن يمكن القول أن عبد الناصر قد دشن عهداً جديداً في السياسة العربية، يمكن أن نسميه بداية العقلانية العربية الحديثة.

العقلانية في السياسة القومية الخارجية تتجلى أولاً في ارتكازها على فكرة الفائدة أو المنفعة (المفهومة فهما صحيحاً بالطبع)، ثانياً في التخلي عن المطلقات والقبليات: الانطلاق من الحقائق الواقعة لا من الرغبات والمعتقدات، المرحلية في تحقيق الهدف سواء من حيث تراخي الزمن أو من حيث تجزيء الهدف، مفاعيل الزمن من حيث تثبيته الحقائق الواقعة أو إضعافها، الخ.

إن عبد الناصر قد فتح بداية فحسب للسياسة العقلانية العربية، وأعني بذلك أن هذه البداية في العقلانية قد ارتقت إلى مرتبة الحساب فقط. والسياسة، وبخاصة السياسة الثورية، هي، كما يقول لينين، الجبر أكثر مما هي الحساب. لقد ناضل عبد الناصر لنقل السياسة العربية من الرجم، من المعتقد، من المطلقات، من المسبقات، من الرغبات، إلى المنفعة، إلى الإحساس بالزمن، إلى الصيرورة، إلى اعتبار الوقائع، إلى التراكم، إلى الحساب. وإذا كان عبد

الناصر لم يستخدم الجبر في السياسة، وهذا ناجم أساساً عن تأخر نخبة النظام الناصري، إلا أنه استخدم الحساب. وهذه نقلة هامة إلى الأمام.

ما أن غاب الرجل حتى عادوا بنا إلى الرجم، التسبيح، الشطح، اللاحساب والمطلقات. هؤلاء الذين يتحكمون برقابنا لا يجيدون، حتى إذا افترضنا حسن النوايا، حتى حساب الأعمال الأربعة، حساب سمان أو بقال الحارة. فهم يطرحون عندما يقتضي الأمر جمعاً، ويقسمون عندما يقتضي الأمر ضرباً. إذا طرحوا عند الطرح أخطأوا الجواب، وإذا جمعوا عند الجمع أخطأوا الجواب.

لماذا؟ لأنهم يبنون السياسة على الشعور، على المعتقد، على الرغبة، وبالتالي على اللاعقلانية.

إننا، هنا، نحاجج انتصاراً لأساس عقلاني للسياسة العربية، سواء إزاء الاتحاد السوفياتي أو إزاء الغرب وما كنا، في الحقيقة، بحاجة إلى هذه المحاجّة لو أن العقل العربي كان قادراً على تحقيق تراكم ما في تجربته السياسية. لذا نبدو، وهذا واضح في سائر الأصعدة، وكأننا نبدأ، على الدوام، من جديد. التأخر العربي العام جعل العقل العربي وكأنه برميل بلا قعر، لايجمع ولايراكم. مع كل صباح نبدأ تجربة جديدة، وننسى تجربة البارحة، كما لانفكر باحتمالات الغد. على الدوام، نبدأ من جديد وكأننا ولدنا اليوم، أشبه بفئران عاجزة عن اكتشاف أن المصيدة تصيد.

قد يُرمى كلامنا هذا بالقسوة. ومن يرمينا بذلك نقول له: لقد أمضى العرب عشرين عاماً يعيشون تجربة مريرة في علاقاتهم الدولية. أن تاريخ ربع القرن الماضي كان تاريخ صراع بين منطقي مدرستين (ومنطقين أيضاً): منطق مدرسة عبد الناصر ضد منطق مدرسة نوري السعيد. مع ذلك، وبعد عشرين سنة بالتمام، يُبعث منطق نوري السعيد حياً، ولانجد الرد المناسب على هذا المنطق، بل على العكس، فثمة قطاع غير صغير يدافع عن منطق نوري السعيد. هنا اللاتراكم في أكثر صوره مأساوية وشؤماً.

وليكن واضحاً هنا أننا لانقصر كلامنا على السياسة المصرية.

فالتظاهرات اللاعقلانية في السياسة العربية أوسع وأبرز بكثير مما هي في السياسة المصرية. وإذا كانت هذه التظاهرات اللاعقلانية موجودة في القطاع اليميني المتأخر، فإنها موجودة أيضاً وبنفس النسبة في قطاعات وطنية أو يسراوية أكثر تأخراً.

نعود: نحن لانطالب بأكثر من أساس عقلاني للسياسة العربية.

نحن، تسهيلاً للجدل، لا نحب الاتحاد السوفياتي ولانكره الغرب. نحن نعقلهما فقط.

نحن نحب، ونعقل بالطبع، مصلحة الأمة العربية، مصلحتها القومية المفهومة فهماً صحيحاً.

وخلال عشرين سنة: أين كان الاتحاد السوفياتي من هذه المصلحة، وأين كان الغرب؟

المعاينة (ولا نقول المحاكمة) تقول أن تجربة ربع القرن الماضي، فضلاً عن عوامل متعلقة بالتاريخ والجغرافيا والايديولوجيا، تشهد أن طريق الصداقة العربية ـ السوفياتية مواز لطريق النهضة العربية والتقدم العربي. هذان الطريقان يتقاربان حتى التطابق وقد يتباعدان إلى هذا الحد في يوم وإلى ذاك في آخر، إلا أنهما لم يتناقضا، وإن حدث شيء من ذلك القبيل فإنه طارئ وعابر واستثنائي، بل حتى إذا حصل تناقض ما، فإنه لايكون تناقضاً أساسياً ولامستعصياً ولاعدائياً.

أما الغرب الإمبريالي فطريقه يعترض ويعاكس أو يقطع طريقنا. من هنا فإن المطلوب هو فقط الرؤية الصاحية لهذا الواقع، وأعني بالرؤية الصاحية رؤية بلا وهم، بلا عقد (لا عقد محبة ولا عقد كره)، أي رؤية باردة، عقلانية، مصلحية، انتفاعية.

هذا الكلام سيغضب ذوي العقد، عقد المحبة أو عقد الكره. نحن نعتقد أن كلا الجانبين، عند توفر النزاهة والالتصاق بالمصلحة القومية، خاضع لايديولوجيا جعلت رؤيتهما للواقع رؤية حَولاء. ذوو عقد المحبة يجمّلون

الواقع ويسبغون عليه طابعاً مثالياً وحيد الجانب، لذا فما أن يقع اختلاف أو تباعد بين المصلحتين العربية والسوفياتية حتى يثيرون خيبة، أو، هم أنفسهم، يقعون فيها. أما ذوو عقد الكره فيسخّمون الواقع، ويسهمون بالتالي في إبعاد الشعب العربي عن قوة عظيمة تعضده إلى هذا الحد أو ذاك في نضاله.

لقد اكتشف العرب الاتحاد السوفياتي في سياق كفاحهم ضد الاستعمار والصهيونية. ففي صراعهم ضد الاستعمار بني صرح الصداقة العربية ـ السوفياتية حجراً فوق حجر. إذن، فالمصلحة، وليس شيء آخر، هي التي دفعت العرب إلى التحالف مع الاتحاد السوفياتي. ألّا يكون في علاقات الإنتاج السوفياتية مايدفع بما يشبه الضرورة إلى التسلط والاستغلال، ألّا يكون عاملا التاريخ والجغرافيا قد وضعا الشعبين العربي والروسي في موضع صدام، أن يأتي عنصر في الايديولوجيا السوفياتية ليدفع بالاتحاد السوفياتي إلى تفهم المتطلب القومي التحرري للشعب العربي، أن يكون للاتحاد السوفياتي مصلحة في أن يرى ظل أعدائه أو أخصامه، أوروبا الغربية وأمريكا، منحسراً عن بقعة هامة ومجاورة له، ـ كل هذا قد تضافر ليرسي أساساً موضوعياً للصداقة العربية ـ السوفياتية.

مع الغرب الرأسمالي، كان للعرب شأن آخر: إن التاريخ والجغرافيا (الجوار) ثم تطور قوى الإنتاج رأسمالياً، وضعت العرب في موقع صدام مع هذا الغرب (أوروبا[1] أولاً، ثم، امتدادها، أمريكا)، صدام عمره قرون. وفي هذا الصدام كان العرب الضحية خلال قرون أيضاً، ومايزالون. وبلغ هذا الصدام كل عنفه وأنزل بالعرب أشد الإذلال خلال القرنين الأخيرين.

ذوو عقد الكره للاتحاد السوفياتي (ولانتحدث هنا عن المرتبطة مصالحهم الطبقية مع الغرب) يعزفون أنغاماً إيديولوجية تحوّر صورة الواقع.

---

(١) ـ طبعاً، ثمة تحولات معينة في موقف أوروبا الغربية. أمريكا وحدها مازالت رأس الحربة. من الممكن الحوار مع أوروبا والاستفادة من تناقضاتها مع أمريكا، فضلاً عن حاجتها إلى النفط العربي.

من يعزف نغماً دينياً سلفياً، يقول: لاينبغي لنا أن نتعامل مع ملحدين، كالسوفيات. التعاون مع الغربيين ممكن ما داموا أهل كتاب.

من يعزف نغماً ثوراوياً، يقول: لاينبغي لنا أن نتعامل مع دولة خانت مبادئ الأممية، وانزلقت إلى مبدأ القومية، وأصبحت دولة إمبريالية، شأن الدولة الغربية سواء بسواء.

لذوي النغم الديني السلفي نقول: أن الغرب عموماً، والغرب الاستعماري خصوصاً، ليس صاحب كتاب مقدس، بل هو صاحب كتاب غير مقدس، كتاب عادي. البروتستانتية كانت نصف خطوة نحو الإلحاد. وجاءت النزعة العلمانية لتفصل بين السياسات الدينية والزمنية، لترسي المنفعة والمصلحة أساساً للسياسة. وأخيراً فإن نفوذ الكنائس الايديولوجي والسياسي في الغرب أصبح هامشياً بوجه عام. الاتحاد السوفياتي سار في طريق سبقه إليه الغرب منذ قرنين، طريق الإلحاد. كل ما في الأمر أن الاتحاد السوفياتي يضع بمثابة مبدأ ونظرية مايمارسه الغرب عملياً. كتاب الغرب المقدس لم يعد «رؤيا القديس يوحنا»، بل «أمير» ميكيافيللي، واضع أسس علم السياسة الحديثة.

لذوي النغم الثوراوي نقول: في كلامكم خُبال خبية ايديولوجية. إن كلمة Internationalisme، التي تُرجمت بدون دقة إلى العربية بكلمة «أممية»، لاتعني اللاقومية، بل تعني «ما بين القوميات»، تعني ماهو متداخل، متوازن، عادل ومشترك في المصالح القومية لمختلف الشعوب. لكن ماالعمل إذا كان العقل الماركساوي العربي يحولها إلى لاقومية أو إلى الغاء القومية. حتى هؤلاء الذين يتخلون عن مصلحة شعبهم القومية، وبخاصة المنتمون إلى شعب مضطهد، لايفعلون سوى خدمة المصلحة القومية لشعب آخر. لذا فهذه «الأممية» ليست سوى قومية مقلوبة. الأممية تتطلب التخلي عن الأنانية القومية لا التخلي عن المصلحة القومية العادلة والمشروعة.

التوتر بين القومي والأممي ملأ تاريخ الحركة الاشتراكية الحديثة. لنضرب صفحاً الآن عن المواقع القومية، بل الشوفينية، التي انتهى إليها الجناح اليميني من الحركة الاشتراكية الأوروبية، ولنر كيف انتهى الجناح الأكثر

راديكالية والأكثر أممية من هذه الحركة، البولشفية: لقد مثل لينين محاولة لمصالحة الواجب القومي للبلاشفة مع واجبهم الأممي، أي المصالحة بين العقيدة والمصلحة. بعد غيابه، الصراع بين تروتسكي وستالين كان، في جانب منه، صراعاً بين رومنسية أممية (بل يمكن القول كوسموبوليتية) دافع عنها تروتسكي وأراد فيها وضع القومية في خدمة العقيدة وبين واقعية قومية دافع عنها ستالين. بنتيجة ذلك الصراع تحددت السياسة السوفياتية كسياسة قومية ذات تلاوين أممية، تنطلق من المصلحة القومية وإن لم تتنكر لاعتبارات العقيدة، أي أنها سياسة إيجابية إزاء مسألة تحرر الشعوب في الحدود التي لاتتناقض فيها هذه المصالح مع مصلحة الاتحاد السوفياتي وأمنه القوميين.

في هذه الحدود، ومادام التاريخ والجغرافيا لم يضعا الشعبين العربي والروسي في موضع صدام، ومادام هناك عدو مشترك، يغدو من الخرق، بالنسبة للعرب، الحديث عن «إمبريالية سوفياتية»، بل على العكس، فالصداقة العربية ـ السوفياتية ترتدي طابعاً ليس تكتيكياً ولا استراتيجياً فحسب، بل تاريخياً أيضاً. هذا ما وعاه عبد الناصر منذ الستينات وعمل في هديه.

لقد أطلنا الاستطراد. فلنعد.

إذن، ففي الصداقة بين الدول شيء من التوازن، شيء من التسوية، شيء من المراعاة المتبادلة. حتى الصداقة بين الأفراد لاتقوم على حساب واحد فقط من الصديقين. حتى الأخوة في مفهومها الشرقي تنطوي على شيء من التقارب في الرأي، شيء من قبيل التبادل في المصالح، بالإضافة إلى علاقة الدم والعاطفة.

والحال أن اللاعقلانية العربية ترفض هذا التقابل، هذا التوازن، هذه التسوية. تطلب من الصديق، كي تعتبره صديقاً، أن تركب على ظهره دوماً، وإذا لم يفعل ذلك يحوّل إلى عدو. تطلب منه أن يوافقها على كل رأيها، وترفض أن توافقه على بعض رأيه. تشكك به وتطلب الثقة منه، تحتاج إليه وتتعالى عليه. تذكره بمصالحها وتنسى مصالحه. علماً بأن ما يدفع الاتحاد السوفياتي إلى مد يد الصداقة لنا، فضلاً عن الاعتبار الايديولوجي، هي

الحظوة والهيبة، فضلاً عن إبعاد شبح عدوه أو خصمه عن الوطن العربي. أما مايدفعنا، نحن العرب، إلى هذا الصداقة فهو الدفاع عن البقاء، الكرامة، الوجود والسعي إلى التقدم. حاجته إلينا إضافة، وحاجتنا إليه ضرورة.

هذا هو منطق اللاعقلانية العربية. فلنقل كلمة عن بعض من عيناتها أو تظاهراتها:

١ ـ في القاهرة، حيث قلب الجماعة الحاكمة مع أمريكا وبغضها للاتحاد السوفياتي، يصرخون: لماذا لايساعدنا الاتحاد السوفياتي، كما تساعد أمريكا إسرائيل؟ نحن لانعتقد أن مساعدات الاتحاد السوفياتي لنا أصغر من مساعدات أمريكا لاسرائيل، مع ذلك نعيد السؤال إلى السائل المستنكر: وهل ساعدنا الاتحاد السوفياتي كما تساعد إسرائيل أمريكا؟ هل كنا جزءاً من مخطط سوفياتي؟ هل أثرنا حرباً بتواطئ مع الاتحاد السوفياتي ولصالحه (ولصالحنا معه)؟ هل نعتبر أنفسنا جزءاً من عالمه، جزءاً من معسكره كما تعتبر إسرائيل نفسها جزءاً من أمريكا، مخفراً أمامياً للدفاع عن مصالح العالم الغربي، عصا تضرب بها أمريكا من يهدد مصالحها في الوطن العربي؟

طبعاً، نحن لانطلب أن نكون للاتحاد السوفياتي كما إسرائيل لأمريكا، لكن العجيب أن بعض من يملكون أشد الحساسية إزاء الاتحاد السوفياتي يشعرون بأشد الإغواء إزاء أمريكا، مع أن طائرات أمريكا تهدم مدننا وصواريخ الاتحاد السوفياتي تحمي سماءنا.

٢ ـ لماذا لم يساعدنا الاتحاد السوفياتي إلى الحد الذي يجعلنا قادرين على تصفية آثار العدوان؟

لكي لانتهم بممالأة الاتحاد السوفياتي، سنقول صراحة ما قلناه ضمناً في طول هذا المقال وعرضه: لاشك في أن إسرائيل تتلقى آخر صيحات التقنية العسكرية الأمريكية، وأن الأمر ليس كذلك بالنسبة لما يقدمه الاتحاد السوفياتي للعرب (اللهم إلا في الفترة الأخيرة مع سوريا). لكن ينبغي تفسير هذه الواقعة: من المعروف أن السلاح سلعة سياسية (حتى القمح أصبح سلعة سياسية، في ظروف معينة)، وبالتالي فما دامت علاقات أمريكا مع إسرائيل

أمتن بكثير جداً من علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي، فمن الطبيعي أن تكون تقدمات أمريكا من السلاح إلى إسرائيل أسخى من التقدمات السوفياتية للعرب[1]. لكن من المناسب التذكير: هؤلاء الذي يتمسحون على الأعتاب الأمريكية لن يحصلوا على سلاح أمريكي ذي بال سواء من حيث الكم أو النوع.

---

(١) ـ إن المسألة المتعلقة بحدود وشروط التسليح السوفياتي للعرب مسألة معقدة ومتعددة العناصر. لاشك أن الطابع السياسي لعملية التسليح، أي ارتباطها بالعلاقات السوفياتي ـ العربية من جهة والسوفياتية ـ الأمريكية من جهة أخرى، يشكل العنصر الرئيسي في الموقف السوفياتي، لكن ثمة عناصر أخرى تلعب فيه، أولها وأهمها، كما يبدو، هو حرصه، وهذا طبيعي، على المحافظة على أسراره التقنية العسكرية وتحسبه من انتقال أسرارها إلى أمريكا عبر إسرائيل. ولسنا بحاجة للتذكير أن إسرائيل، وأمريكا بالتالي، حصلت من العرب على أسلحة وأعتدة سوفياتية سليمة: طائرة ميغ (هرب طيار عراقي)، دبابة ت ٦٢ ووحدة رادار (الجبهة المصرية)، ناهيك عن أن سلاح المدرعات الإسرائيلي يملك ٣٠٠ ـ ٤٠٠ دبابة ت٥٤ و ت٥٥ من غنائم حرب ١٩٦٧ وأن إسرائيل، بعد أن أجرت تعديلات في تسليحها وأصلحت ماهو بحاجة إلى إصلاح، قد شكلت منها وحدات مدرعات كاملة.

أما من ناحية العدد، فقد كشفت حرب تشرين أن عدد الدبابات الموجودة لدى الجانب العربي تعادل مثل ونصف ما لدى إسرائيل من دبابات (٢٥٠٠ إسرائيل، ٣٧٠٠ مصر وسوريا). ولقد كشف الفريق الشاذلي، خلال اجتماع له بالطلبة العرب في لندن، سراً بقوله: «إن الدبابات السوفياتية كانت تصل بالآلاف، وليس بالمئات، في الدفعة الواحدة، إلى مصر وسوريا والجزائر والعراق» (السفير، ٢٢ ـ ٨ ـ ١٩٧٤). ففي حرب تشرين، بادر الاتحاد السوفياتي، قبل أمريكا بثلاثة أيام، إلى نقل أسلحة إلى سوريا ومصر كانت أكبر من الكميات التي نقلتها أمريكا إلى إسرائيل.

تبقى مسألة تفوق الطيران الإسرائيلي (وهو تفوق تراجع، كما ثبت في حرب تشرين): لاشك أن إسرائيل تملك عدداً من الطائرات الأمريكية، الفانتوم، متقدمة على أنواع الطائرات السوفياتية الموجودة لدى الجانب العربي، ميغ ١٩ ٢١ (علماً بأن قائد سلاح الطيران المصري صرح أن طائرة ميغ ١٩ مصرية أسقطت، خلال حرب تشرين، طائرة فانتوم إسرائيلية)، لكن مسألة التفوق في مجال الطيران بخاصة أكثر تعقيداً بكثير من مسألة طراز الطائرات. وكما أن ثمة فرقاً بين عساكر وجيش، كذلك ثمة فرق بين طائرات وطيران. الجانب الإسرائيلي يملك بالأحرى طيران، الجانب العربي يملك بالأحرى طائرات، رغم تقدمه الملحوظ، النسبي بالطبع، في حرب تشرين.

هذا جانب من الموضوع، أما الجانب الآخر فهو التالي: أولاً، إن عجزنا حتى الآن عن تصفية آثار العدوان لايعود إلى تفوق السلاح الأمريكي الذي في حوزة إسرائيل على السلاح الروسي الذي في حوزة العرب (فالفارق بين مستويات السلاحين ليس كبيراً) بل يعود أساساً إلى فوات البنية العسكرية العربية. ثانياً، أن السلاح الروسي الذي في يد العرب أكثر تطوراً من السلاح الروسي الذي في يد فيتنام، مع ذلك فإن حداثة البنية العسكرية الفيتنامية (حداثة أساسها الوعي السياسي، لا البنية الاجتماعية ولا الاقتصادية) أتاحت قهر أو، على الأقل، الصمود أمام أعتى قوة تقنية عسكرية عرفها التاريخ. ثالثاً، أن الحصول على سلاح سوفياتي أكثر تطوراً لايأتي بإضعاف أو إنهاء الصداقة العربية ـ السوفياتية والركض وراء السراب الأمريكي، بل يأتي عبر تعميق هذه الصداقة، كما أثبتت ذلك تجربة عبد الناصر مع الاتحاد السوفياتي.

إن تصفية آثار العدوان مهمة عربية، وعندما تصبح مهمة غير عربية، سوفياتية أو أمريكية، فإن ذلك سيجعلنا تحت رحمة من يتولى القيام بعبء هذه المهمة، سواء كان السوفيات أم الأمريكان، كما أنه يبقينا تحت رحمة السوط الإسرائيلي.

٣ ـ يقول السادات أنه «عاوز يعمل تعادل بين أمريكا والاتحاد السوفياتي». لم نعد بحاجة إلى مناقشة مطولة لهذه الفكرة. حسبنا أن نسأل: هل أمريكا عاوزه تعمل تعادل بين مصر وإسرائيل؟! ثم، ما العمل لو أن الاتحاد السوفياتي استخدم نفس المنطق وقال: أنا عاوز أعمل تعادل بين مصر وإسرائيل، بين سوريا وإسرائيل، بين إسرائيل والعرب. ما العمل عندما يقول الاتحاد السوفياتي لنا العين بالعين والسن بالسن والتعادل بالتعادل!!

نعم، إن السوفيات يقعون في أخطاء، وأخطاء غير قليلة، لكن أعداء الصداقة العربي السوفياتية لن يصيبوا.

السفير

١٩ أيار ١٩٧٤

ماذا بعد فصل القوات على الجبهتين؟

ها هو الدكتور هنري كيسنجر يوالي تسجيل «معجزات» جديدة في ميدان فكوك الارتباط، فيحقق «معجزة» جديدة على الجبهة السورية - الإسرائيلية، بعد أن سجل قبل «معجزة» الكيلو ١٠١ على الجبهة المصرية - الإسرائيلية. إلا أننا على ما يشبه اليقين بأن كل الجهود الكيسنجرية، بما في ذلك مؤتمر جنيف، لن تحقق التسوية الممكنة، أي التسوية التي يمكن للرأي العام العربي أن يبلعها، وإن يبعض المرارة.

لاشك بأننا نتحدث يبعض التجاوز والرحرحة عندما نقول تسوية تقف عند حقوق الحد الأدنى العربية، وذلك لأن التقهقر العربي عن شعار «تصفية آثار العدوان» الناصري أمر واضح للعيان. فتصفية آثار العدوان، إذا كان للكلام وزن وحدود، لاتعني فقط العودة إلى حدود ٤ حزيران، بل العودة أيضاً إلى أوضاع ماقبل حزيران، أي تعني بقاء الثورة العربية ثابتة في مواقعها بدون تراجع، تعني عدم تغليب قوى التأخر اليمينية العربية، تعني انحطام محاولات التسلل الأمريكية على جدار الوطنية العربية.

لكن حتى لو تحقق كل ذلك، وعادت إسرائيل إلى حدود ٤ حزيران دون كسب إقليمي أو سياسي أو اقتصادي، وانحسرت موجة التسلل الإمبريالية الأمريكية، فإن ما وقع بالعرب لن يعوض وليس بالقليل: يُهدر عقد من الزمان انكفأنا فيه كلياً عن هم التقدم، تتعزز مواقع المنطق والعقل التقليديين المتأخرين، التخلف الكفافي يتحول في أكثر من قطر عربي إلى تخلف تسوّلي. وبكلمة: زمان ضائع وقهقرة مادية وفكرية. أما قضية تحرير فلسطين فالقهقرة فيهااوضح، حتى في أقصى حالات التفاؤل خفة.

بعد أن حقق كيسنجر فصل قوات جديداً على الجبهة السورية ـ الإسرائيلية، يحق لنا أن نتساءل: إلى أين بعد ذلك؟ هل فك الارتباط خطوة أم مراوحة؟ لماذا فك الارتباط، وما الذي تهدف من ورائه الدولة التي اخترعته، أمريكا؟ مادلالات فك الارتباط وآفاقه التي يومي إليها؟ لماذا توافق إسرائيل على فك الارتباط؟ ماالذي نفيده، نحن العرب، منه؟

كان ممكناً اعتبار فكوك الارتباط بمثابة مؤشر على تسوية ما ترضي مطالب الحد الأدنى العربية لو أنها انطوت على تراجع إسرائيلي ذي مغزى، لو أنها تمت على «حساب» إسرائيل (لأن النزاع يدور حول أسلاب عربية فقط)، أما وإن بعض الانسحاب الإسرائيلي لم يتم عن مناطق تؤكد إسرائيل أنها لن تتخلى عنها، ـ فإن هذا يعطي الانطباع بأن فكوك الارتباط لن تكون سوى استراحة أو انقطاعة في سير صراع مايزال يفرض نفسه، اللهم إلا إذا سهل اختيار الاستسلام لا لأمريكا فقط، بل لإسرائيل أيضاً.

إن فك الارتباط على الكيلو ١٠١ ، الذي كان بمثابة عملية ضغط رهيبة على سوريا، لم يكن سوى بداية انخراط في طريق حل أمريكي، سوى مجرد عربون ارتهان لأمريكا. لكن مادامت تسوية أمريكية مقبولة من قبل الرأي العام العربي ليست واردة، لذا لن تستفيد مصر، على الأرجح، لا من فتح قناة السويس، كما أنه لن يكون بالإمكان إعادة تعمير مدن القناة ولا البدء جدياً بأعمال البناء والتنمية التي تصم الآذان جعجعة الإعلام المصري حولها.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن المرمطة في فكوك الارتباط، وهي عمليات أولية جداً لاتمس جوهر المشكلة، تعطي صورة عن المرمطة الأكبر والأطول والأعسر التي تنتظر العرب في جنيف. وإذا كانت فكوك الارتباط على الجبهتين المصرية والسورية قد استغرقت ثمانية أشهر، فإن الاتفاق على تنفيذ قرار مجلس الأمن، الغامض والمتناقض، قد يستغرق ثماني سنوات. في حالة كهذه يصبح مؤتمر جنيف من أوله إلى آخره بمثابة تضليل وهدر واستنفاد قوى. فما جدوى مؤتمر جنيف إذا كان سيعود بنا، موضوعياً، إلى

وضع يشبه وضع اللاسلم واللاحرب السابق لتشرين ١٩٧٣؟!

من المناسب التنويه أن ماسمي بفك ارتباط لم يكن وارداً عند وقف إطلاق النار، حيث دعا قرار مجلس الأمن فقط إلى عودة لقوات الطرفين المصري والإسرائيلي إلى المراكز التي كانت فيها في ٢٢ تشرين الثاني. هنا، من هذا الموقف بدأت عملية التراجع المصرية. ففضلاً عن بنود الاتفاق السرية، جاءت عملية فصل القوات بمثابة تخلٍ مصري عن ذلك القرار الذي أصدره مجلس الأمن والاكتفاء بحل مخادع أريد له أن يعطي الشعب المصري شعوراً وهمياً بتحقيق كسب ما، لكن في الواقع لم تلحق بإسرائيل أية خسارة، بل على العكس فقد أعطيت العديد من المزايا.

هذه الواقعة تعطي صورة واضحة عن المنطق الذي سيحكم مؤتمر جنيف. ففضلاً عن المرمطة التي لايمكن تجنبها سواء عقد المؤتمر برعاية أمريكا وحدها أم برعاية أمريكا والاتحاد السوفياتي معاً، ينطلق المنطق الأمريكي في التسوية من رؤيتها للواقع المباشر القائم، بدون جذور الماضي وبدون احتمالات وإمكانات المستقبل. وانطلاقاً من هذا المنطق أيضاً تعمل لتنفيذ وتفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

في رأي أمريكا أن هزيمة حزيران قد جبّت ماقبلها، وبخاصة بالنسبة للمشكل الفلسطيني الأصلي، وبالتالي إذا أريد الوصول فعلاً إلى حل يتعلق بالفلسطينيين (لا بالشعب الفلسطيني بالطبع)، فينبغي الانطلاق لا ممّا ما قبل الهزيمة بل من مابعدها، لامن قرارات التقسيم، مثلاً، بل من بقايا الجسم الفلسطيني (الضفة الغربية، غزة). وعندما قدرت أمريكا، قبل حرب تشرين، أن ميزان القوى المحلي بقي لصالح إسرائيل، اعتبرت أن تطورات الواقع قد تجاوزت قرارات مجلس الأمن، الذي نص على كل شيء ولم ينص على شيء، فكانت تدعم إجمالاً عمليات إلحاق الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران بإسرائيل.

حرب تشرين واختراقها الجدار الوطني العربي عدلاً بعض الشيء نظرتها. قبل حرب تشرين كانت تقول للعرب: أنتم مهزومون، وعليكم

بالتالي دفع ثمن الهزيمة. انفجرت حرب تشرين وانتهت، في رأي أمريكا، إلى تعادل ما، إلى لا نصر ولا هزيمة. مادام الأمر كذلك، ومادام قد بدا على العرب استعداد لدفع ثمن ما لها، لذا لابأس من تخفيض الثمن الذي ينبغي دفعه لإسرائيل. طبعاً، في رأي أمريكا، إن حرب تشرين لم تجب حرب حزيران. في الأخيرة أصيب العرب بضربة ساحقة، في الأولى سجلوا نقاط تعادل مع إسرائيل، لذا لايمكن لحرب اللانصر واللاهزيمة، أي حرب تشرين، أن تعيد للعرب كل أسلاب هزيمة حزيران، ومن هنا ينبغي البحث في كيفية التصرف في بعض، بعض فحسب، هذه الأسلاب: هذا هو المغزى الحقيقي لمؤتمر جنيف.

وفي البحث في كيفية توزيع الأسلاب العربية، ترى أمريكا أنه ينبغي الروّية، ينبغي التقسيط، لإيجاد سلسلة طويلة من الحلول الصغيرة التي تتراكم لتشكل حلاً كبيراً. وهذه الحلول الصغيرة، التي هي بمثابة تسوية بين أقصى مايمكن أن تطلبه إسرائيل من أسلاب وأقصى مايمكن تهريبه منها من الرأي العام العربي، لاتسعى لوضع نهاية لمشكلات الواقع المباشر القائم فقط، بل تسعى لوضع نهاية لكل معضلات الماضي من جذورها.

السير في هذا الطريق الضيق، الشائك، يجعل أمريكا تتجه، أول ما تتجه، إلى تبريد الأزمة، إلى إبعاد مناخ الحرب. التبريد والابتعاد عن مناخ الحرب يشكلان الشرط الأول لنجاح المرمطة. وأنه إذا كان الاتحاد السوفياتي يريد، قبل حرب تشرين، على حد رواية السادات وعبارته، الاسترخاء العسكري، فإن أمريكا تريد الآن، من وراء فك الارتباط، الاغفاء العسكري. وفي الإغفاء العسكري هذا سنجد أنفسنا نركض ونركض، لكن دون أن نقطع أية مسافة باتجاه الهدف الأساسي.

استطاعت الإمبريالية الأمريكية أن تفتح ثغرة خطيرة في الجدار الوطني العربي، إلا أنها لن تكتفي بهذه الثغرة كما يبدو. فمن وراء المرمطة، وأبعد مدى من الأسلاب في حد ذاتها، تتجه الإمبريالية الأمريكية إلى هدم الجدار الوطني العربي بأكمله. وبالفعل فإن المرمطة ستهيء لأمريكا ذلك، إذ خلال

اجتياز هذا الطريق تتوسع فرص استنفاد وتركيع القطرين العربيين الستراتيجيين أو المركزين العصبيين للوطن العربي. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن أمريكا التي تشغلها مشكلة الطاقة يهمها ألا يتم إيجاد مخرج للوضع الحالي إلا وتأمنت غلبة قوى التأخر العربي البدوية والبترولية على المجتمعات العربية حاملة احتمالات التقدم، عن طريق الإغراء، المضخم جداً، بفوائض البترول، التي ستبقى في كتلتها الأساسية متجهة إلى الاستثمار في الغرب.

ماذا تريد إسرائيل؟

من الواضح أن لإسرائيل شروطها الخاصة بالتسوية. فما هي هذه الأهداف والشروط؟ وكيف تنظر الإمبريالية الأمريكية إلى هذه الشروط؟ هل من خلاف بين وجهتي النظر الإسرائيلية والأمريكية؟

ترى إسرائيل، وتشاطرها جزئياً أمريكا وجهة نظرها هذه، أن ميزان القوى المحلي بينها وبين مصر وسوريا، حتى كما تجلى في حرب تشرين، ليس في غير صالحها. إن الشعب الإسرائيلي قانع، من خلال الخرقين العسكريين في الدفرسوار والقطاع الشمالي من الجبهة السورية، أنه لم يغلب، بل أنه لولا التقصير لكان بإمكان الجيش الإسرائيلي أن يحرز انتصاراً. وما أورده صبري جريس (شؤون فلسطينية)، أيار ١٩٧٤)، من أن الإسرائيليين يعيدون النظر مبني على وقائع محدودة رغم وجاهتها. ويبين سامي كوهن[١] أن جوهر السياسة الاسرائيلية إزاء العرب لم يوضع موضع تساؤل حتى من قبل حركة المعارضة والرفض التي نشأت عشية الحرب وأثناءها. لاشك أن ثمة شعوراً جديداً لدى الشعب الإسرائيلي بأن الحرب مع العرب لم تعد نزهة، إلا أنه مايزال بعيداً عن القبول، حتى بالنسبة لمضاعفات هزيمة حزيران مع سوريا ومصر، بحل مُخالصة. إن إسرائيل ماتزال تريد أسلاباً عربية، أسلاباً أرضية وسياسية واقتصادية، من مصر وسوريا من الفلسطينيين ومن الأردن. وإن الإمبريالية الأمريكية ليست بعيدة جداً عن هذا المنطق.

---

١ ـ عدد أيار ١٩٧٤ من مجلة le Monde diplomatique

نعم، هناك تباين ما بين وجهتي النظر الإسرائيلية والأمريكية، إلا أن هذا التباين يدور حول حجم الأسلاب التي ينبغي أن تحصل عليها إسرائيل. تريد أمريكا لإسرائيل أسلاباً أصغر حجماً مما تريد إسرائيل لنفسها، ولهذا فهي تحث الأخيرة، بعد أن حصلت على مقدم حصتها من الأسلاب العربية، على إنقاص حجم الأسلاب التي تطلبها. أمريكا ترى أن الأسلاب العربية ينبغي أن تكون في حجم يمكن تمريره على الرأي العام العربي بغية تجنب إثارة ردود فعل قد تهدد كل الأسلاب التي حصلوا عليها ويحصلون وسيحصلون. وبالطبع فإن هذا التخالف، الذي سيزول على الأرجح مع استقالة نيكسون أو عزله التي تبدو أكيدة ووشيكة، لن يؤثر في حال من الأحوال على حجم الدعم الإمبريالي الأمريكي لإسرائيل، وذلك لأن قوة الضغط التي تملكها إسرائيل في الولايات المتحدة، فضلاً عن متطلبات المصالح الإمبريالية الأمريكية في الوطن العربي، قادرة دوماً على الحفاظ على حجم مناسب من الدعم الأمريكي متعدد الأشكال لإسرائيل.

واضح إذن من الصورة التي رسمناها أن الهوة بين العرب وإسرائيل ماتزال واسعة. وفي ميزان القوى الذي يترجَّح ويعتقد كل طرف أنه ليس لصالح الطرف الآخر تغيب الاحتمالات الجدية للوصول إلى حل، يمكن للزعامة الإسرائيلية أن تمرره على الرأي العام الإسرائيلي، أو يمكن للزعامة العربية أن تمرره على الرأي العام العربي. في هذه الحالة ستفرض الحرب نفسها، بوصفها المخرج، وتصبح مسألة الحرب الخامسة مسألة وقت. أي أن المسألة تصبح، بعد أن يتم ترميم الجيوش (وهذا يقتضي سنتين)، مسألة من سيأخذ المبادرة، ومن سيكون الأكثر قدرة على الاستفادة من الوقت والأكثر وعياً للاستفادة من العنصر الدولي؟ و، بكلمة أوضح، مسألة قدرة الشعب المصري على استعادة التحالف مع الاتحاد السوفياتي.

إن حرب تشرين، المحدودة في نتائجها العسكرية، الثمينة من حيث أنها علمت أن بإمكاننا مقاتلة إسرائيل وأن جيشها ليس جيشاً لايُقهر، بالحدود التي وقفت عندها وبالقيود السياسية (السلبية عسكرياً بالنتيجة) التي

فرضت عليها، لم تستطع أن تضع العرب في طريق تصفية آثار العدوان، تصفية تامة تحرم إسرائيل من كل ماكانت تتوخاه من حرب حزيران ١٩٦٧ .

لاشك، نظرياً، أن أمريكا قادرة على إجبار إسرائيل على الانسحاب، لكن إقدامها على ذلك يبدو غير وارد. فلا السياسة الأمريكية تريده ولا الإدارة الأمريكية، بسبب قوة الضغط المؤيدة لإسرائيل، بقادرة عليه[١]. وبالتالي فإن القول بأن موقف أمريكا بنّاء، في الوقت الذي تصل فيه إلى إسرائيل آخر صيحات التقنية العسكرية الأمريكية، وفي الوقت الذي تمنح فيه إسرائيل ٢٢٠٠ مليون دولار، ليس إلا من قبيل خداع الذات لا خداع أمريكا. حتى إذا كان نيكسون معادياً لإسرائيل وللسامية (كما تكتب عنه الـ «نيويورك تايمس»)، حتى إذا كان كيسنجر قد أعجب بالسادات وفهمي وعقد معهما صداقة حميمة، فإن هذا لايغير من الأمر شيئاً، لأننا نتعامل مع نظام أمريكي ومع رأي عام أمريكي عميقي الصلة بإسرائيل من جهة، ولأن لهذا النظام استراتيجيته المتمتعة بثبات نسبي من جهة أخرى. وخلافاً للسياسات في الدول المتأخرة، ففي السياسات الغربية يعبر الأشخاص، في المستوى الأخير، عن سياسة قومية تضعها نخبة مستقرة المركز عموماً، تأخذ بالاعتبار اتجاهات الرأي العام، ولا تصدر لا عن اجتهاد أو هوى شخصي.

طبعاً، لايسعنا القول أن السياسة الأمريكية لم تتغير البتة بفعل الحرب التشرينية وعواقبها السياسية والنفطية، ذلك أن كيسنجر كان قد أفهم السفراء العرب في واشنطن قبيل تلك الحرب أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قد تخطته الأحداث. إلا أن سياسة أمريكا لم تتبدل إلى درجة تقبل فيها الحد

---

١ ـ كان ممكناً، على الأرجح، أن يكون الضغط العربي بواسطة البترول أكثر فاعلية على السياسة الأمريكية لو أنه كان أكثر جدية وصلابة. لكن ما دامت قوى التأخر اليمينية العربية قد جبنت عن الاستمرار في استخدام سلاح البترول، ومادامت قد تخلت عن دعم الاتحاد السوفياتي، لذا فإن حظوظ تغير ذي بال في السياسة الأمريكية ليست واردة.

الأدنى من المطالب العربية. نعم أن أمريكا قد عادت بعد حرب تشرين إلى الحديث عن تنفيذ قرار مجلس الأمن، لكن هذا القرار، الذي لم توافق عليه الأطراف المتنازعة إلا لغموضه واحتمال إعطائه تفسيرات متناقضة، ليس سوى ورقة مناورة يمكن لأي طرف، تبعاً لميزان القوى، أن يلعب بها لصالحه.

لكن، إلى أين؟

مصر، إلى أين؟

سوريا، إلى أين؟

معركة تصفية آثار العدوان، مامصيرها؟

في مصر، يعلنون أنهم لن يقبلوا حلاً منفرداً. نحن نصدق ذلك. لكننا نردف لكي لايبقى مجال لوهم: أن القول بأن مصر لاتريد حلاً منفرداً لايحوي سوى نصف المسألةأو نصف الحقيقة: إن تلك الزعامة تريد حلاً عربياً جماعياً، تدخله مباشرةأطراف عربية أربعة (مصر، سوريا، الأردن، منظمة التحرير) لكن على أسلوب الزعامة المصرية وفي طريقها، حلاً بمباركة أمريكا وإشرافها، وبالتالي حلاً ينطوي على تراجعات يمكن تمريرها على الرأي العام العربي، ويكون مدعوماً، أو مسكوتاً عنه، من قبل أكبر عدد من الدول العربية الأخرى.

إن القوى الوطنية العربية ستعمل بصبر وإيجابية على قطع الطريق على هذا الحل، وإن كانت إسرائيل، بمطالب الحد الأدنى التي تتشبث بها، هي، أساساً، التي ستقطع الطريق أمام هذا الحل. لكن إلى أن يتبين أن هذا الحل يدور في طريق مسدود، إما أن تفجر إسرائيل حرباً تعيد العرب إلى ماقبل تشرين ١٩٧٣ ، وإما أن تتمرمط الأمة العربية في متاهات مؤتمر جنيف مدة طويلة تعود فيها إلى حالة الاحتضار الممزوجة بالتعفن التي كانت تعيشها في فترة مابين وقف إطلاق النار في حزيران ١٩٧٠ و ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ .

إن حرب تشرين قد تأخرت ثلاث سنوات عن الموعد الذي كان عبد الناصر قد حدده في الربع الأخير من العام ١٩٧٠ . هذه الواقعة تلقي الضوء

على منحى تفكير وحسابات الزعامة المصرية الحالية، التي بقيت كل هذه المدة تعيش على الرجاء (الوهمي طبعاً) بأمريكا، ثلاث سنوات كانت خلالها المنطقة العربية تعود إلى المرحلة ماقبل الناصرية، وماتزال تنحدر في هذا الطريق بعد حرب تشرين أكثر من ذي قبل.

مع ذلك، فإن المسار الموضوعي للصراع العربي ـ الإسرائيلي يحشر هوى الزعامة المصرية الأمريكي في مأزق يصبح يوماً بعد يوم طريقاً مسدوداً، وبالتالي فإن مخاطر هذا الهوى لاتكمن في قبولها أن تبسط الإمبريالية جناحيها على الوطن العربي، فالحاجز الإسرائيلي الذي يرتفع بيننا وبينها عالٍ ومتين، بل يكمن في الدوامة المدوخة التي توضع فيها الأمة العربية، في الزمان الذي يضيع، في القوى الصديقة التي تبعد وتبتعد.

إن نضال الشعب العربي هو وحده الكفيل بإخراجنا من هذه الدوامة، هو القادر على قطع هذا الزمان الضائع، هو الكفيل بإعادة بناء صداقاتنا الدولية الثمينة. إن هذا الشعب هو، في المستوى الأخير، الذي فرض، من خلال ضغوط صامتة حيناً وانفجارية حيناً آخر، حرب تشرين. وإن هذا الشعب سيفرض مايماثلها وصولاً إلى تصفية آثار العدوان.

السفير

٥ تموز ١٩٧٤

سياسة أمريكا العربية، هل تتغير؟

فضيحة «ووترغيت» ومضاعفاتها، التي أدت إلى استقالة (وكانت، من الناحية الفعلية، إقالة) نيكسون من منصبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية يوم ٩ ـ ٨ ـ ١٩٧٤ ، حادثة جديرة، بالنسبة إلينا، نحن العرب، بالتأمل. فهي، أولاً، تدعونا لمزيد من التدقيق وتقدم لنا مزيداً من العناصر لفهم أسس السياسة الأمريكية عموماً والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خصوصاً. وهي، ثانياً، تدعونا إلى تأمل تصرفنا، نحن العرب، إزاء احتمالات هذه الاستقالة قبل أن تقع، ثم إزاء هذه الاستقالة عندما وقعت. وهي، ثالثاً، تكشف لنا عن دور الرأي العام في النظام السياسي لأكثر الرأسماليات الاحتكارية تركيزاً وتقدماً في العالم. كما أنها تكشف لنا، عبر المقارنة، عن المكان الحقيقي، الأقل من متواضع، بالطبع، الذي يحتله الرأي العام في الوطن العربي.

إن هؤلاء الذين كانوا قد علّقوا آمالاً عراضاً، لا أساس لها في الواقع الموضوعي، على نيكسون، ثم مالبثوا أن أطلقوا مخاوف شديدة من فورد، مكلبين على تصريحاته الحماسية لإسرائيل، لم يكونوا يفصحون عن لاعقلانية فقط، بل كانوا يعبرون أيضاً عن مكر ساذج يغطون به، ولو بصورة لاشعورية، موقفهم المخادع والمخدوع في آن من نيكسون. ويبدو أن «عرب نيكسون»، بخاصة بعد التظاهرات الإسرائيلية القاطعة حول عدم استعدادها للتخلي عن كل الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران، وتهديداتها العسكرية، التي لايمكن اعتبارها غير جدية، لسوريا، قد أخذوا يشعرون

بإفلاس سياسة الاعتماد على أمريكا، فاندفعوا للتباكي على نوايا نيكسون الحسنة إزاء العرب والتطير من نوايا فورد الشريرة إزاءهم. وبالفعل فكل الظواهر تدل على أن مؤتمر جنيف، الذي لاتبدو فرص انعقاده قريبة ولا أكيدة، سيجد نفسه، بفرض انعقاده، أما أمام مفاوضات ممرمطة تنتهي إلى فشل ضمني أو إلى مفاوضات فاشلة صراحة. هذا المصير التعس، والمتوقع بما يشبه اليقين بالنسبة لكل مراقب موضوعي، الذي ينتظر مؤتمر جنيف «العتيد»، سيكون بحاجة إلى تبرير أمام الرأي العام العربي، الذي أوهم، منذ انتهاء حرب تشرين وحتى اليوم، بأن الحل الذي يضمن حقوق الحد الأدنى العربية سيأتي عبر مؤتمر جنيف الذي سينعقد في ظل أمريكا وبمباركتها. لذا فما دام نيكسون قد ذهب، صار من الطبيعي، وقد جاء فورد، صديق إسرائيل المتحمس، أن يفشل مؤتمر جنيف.

لكن، هل كان صحيحاً أن فورد كان قادراً على تغيير سياسة نيكسون إزاء المشكل القائم بين العرب وإسرائيل؟ قبل الإجابة بتفصيل عن هذا السؤال، من المناسب التنويه، بأن الإدارة الأمريكية قد فعلت وسعها لتبديد المخاوف العربية من سياسة فورد المحابية لإسرائيل. ولقد قامت أجهزة الإعلام والمسؤولون أنفسهم، وعلى رأسهم كيسنجر ثم فورد، بنشر أقوال وتصريحات تؤكد استمرار السياسية النيكسونية إزاء الشرق الأوسط. ولقد أثمرت بالفعل هذه التطمينات، إذ سرعان ما هدأت الخواطر وتحوّل «عرب نيكسون» إلى «عرب فورد».

من النافل، بل من المخجل للمرء أن يكرر الحديث عن بديهية وثابتة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بديهية وثابتة تتمثل أول ماتتمثل في دعم إسرائيل المطلق، مع ذلك لايسعنا، أمام اللاعقلانية العربية وأمام الاستخفاف بعقول الشعب العربي، إلا التأكيد أن سياسة نيكسون لم يكن ممكناً، من حيث الجوهر، أن تكون أقل محاباة لإسرائيل من خلفه فورد لأسباب عديدة أولها ضعفه البالغ بعد فضيحة ووترغيت. هذا أولاً. ثانياً، أن

«تراجع» فورد إلى مواقع السياسة النيكسونية، ورمزها بقاء كيسنجر على رأس وزارة الخارجية فضلاً عما تضمنه بيانه عن سياسة أمريكا في الشرق الأوسط، لظاهرة ذات دلالة بالغة تستحق بعض التوضيح والتحليل.

إن السياسات الخارجية للبلدان الرأسمالية المتقدمة تصنعها نخبة بيروقراطية مدنية وعسكرية وفقاً لتصورها لمصلحة البلد القومية (وتعتبر مصلحة الاحتكارات جزءاً أساسياً من مصلحة البلد القومية)، على نحو منسجم في معظم الأحوال، أو غير متناقض في أندر الأحوال، مع اتجاهات الرأي العام وقواه السياسية. والسياسة الخارجية بوجه خاص، في تلك البلدان، تمثل ضرباً من تسوية أو حل وسط بين مختلف اتجاهات القوى السياسية ذات الوزن لدى الرأي العام. أليس أمراً له دلالته أن يصرح كيسنجر، عند استقالة نيكسون، أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية لن تتغير مع مجيء فورد، لأنها من صنع الحزبين الرئيسيين في البلد: الحزب الحاكم (الجمهوري) والحزب المعارض (الديمقراطي). ولاينال من هذه الحقيقة كون الطغم الاحتكارية تمارس تأثيراً واضحاً على الرأي العام من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية (ماس ميديا)، فالثابت هو أن البورجوازية في البلدان الغربية تمارس الحكم بواسطة الهيمنة وليس بواسطة السيطرة. من هنا، فلا يمكن للفرد، مهما أوتي من صلاحيات، وبدون إحداث تغيير ملائم في الرأي العام، أن يغير، كما في البلدان المتأخرة، تغييراً ذا بال في سياسة البلد. وهذا هو، في الواقع، سر الاستمرارية أو الثبات النسبي في السياسات الخارجية للبلدان الرأسمالية المتقدمة.

مع ذلك، فمن الصعب إنكار وجود هامش يمكن أن تحدث، في حدوده، تغييرات في التكتيكات السياسية، تمليها شخصية هذا الرئيس أو ذاك، أو تفرضها هذه القوة السياسية الحاكمة أو تلك.

في حدود هذا الهامش كان نيكسون يتحرك، وفي حدود هذا الهامش سيتحرك فورد. كان باستطاعة نيكسون أن يقلل بعض الشيء، لقاء عوض عربي، من محاباة السياسة الأمريكية لإسرائيل. كما أنه سيكون باستطاعة

فورد أن يزيد بعض الشيء من المحاباة التي تزيد يوماً وقد تنقص في آخر، وهذا العداء الذي يشتد يوماً وقد يخف في آخر، لاتغير في شيء من جوهر السياسة الأمريكية ولا أهدافها ولااستراتيجيتها.

في الشرق الأوسط يتمثل جوهر السياسة الأمريكية، كما تجلت طوال عقدين، في العمل على ضرب احتمالات النهضة العربية والوحدة العربية، والعمل على إثارة الصعوبات في وجهها أو محاصرتهما أو ضربهما، عندما تظهر ارهاصات أو ارتسامات من هذا القبيل، كلما أمكن ذلك وكلما تطلّب ذلك. وإذا كان استمرار الاستحواذ على البترول العربي يشكل واحداً من الشواغل الرئيسية للسياسة الأمريكية، فإن الشاغل الثاني، الذي لاتقل أهميته عن الشاغل الأول، يتمثل في دعم إسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

هذا الدعم، الذي لايكل ولايضعف، لإسرائيل لاينبع فقط من السياسة العامة للإمبريالية الأمريكية، بل ينبع أيضاً، وعلى نفس القدر من الأهمية، من قوة الضغط الصهيونية داخل أمريكا. في كل أنحاء العالم، تشكل المصلحة العامة، المفهومة فهماً شاملاً (اي التي تعطي الاعتبار للسياسي والاقتصادي على السواء)، للإمبريالية الأمريكية المحدد الوحيد تقريباً لسياسة أمريكا الخارجية. أما سياستها في الشرق الأوسط فيحكمها محددان: المحدد الأول الذي ذكرنا، والمحدد الثاني هو قوة الضغط الصهيونية. من هنا، فإن هامش التغيير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أضيق بكثير جداً مما هو عليه في أية بقعة أخرى من العالم. ولعل قوة الضغط الصهيونية داخل أمريكا هي التي تفسر الاختلاف (ولانقول التخالف الأساسي) بين السياسة الأمريكية وسياسات دول أوروبا الغربية إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ففي هذه الدول بالرغم من أن الرأي العام يحابي إسرائيل، إلا أن انعدام قوة ضغط صهيونية فاعلة هو الذي يجعل المصلحة القومية لهذه الدول تلعب الدور الحاسم في تحديد سياساتها، بالرغم من أن الرأي العام فيها يلعب دوره في لجم أي احتمال نحو انحياز أوروبي إلى الجانب العربي.

هذه الواقعة هي التي سترطم ركض عرب نيكسون، الذين أصبحوا

الآن عرب فورد، وراء الإمبريالية الأمريكية، وستجعل الشطارة العربية، وتبقى ساذجة ولا عقلانية على كل حال، لتليين قلب أمريكا أشبه بركض سنجاب في قفص: يركض ويركض، لكنه لايقطع أية مسافة باتجاه الهدف. هذه الواقعة تبيِّنُ أيضاً كم هو مأساوي وشديد تخلف عرب نيكسون عندما أقنعوا أنفسهم بأن السياسة الأمريكية يمكن أن تتغير إلى حد يجعلها لاتعارض مطالب الحد الأدنى العربية التي تتمثل، أساساً، في المرحلة الراهنة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، في استعادة كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل خلال حرب حزيران ١٩٦٧ ، وبخاصة أن إدارة نيكسون كانت، مذ انفجرت فضيحة «ووترغيت»، على درجة من الضعف تمنعها، بفرض أنها أرادت ذلك، من ممارسة ضغط على إسرائيل كاف لجعلها تنسحب من هذه الأراضي.

الجديد في السياسة الأمريكية، في عهد إدارة فورد، إزاء العرب قد يكون كالآتي: دون التراجع ولو شبر واحد عن دعم إسرائيل عسكرياً واقتصادياً، عاملت الإدارة النيكسونية العرب، بتأثير من حرب تشرين واستعمال سلاح حظر النفط، ببعض النعومة اللفظية وأطلقت بعض وعود ضبابية غير محددة (وكاذبة بالطبع)، فألغت بهذا الثمن الرخيص إيجابيات حرب تشرين وكسرت سلاح النفط، وفوق كل هذا هدمت ما أمكن هدمه من الإنجازات التي حققها العرب خلال عقدين. أما في عهد فورد، فرغم أن أعمال الشطارة والخفة الكيسنجرية التي تحل كل شيء ولاتحل أي شيء، ستستمر دون نتيجة بالطبع، إلا أن الكلام الأمريكي الناعم والغامض في نفس الوقت قد ينتهي، والتهديدات الأمريكية، التي أطلقت منذ أيام، بفرض حصار شامل على العرب في حال العودة إلى حظر النفط، تعطي ارتساماً مسبقاً للتصرف الأمريكي في ظل إدارة فورد.

وإلى أن يستفيق عرب نيكسون من أحلام اليقظة، أو إلى أن يستطيع الشعب العربي فرض رأيه، ستبقى الأمة العربية، رغم كل معاني حرب تشرين

وإيجابياتها، تجرجر نفسها في أوحال هزيمة تخطّى عمرها سبع سنوات، وليس في الأفق مايشير إلى نهاية قريبة لها، مادمنا ـ أخيراً ـ قد طيَّرنا العصفور الذي ولد في اليد (الصداقة السوفياتية) أملاً في العصفور الذي على الشجرة (الاستعمار الأمريكي).

أنتقل الآن إلى نقطة أخرى:

مامغزى استقالة نيكسون بالنسبة إلينا، نحن العرب؟

لاريب أن المواطن العربي، مكتوم الأنفاس في هذا القطر أو ذلك، الذي يلاحقه العسس كظله، قد يأكل معه على طاولته وقد يندس تحت سرير نومه، هذا المواطن لابد أن دهشة تبلغ حد الذهول قد استولت عليه عندما سمع أن رئيس جمهورية، يملك أوسع الصلاحيات، يضطر للاستقالة، لأنه تواطأ في عملية تجسس على حزب آخر، حزب خصم. كما أن هذا المواطن لابد أنه أصيب بالعجب عندما سمع رئيس وزراء (في فرنسا) قد استقال لأن إقراره للدوائر الضرائبية لم يكن مطابقاً، أو أن رئيس وزراء قد استقال (في ألمانيا الغربية) لأن جاسوساً لدولة أخرى قد استطاع التسلل إلى مكتبه، أو أن وزيراً يُطرد (في انكلترا) لأنه تورط في علاقات مع عاهرة.

في عالمنا المتأخر يفعلون كل ذلك، بل وأكبر من ذلك بكثير ويبقون، رغم ذلك راكبين على ظهر الشعب، تحفّ بهم مظاهر التبجيل وتُسبغ عليهم أرفع الألقاب. والرأي العام سادر أو مقهور.

ولنأخذ مثالاً قريباً على ذلك التقصير العربي في حرب تشرين. لقد حدثت أخطاء في الجانب العربي، تحدث عنها علناً أكثر من مسؤول (الشاذلي مثلاً)، أدت إما إلى خربطة الخطط العسكرية وهدر زبدة إيجابيات الحرب، وإما إلى تدمير واسع في المعدات العسكرية بدون مبرر سوى الخطأ والتخلف. والتقصير العربي هذا، إذا قيس بالتقصير الإسرائيلي، كبير جداً، بل مذهل. مع ذلك لم يستطع الرأي العام العربي، الذي يتعذب ويمور بصمت، أن يفعل شيئاً يُذكر بما استطاع أن يفعله الرأي العام الإسرائيلي، بل،

على العكس، طُمس كل تقصير وحول إلى هالات من التبجيل مذهلة في استهانتها بالحقيقة الواقعة وبالرأي العام.

كيف يحدث ذلك هناك، في الدول الرأسمالية المتقدمة؟

ولماذا لايحدث هذا، هنا، في عالمنا العربي؟

هل نحن إزاء صرامة أخلاقية هناك وميوعة أخلاقية هنا؟ هل نحن، هنا، إزاء أزمة أخلاقية؟ وإذا لم تكن المسألة كذلك، فما هو طابعها، وكيف نفسرها؟

فيما يتعلق، مثلاً، باستقالة نيكسون، لايسع أحد القول أن نيكسون كان ضد الاحتكارات فأقالته، كما أنه لم يكن ضد إسرائيل فتحركت ضده قوة الضغط الصهيونية وأطاحت به. لذا يمكننا القول أن الرأي العام الأمريكي بجماعه، بسائر طبقاته، هو الذي أطاح بنيكسون.

هنا، نحن إزاء مسألة سياسية، مسألة تتمثل بالانجاز البورجوازي العظيم، إنجاز كان صنيع الثورة الفرنسية الكبرى: القومية، ثم سيادة الأمة كتعبير عملي عن القومية، وبالتالي الديمقراطية (وبالتحديد: الديمقراطية البورجوازية) كصيغة تتجلى في إطارها وتفعل هذه الإرادة القومية.

في الولايات المتحدة، رغم أن التكوين القومي فيها، بسبب خلائط الأقوام المتنافرة الي تألف منها شعبها، ليس على درجة التماسك الذي وصلت إليه الأمم الأوروبية الكلاسية، الطاحون الرأسمالي والقوم ـ المحور، القوم الانكلوسكسوني، شكّلا إطاراً لقومية أمريكية أرضيتها ورباطها «الأسلوب الأمريكي في الحياة». هذه القومية الأمريكية، وبالتالي هذه الإرادة القومية الأمريكية، هي التي تشكل لحمة وقوة الرأي العام الأمريكي. وهذا الرأي العام الأمريكي، المُصاغ بورجوازياً، بل والملوث احتكارياً، يبقى مع ذلك فاعلاً في النقطة التي تتقاطع فيها مصالح جماع الطبقات، أي في الشؤون المصيرية، التي تخص حياته المباشرة هو بالذات على الأقل.

من الممكن للاشتراكي، فقط الاشتراكي الذي أنجز بلده ثورة ديمقراطية

بورجوازية، أن ينتقد الديمقراطية البورجوازية، أن يهاجمها، أن يهاجم الدور الذي تلعبه البورجوازيات الاحتكارية في إفساد وتشويه الديمقراطية، أن يدعو إلى تجاوزها. لكنه، عندما يفعل ذلك، وينبغي أن يفعله، فإنما يفعله على هذه الأرضية البورجوازية وبفضلها وانطلاقاً منها، ولولاها ماكان له أن يطمح إلى ديمقراطية أوسع وأعمق وأعدل: الديمقراطية الاشتراكية.

أما الاشتراكي، الذي لم يصنع بلده ثورة ديمقراطية، فإن نقده للديمقراطية البورجوازية يكون إما غبياً أو ماكراً، وذلك لأنه يدين منظومة مايزال بلده، من زاوية التطور التاريخي، دونها بمراحل. وبالتالي فإن الاشتراكية التي يطمح إلى بنائها، إذا افتقرت إلى قاعدة ديمقراطية صلبة، فلن تعود اشتراكية بل «تأخراكية»، وذلك لأن الاشتراكية عندما تُبنى على أرضية وسطوية لايعود يجمعها نسب بالاشتراكية في صورتها الحقة الأصيلة، وذلك لأن الاشتراكية هي، في الأصل، فرع من الديمقراطية والتحقيق الأمثل والأكمل لها. إن اشتراكي البلدان المتخلفة، إذا كان أميناً حقاً للاشتراكية، لايمكنه إلا أن يثمن الانجاز البورجوازي الديمقراطي، وإن كان عليه، وهو الذي يناضل في عصر الإمبريالية، أن يناضل لتجاوزه، تجاوزه بالمعنى الهيغلي، أي أن يحققه ويتخطاه في آن.

في البلدان التي حققت ثورة ديمقراطية بورجوازية، وبالتالي في البلدان التي تلعب فيه الإرادة القومية دوراً حاسماً، ثمة واقعة جلية: جماع الرأي العام، أي الرأي العام في الحالة التي تتقاطع مصالح الطبقات، أقوى من الحكومات. أما في البلدان التي لم تشهد ثورة ديمقراطية، وبالتالي البلدان التي تعيش مرحلة قبل قومية، رغم كل تغن بالقومية، فالحكم فيها أقوى من الرأي العام.

وهذه الحقيقة لاتصدق فقط على البلدان المتأخرة التي لا تتوفر فيها مؤسسات ذات شكل بورجوازي، بل تصدق أيضاً على البلدان المتأخرة التي تتوفر على مؤسسات سياسية ذات شكل بورجوازي (برلمان، أحزاب، صحافة حرة، الخ).، ولكن لأنها لم تصنع ثورة ديمقراطية، لذا تقولبت مؤسساتها

وفقاً للأرضية الوسطوية، فبقيت مجرد أطر فارغة، وبقي الرأي العام كماً هُملاً، وبقيت الانقسامات والخصوصيات والبُنى قبل القومية قائمة، ولم يعد ثمة مجال بالتالي لانبثاق إرادة تكون تعبيراً عن مفهوم سيادة الأمة. ومن هنا، ليس هناك كبير فرق، في عالم تنعدم فيه سيادة الأمة، بين أطر سياسية «ديمقراطية» وأخرى دكتاتورية، بين نظم وكيانات تريد نفسها رأسمالية وأخرى تريد نفسها اشتراكية.

في البلدان المتأخرة، حيث، باسم أممية كونية أو إسلامية، ينتقدون القومية ويدعون إلى صرفها، فإنهم يهاجمون شيئاً لايملكونه. والقومية التي نعني هنا، ليست القومية كشعور متمحور حول السيادة القومية إزاء الخارج فقط، بل كشعور ووعي متمحورين حول سيادة الأمة في الداخل، سيادتها على نفسها.

بقيت كلمة أخيرة لابد من قولها حول القومية الأمريكية: هذا الرأي العام الأمريكي الذي أدان أعمال تجسس حزب أمريكي على آخر ومظاهر فساد لطخت الإدارة الأمريكية في الداخل، هو نفسه الذي يصنع دولة تملك أكبر جهاز للتجسس والإفساد والرشوة والتآمر والقتل والتدمير عرفه التاريخ، جهاز مبثوث في سائر أنحاء المعمورة. هذا الرأي العام الذي تهزه جريمة عادية في الداخل، لايحول دون وقوع جرائم جماعية خارج أمريكا وبأجهزة إبادتها، جرائم أبادت الملايين من الناس: كوريا، فييتنام، لاووس، وأخيراً في وطننا العربي، حيث تهدم أمريكا باليد الإسرائيلية المدن العربية وتحتل الأراضي العربية وتعمل للاحتفاظ بها وتقتل الآلاف من المواطنين وتلص الثروات العربية.

هذا هو وجه «يانوس» الثاني لقومية ذات طابع إمبريالي وعدواني.

السفير

٥ حزيران ١٩٧٤

تصفية آثار العدوان
أم تصفية مستقبل الأمة العربية؟!

أوهام السلام بين العرب وإسرائيل، سواء قبل حرب تشرين أو بعدها، لم تخدع أحداً في إسرائيل، برغم أنها خدعت وتخدع الكثيرين في الوطن العربي. ولأن إسرائيل لم تخدع بهذه الأوهام، خصوصاً بعد حرب تشرين، ولأن ميزان القوى بينها وبين العرب لم يعد كما كان عند هزيمة حزيران، تفعل وكأن الحرب غداً، أما «عرب فورد»، برغم بعض ثرثرة، فيعملون كأن السلم قاب قوسين من جنيف. من هنا، فإن احتمالات المستقبل العربي القريب حُبلى بالمفاجآت بل باعثة على التشاؤم.

في إسرائيل، وخلافاً لكل الثرثرات العربية حول مفاعيل حرب تشرين، لم يرتفع صوت يقول لماذا الحرب، بل لماذا التقصير في الحرب، لم يرتفع صوت يقول لماذا نعتدي على العرب، بل في أي الحدود نعتدي على العرب، وفي أي الحدود نحقق مكاسب من العرب. لذا فإن ركض عرب فورد وراء أمريكا وآمالهم المتسكعة على أبواب مؤتمر جنيف تبدو منذ الآن إضاعة فرص، هدر وقت وتبديد جهد.

إن إسرائيل، التي تستعد للحرب وكأنها واقعة لا محالة، لا تفعل ذلك من قبيل التحسب والاستعداد للاحتمالات الصغرى، بل تفعل ذلكن كما يقول المسؤولون الإسرائيليون بصراحة، لأن الطريق إلى تسوية مايزال مسدوداً: فمن جهة مطامعها بالأراضي العربية(في الجبهات الثلاث، لا في الجبهة السورية فقط) لاتزال كما هي، وبالنسبة للجانب العربي، فإن حرب

تشرين جعلت صعباً أو شبه مستحيل تمرير أي حل لايتوفر على حقوق الحد الأدنى العربية. هذا هو الحائط الذي ترتطم عليه أوهام السلام الخادعة.

من هذه الزاوية فقط ينبغي تفسير التهديدات العسكرية الإسرائيلية لسوريا وكذلك عمليات التعبئة والتدريب على دعوة الجيش الاحتياطي الإسرائيلي. ومع أن احتمالات قيام إسرائيل بمحاولة لضرب القوة العسكرية السورية ليست ضئيلة، إلا أن المغزى الأكثر وضوحاً والأكثر واقعية لهذه التهديدات هو المغزى السياسي، الذي يتلخص في أن إسرائيل لاتنوي، في ظل ميزان القوى الحالي، كما تراه على الأقل، وفي المستوى الحالي «للضغط!!» الأمريكي، العودةإلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ على الجبهة السورية. هذا لايعني بالطبع أن إسرائيل ستعود إلى حدود ٤ حزيران مع مصر، فمشكلة شرم الشيخ، برغم كل التعتيم الاعلامي متعدد الأطراف، الأمريكي والإسرائيلي والمصري، لاتقلّ تعقيداً وصعوبة بكثير من مشكلة الجولان. وإذا كانت إسرائيل تعلن بمزيد من التصميم عن قرارها بالاحتفاظ بهضبات الجولان، فإن تصميمها، فضلاً عن إبقاء القدس عاصمة موحدة لها، على حضور إسرائيلي ما في الأراضي المصرية، تأكيداً وضماناً لحقها في المرور من خليج العقبة، ليس أقل من الأول بكثير. وإذا كان ثمة انطباع بأن مشكلة شرم الشيخ أقل تعقيداً من مشكلة الجولان، فإن هذا الانطباع، الذي خلقته إسرائيل وأمريكا معاً، إنما يستهدف خداع الجانب المصري وتشجيعه على صلح منفرد مع إسرائيل، وبالتالي دق إسفين في التضامن المصري ـ السوري. لكن الوقائع ستبين، إذا افترضنا أن احتمالاً كهذا قد يقع، أنه ما أن يفرط التضامن السوري ـ المصري حتى تجد مصر نفسها في موقف ضعف واضح إزاء إسرائيل، سواء من الناحية العسكرية أو السياسية. وكما أن موالاة النظام الأردني للغرب عموماً ولأمريكا خصوصاً لم يشفع له لدى إسرائيل واحتلت «نصف ممتلكاته»، كذلك فإن موالاة النظام المصري لأمريكا لن تشفع له لدى إسرائيل، فالمسألة هي، أولاً وأخيراً، مسألة ميزان قوى بين مصر وإسرائيل، وإذا اختل هذا الميزان أدنى اختلال، نتيجة فك التضامن مع سوريا،

لصالح إسرائيل فستطلب مايقابل ذلك.

ماذا يعني ذلك؟

ماهي المرامي الأبعد لكل من إسرائيل والإمبريالية الأمريكية؟ طبعاً، هذا الموقف الذي تتخذه إسرائيل يحظى بالدعم الأمريكي، وإلا كيف يمكن أن نفسر تفسيراً مقبولاً هذا السخاء الأمريكي الاستثنائي في دعم إسرائيل. إن المعونات الأمريكية التي قدمت لإسرائيل مع حزيران وبعدها فاقت أضعاف ما قبلها، كما أن المعونات التي قدمت لها مع حرب تشرين وبعدها فاقت بشكل كبير جداً المعونات التي كانت تقدم لها في السابق، بل إن المعونات العسكرية وأنواع السلاح الأمريكية التي قدمت لإسرائيل تفوق ماقدمته أمريكا إلى فيتنام الجنوبية، التي تُعتبر حصن دفاع الإمبريالية الأمريكية في جنوب شرق آسيا. أضف إلى ذلك، وهذا أمر بالغ الدلالة على عمق ورسوخ العداء الأمريكي للأمة العربية، إن هذه المعونات قدمت وتقدم في وقت أصبح فيه «العرب» عرب فورد وأصبحت البداوة البترولية، زبونة أمريكا، تحتل مكانة راجحة في الوطن العربي.

لماذا، إذن، تركل أمريكا هذا الركوع العربي؟

لماذا تصر على ضرب من السحق الكامل للوجود العربي؟

كان باستطاعة الإمبريالية الأمريكية أن تستمر في نهب الثروات العربية بمعارضة عربية أقل حدّة لو أن سياساتها في الشرق الأوسط اتسمت بضرب من الحياد بين العرب وإسرائيل، أو، على الأقل، لو كانت أقل محاباة لإسرائيل. غير أن ما أعطى السياسة الإمبريالية الأمريكية هذا الطابع العدواني الأعتى هو تضافر عاملين: الأول هو دور قوة الضغط الصهيونية في الداخل الأمريكي، الثاني هو الطابع الغانغستري ـ العرقي (لنتأمل الجذور الايديولوجية لمشكلة الزنوج) للسياسة الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط بخاصة وفي العالم الثالث بعامة. ولهذا فإن السياسة الإمبريالية الأمريكية لم تعد فقط معادية لحكم عربي معين، بل معادية للأمة العربية بجمُاعها أيضاً. من الطبيعي أن تكون السياسة الإمبريالية الأمريكية أشد عداء للحكومة العربية الأكثر

وحدوية أو الأكثر راديكالية، إلا أنها تعامل زُبُنها العرب، ونعني الرجعية العربية بمختلف صورها، معاملة تتراوح بين الاحتقار والاستخفاف، فضلاً عن اللصوصية الأشد شرهاً ووقاحة.

إذن، فالعاملان اللذان ذكرنا جعلا السياسة الإمبريالية الأمريكية تتجه إلى استنفاد الثروات العربية والأمة العربية منسدحة في القاع. هذه الحقيقة تلقي أسطع الضوء على التكتيكات الأمريكية منذ حرب حزيران ١٩٦٧ وحتى مابعد حرب تشرين، تكتيكات متغيرة الخطط ولكن ثابتة الأهداف، تتقدم تارة ثم تتراجع أخرى لكن الغاية تبقى ذاتها.

فما هي هذه التكتيكات الخاصة بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي؟

في هذا السبيل، تنطلق التكتيكات الأمريكية من فكرة واضحة: أن الوصول إلى سلام دائم بين العرب وإسرائيل ينبغي أن يتم بعد أو مع وصول العرب إلى حالة نفسية تجعلهم مهيئين، عبر سلسلة من التراجعات والتغييرات في مواقفهم (مواقف الفئات الحاكمة على الأقل) لقبول السلام مع إسرائيل والاعتراف بها، لامجرد الاعتراف الدبلوماسي بل الاعتراف بها كواقع اعتيادي، مثل اعترافهم بتركيا أو إيران. إن اعترافاً كهذا يفترض إيصال العرب إلى حالة نفسية وفكرية تبلغ بهم حداً من اليأس يجعلهم يعتبرون الانتقال من أوضاع مابعد حرب حزيران إلى وضع سلام مع إسرائيل بمثابة خلاص من عبء ساحق. هذه الحالة النفسية، وهي حالة نفسية بالغة أقصى درجات الاستسلام إزاء إسرائيل والإمبريالية الأمريكية معاً، وتحتاج إلى زمن تتحقق خلاله تغيرات جوهرية في الموقف العربي، تقتضي توفير عدد من الشروط، لعل أهمها الأربعة التالية:

١ ـ استمرار دعم إسرائيل عسكرياً واقتصادياً لكي تبقى في مركز قوة يردع العرب عن تكرار تجربة حرب تشرين مرة أخرى.

٢ ـ عزل العرب عن القوى الدولية المساندة لقضيتهم، الاتحاد السوفياتي أساساً.

٣ ـ مرمطة الحل زمنياً إلى أقصى حد، بغية الحصول على سلسلة تنازلات جزئية تتراكم لتشكل في النهاية استسلاماً شاملاً.

٤ ـ تأمين غلبة قوى البداوة البترولية على الشعوب العربية الأقل تأخراً، هذه الغلبة لن تدعم فقط السلطان الأمريكي في الوطن العربي، بل أيضاً، وهذا أمر هام جداً بالنسبة لإسرائيل، ستعرقل احتمالات التقدم العربي بوجه عام.

ماقلناه يلقي ضوءاً على تشبث الإمبريالية الأمريكية بالستاتيكو الذي نشأ نتيجة هزيمة حزيران. لذا ما إن بدا أن حرب تشرين ستغير ذلك الستاتيكو، وقد تعيد ستاتيكو ماقبل هزيمة حزيران، حتى انهمر الدعم الأمريكي الكثيف على إسرائيل بهدف الغاء هذا الاحتمال وتثبيت ستاتيكو هزيمة ١٩٦٧ . طبعاً، إن عرب نيكسون كانوا أجبن وأصغر من أن يطمحوا إلى إقامة ستاتيكو جديد بدلاً من ستاتيكو الهزيمة، كان جل همهم تحريك القضية من جمودها ولفت أمريكا إلى صدق وجدية ركوعهم. لكن هذا القيد السياسي على العمل العسكري، الكارثي عسكرياً والذي أتاح للإسرائيليين فتح الثغرة في الدفرسوار، ألغى بالفعل، في نظر الرأي العام الإسرائيلي والأمريكي على الأقل، الرصيد الذي سجّله العرب في حرب تشرين. أما الأسلاب العربية التي غنمتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ «فستفاوض» إسرائيل حولها من مركز قوة أولاً واستناداً إلى ستاتيكو الهزيمة الذي لم يقلب ولم يمس جوهرياً ثانياً.

في ظل الانكشاف الكبير الذي أصاب العرب (ونقول الكبير لا الكامل، لأن سوريا لم تتخل مجاناً عن الصداقة مع الاتحاد السوفياتي)، أصبحت الإمبريالية الأمريكية الخصم والحكَم. وبالتالي فإن مؤتمر جنيف، في حال انعقاده، واضح الصورة: إن الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل لاتسوّفان فقط في انعقاده، بل سوف تمرمطان العرب عند انعقاده مدة سنتين أو ثلاث سنوات، ثم تخرجانهم منه صفر اليدين أو راكعين. لذا فإن عرب نيكسون،

المشغولون جداً بمؤتمر جنيف، لايثيرون الشفقة فقط بل الضحك أيضاً: إنهم أشبه بأم العروس: فاضية ومشغولة في آن، شغلها فاضي وفاضيها شغال. إن كل الوقائع تقول لعرب فورد أن مؤتمر جنيف عقيم، إن مؤتمر جنيف تيس. لكن عرب فورد يرددون: معلهش، لنحلبه. لقد حلبوا من قبل التيس الأمريكي، كما حلبوا تيوس البداوة البترولية، ولا بأس عليهم إذا تابعوا حلب التيس الإسرائيلي في جنيف.

كيسنجر، الذي يمارس دبلوماسية حاوية، تحل كل شيء ولاتحل أي شيء، يتجه، كما تشير تظاهرات السياسة الأمريكية، إلى حل في الشرق الأوسط على طريق الحل في فيتنام.

فما هو الحل الأمريكي الفيتنامي؟ وكيف سيتجلى في الشرق الأوسط؟

فيما عدا انسحاب عسكري أمريكي معين (ونقول معين لأن الأسطولين الجوي والبحري الأمريكيين معدّان للتدخل في حال هجوم تشنه الفيتكونغ لتحرير فيتنام تحريراً كاملاً) يرمي إلى تلافي الخسائر البشرية الأمريكية، بقي كل شيء على حاله تقريباً في فيتنام الجنوبية.

لاشك أن قوى الفيتكونغ ماتزال كبيرة وموجودة في الأرياف، كما أنها تتجه إلى كسب القوى الاجتماعية والسياسية المتذبذبة، الأمر الذي يفسر تكتيكها طويل النفس، لكن من الواضح أن السلطة الرجعية العميلة للإمبريالية الأمريكية ماتزال قائمة في سايغون. ليس بإمكان أحد القول ماذا سيجدّ غداً في فيتنام، وإن كان تأييد الشعب للفيتكونغ يوفر حظوظاً لانتصارها. أما الحل الأمريكي، كما يبدو حتى الآن، فهو أشبه بحل مُتاركة أبقى الستاتيكو كما هو تقريباً عندما كانت الجيوش الأمريكية تحتل فيتنام.

لسنا هنا بصدد الحديث عن المشكل الفيتنامي، إلا في حدود لفت الأنظار إلى طريقة كيسنجر في حل الأمور، علماً بأن الفارق بين الوضعين، العربي والفيتنامي، جلي، ويتمثل أساساً في أن الفيتكونغ كانت في موقف هجومي، في حين أن العرب في موقف دفاعي. وهذا يعني أنه إذا كان

الستاتيكو الفيتنامي يمثل ضرباً من حل وسط مع عنصر من تراجع أمريكي محدود، إلا أن الستاتيكو الحالي في الشرق الأوسط، الذي تعمل الإمبريالية الأمريكية للحفاظ عليه، هو لصالح إسرائيل والإمبريالية مئة بالمئة. لكن مايجعل الستاتيكو الحالي، الذي لصالح أمريكا وإسرائيل، هشاً هو أننا نواجه إسرائيل (ولو مدعومة من قبل أمريكا) التي يمكن أن ندميها، في حين أن الفيتكونغ كانوا ومازالوا يواجهون أمريكا بالذات ووجهاً لوجه.

بعد أن جردت أمريكا العرب، مصر بالتحديد، من قوة الدعم السوفياتية، وبعد أن اندفع النظام المصري بعيداً وراء أمريكا، أصبح من غير الصعب عليها أن تضع العرب في حالة يمتنع فيها عليهم الخروج من الستاتيكو القائم، اللهم إلا في حالة العودةإلى تكتيك «ما أُخذ بالقوة لايُسترد إلا بالقوة»، على الصعيدين العسكري والسياسي. ماذا تريد أمريكا وإسرائيل أكثر من استمرار الظروف القائمة، أكثر من حالة تحول فيها إسرائيل احتلالها للأراضي العربية إلى ضم فعلي، تجعل العرب يركضون بلا نتيجة وبلا نهاية وراء أمريكا، فترميهم بعجز متزايد عن المواجهة.

كثيرون هم الذين لايولون اهتماماً الآثار المستقبلية للمعركة الراهنة، التي انفتحت منذ حزيران ١٩٦٧ ، من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. لاشك أن الكيفية التي يتم بموجبها انجاز (؟) المهام الراهنة للنضال العربي، وتتمثل أساساً في تصفية آثار العدوان والعودة إلى ستاتيكو ماقبل حزيران ١٩٦٧ ، تحدد إلى حد بعيد آفاق المستقبل العربي. لكن ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن الزمن، في مرحلة مابعد حزيران ١٩٦٧ خصوصاً، يلعب لعبة حاسمة بالنسبة للمستقبل العربي عموماً ومستقبل سوريا خصوصاً ومستقبل مصر بشكل أخص.

كيف؟ ولماذا؟

لنقل، بادئ بدء، إن احتمالات المستقبل العربي (هل يتقدم العرب أم لا؟ هل يتوحدون أم لا) تشغل مكاناً مرموقاً في اهتمام الزعامة الإسرائيلية،

وبالتالي فإنها تعمل على إضعاف حظوظ تنامي القوة العربية، سواء ارتدت شكل تحديث لبني المجتمع العربي أم شكل توحيد للأمة العربية. من هنا فإن إسرائيل، التي تملأ العالم ضجيجاً حول رغبتها في السلام، تعمل على أساس أن الصراع مع العرب صراع تاريخي مرير، لأن الوجودين العربي واليهودي، متعارضان تعارضاً لا مصالحة فيه: مجرد وجود أحدهما يشكل نفياً مطلقاً للآخر.

وإذا كان صحيحاً ماذكره المؤرخ الكبير إسحاق دويتشر من أن النظرية التي تلهم السياسة الإسرائيلية تقول إن أمن إسرائيل يقوم على حرب دورية تنزل بالدول العربية كل بضع سنوات إلى درك العجز، كذلك صحيح أيضاً أن التكتيكات الإسرائيلية، ومن ورائها الإمبريالية الأمريكية، الرامية إلى الحفاظ على هذا الأمن يمكن أن تتخذ، تبعاً للظروف، أشكالاً متنوعة.

والتكتيك الجديد، الذي اكتشفته إسرائيل مع هزيمة حزيران وتمارسه منذئذ، يتمثل في إبقاء الهزيمة أمراً واقعاً يجرجر نفسه لأقصى مدة ممكنة في عملية استنفاد للقطرين العربيين اللذين يشكلان المركز العصبي للوطن العربي: مصر وسوريا. من هنا فإن إسرائيل لم تكن مهتمة بإيجاد تسوية ما مع سوريا ومصر بعد حرب حزيران أو بعد حرب تشرين. لاشك أن رغبتها في إلحاق فعلي للأراضي العربية التي احتلتها بمرور الزمن، الذي يضفي على الإلحاق طابع الأمر الواقع المشروع، يشكل العامل الرئيسي في سياستها هذه، لكن استنفاد مصر وسوريا وإضعاف فرص تقدمهما يكمن في أساس السياسة الإسرائيلية لما بعد حزيران، ولما بعد تشرين أيضاً.

في الفترة السابقة لحرب حزيران كان ثمة انطباع بأن مصر (وكذلك سوريا) تسير، على الصعيد الاقتصادي، في طريق صعود بطيء جداً وشاق جداً. حقاً أن هذا الصعود كان محدوداً لايكاد يتجاوز التزايد السكاني بكثير، إلا أن فرص التقدم لم تكن غائبة واحتمالات المستقبل وآفاقه لم تكن كالحة.

مع الهزيمة، أصبح لامفر أمام سوريا ومصر من تخصيص نصيب متزايد من الفائض الاقتصادي، وهو فائض صغير جداً في الأصل، للتسليح والدفاع. وهذا يعني عملياً توقف التنمية فيهما، وبالتالي سقوط متوسط الدخل الفردي بإطراد. يقيناً أن مسألة التقدم أعمق وأكبر بكثير من مسألة التنمية الاقتصادية وتدني متوسط الدخل الفردي، فالتأخر العربي يجد أسبابه في تضاعيف جُماع بني المجتمع العربي، مع ذلك فإن السير الانحداري لبلد ما من الزاوية الاقتصادية يشكل، في الظروف الدولية القائمة، نذير شؤم بالنسبة للمستقبل. في ظل تفاقم عملية السحق الإمبريالية، وأجلى تظاهراتها تدهور حدود المبادلة، وفي ظل تزايد انفجاري في السكان، يغدو هدر الفائض الاقتصادي لبلد ما بمثابة كربسة على منحدر.

وبالفعل، يقدر مراقبون موضوعيون تناقص متوسط الدخل الفردي، وهو متدن جداً في الأصل، في مصر منذ حزيران ١٩٦٧ وحتى نهاية ١٩٧٤ بحوالي ٢٠ ـ ٢٥ في المئة، وهذا يعني أن التخلف الكفافي يتحول إلى تخلف تسولي. إن الظاهرة الهندية تزحف باتجاه الوطن العربي. ويبدو أن مصر بخاصة، إذا لم تتدارك ذلك قبل فوات الأوان، أي خلال العقد القادم وعلى الأكثر العقدين القادمين، فإنها ستتهند. والمغزى الأبرز للظاهرة الهندية: الامتناع عن التقدم. وكما أن ماضي الهند لم يشفع لها، كذلك ماضي مصر، وما أكثر الثرثرة حوله، لن يشفع لها أن الفقر عندما يهبط دون مستوى معين يعدم الاهتمام بالسياسة، فيصبح بالأحرى دافعاً للإذعان والعزوف لا الثورة، كما أنه يعطي المزيد من الصلابة للبُنى المهترئة المفوتة.

إن الزمن الذي يفوت دون أن تصفى آثار العدوان يلعب ضد مستقبل الأمة العربية. وهذا الزمن الضائع والفارغ الذي انتظرنا ونتنظر وسننتظر خلاله الرحمة الأمريكية هو فرص ضائعة من مستقبل الأمة العربية. لقد ضاعت ثلاث سنوات، منذ إيقاف حرب الاستنزاف حتى حرب تشرين. وها هي سنة أخرى بعد حرب تشرين تضيع، وستضيع سنوات في مرمطات مؤتمر

جنيف. إننا لانقامر على الراهن، بل على المستقبل أيضاً. نحن لانقول أن القطار فات أمتنا، لكننا نقول، بأسى وصراحة، إنه يفوتها. فلنعمل لايقافه، وذلك لأن شعار تصفية آثار العدوان يتحول إلى تصفية لمستقبل الأمة العربية.

هذا الشتاء العربي الطويل، إلى متى سيستمر؟!

السفير

٨ أيلول ١٩٧٤

بعد أربع سنوات من غياب عبد الناصر

في الذكرى الرابعة لغياب عبد الناصر، ما الذي يمكن أن نقوله؟ وما الذي ينبغي أن نقوله؟ بالطبع، هناك الكثير الذي يمكن أن نقوله حول عبد الناصر والتجربة الناصرية. لكن في هذه الظروف بالذات، حيث مازلنا موحلين في هزيمة طويلة جاوزت السبع سنوات (ويبدو أنها تطول)، حيث دخلنا مرحلة يمكن تسميتها بالمرحلة مابعد الناصرية، نرى لزاماً أن نتحدث عن مواقع للناصرية أو جوانب مميزة لها، يبدو الحديث عنها، مجرد الحديث، بمثابة مقارنة بين عصر عبد الناصر وعصر مابعد عبد الناصر. وفضلاً عن ذلك، من المناسب الحديث عما كانته مواقف بعض العرب من عبد الناصر، سواء المواقف الرجعية أو المواقف مافوق اليسارية، وإلى أي حد عرت أو دعمت تطورات مرحلة مابعد عبد الناصر هذه المواقف. سنأخذ بعضاً من هذه المواقع أو المميزات ونتحدث عنها باقتضاب:

كانت الرجعية العربية، فضلاً عن واحدة من منوعاتها: الاقليمية المصرية، ترفع، في الفترة الناصرية بوجه عام وفي مرحلة مابعد الهزيمة بوجه خاص، عقيرتها بالصياح: عبد الناصر هو السبب، هو سبب كل سوء العلاقات بين العربي والغرب، هو الذي يدفع الغرب إلى معاداتنا. إذا زال عبد الناصر ستنتهي المشاكل بيننا وبين الغرب، وستقوم علاقات مفيدة للطرفين.

وفي ٢٨ أيلول ١٩٧٠ غاب عبد الناصر. مع هذا الغياب، لم تطل برأسها كارثة ثبت أنها أسوأ من كارثة حزيران ١٩٦٧ فحسب، بل جاءت ساعة البرهان، أي ساعة فحص منطق الرجعيات العربية أيضاً.

وخلال أربع سنوات خضع منطق الرجعيات العربية للفحص. نتيجة

الفحص كانت مريعة وكارثية. لو أن الرأي العام العربي كان أقوى لاستطاع أن يحاسب المسؤولين عن «التقصيرات» التالية:

- القضاء على إنجازات ناضل الشعب العربي ربع قرن في سبيلها.

- هدر أربع سنوات من حياة الشعب العربي.

- إبقاء الشعب العربي موحلاً في الهزيمة.

- محاولة القضاء على مستقبل الأمة العربية التي وضعت في منحدر سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية.

كان ممكناً للرجعيات العربية، برغم كل الذي اقترفته خلال هذه السنوات الأربع، أن تقدم مبرراً ما لمنطقها ولنفسها لو أن تطور الأحداث جاء مصداقاً لبعض توقعاتها: لقد غاب عبد الناصر، مع ذلك فإن عداء الاستعمار، الأمريكي بخاصة، للأمة العربية لم يتغير تغيراً أساسياً، بل إن دعمه العسكري والاقتصادي لإسرائيل قد تزايد عن ذي قبل، عما كان عليه في المرحلة الناصرية.

والمعونات الأمريكية المقدمة إلى إسرائيل، خلال حرب تشرين وبعدها، شاهد لايُدحض على هذه الحقيقة.

لاشك أن عبد الناصر، بمحاولته الدائبة إخراج العرب من المحارة الاستعمارية، قد أجج حقد الاستعمار، لكن عبد الناصر لم يكن أكثر من رمز للأمة العربية وأداتها في تأكيد وجودها وتحقيق تقدمها ووحدتها. وهذا يفسر لماذا بقي عداء الاستعمار للعرب بعد وفاة عبد الناصر. إن عناصر عداء الإمبريالية للأمة العربية أعمق بكثير وأبعد بكثير من مسألة كراهيته لعبد الناصر. كل مافي الأمر أن الإمبريالية، مستغلة غباء السياسة العربية، عدلت بعض التعديل تكتيكاتها في محاولة لايقاع هزيمة بالأمة العربية، هزيمة مقسطة، ولكن نهائية وساحقة. إن هوى الشخبوطية العربية أمريكي، لكن هوى أمريكا إسرائيلي، وهنا مأزق الرجعية العربية ومقتلها أيضاً.

العرب أصحاب الهوى الأمريكي يتناسون (ويريدون للشعب العربي أن

ينسى) تاريخ الاستعمار مع الأمة العربية، أو، على الأقل، تاريخ ربع القرن الأخير. ما مغزى ربع القرن هذا؟.

في عصر الإمبريالية، لاتمثل الناصرية شيئاً آخر سوى محاولة أمة مفتتة، راكعة، مسحوقة، منهوبة، العودة إلى وضع طبيعي، العودة إلى مسرح التاريخ. إنها المحاولة الأخيرة للأمة العربية في سبيل الانتقال من كونها مجرد سماد للتاريخ إلى علة فاعلة فيه، فيما يتعلق بمصيرها هي على الأقل. عبد الناصر عمل في هذا الاتجاه ولأجل هذا الهدف: هذا هو كل «الذنب» الذي «اقترفه».

لنقل بشكل أكثر تحديداً وتشخيصاً (وهذا قد يبعث الشماتة أو الارتياح لدى اليمينيين والفوق يساريين): إن عبد الناصر، في البداية على الأقل، ليس هو الذي عادى الإمبريالية، بل بالأحرى أن الإمبريالية هي التي عادته. اليميني قد يجد في هذا الكلام تبريراً لمواقفه. أما الفوق يساري فيعتبره تأكيداً لاتهاماته لعبد الناصر. إن الاثنين، وكليهما غارق في ذاتية فصامية، يجهلان أو يتجاهلان أن السياسة ليست نوايا ذاتية، بل علاقات موضوعية. لذا فإن الاستعمار، برغم مواقف عبد الناصر الدفاعية من الناحية السياسية، وبخاصة في الفترة التي سبقت حرب حزيران ١٩٦٧ ، لم يؤخذ بهذه المواقف الدفاعية، وذلك لأنه يعرف خطورة المشروع الناصري وتأثيره على مصالحه، فخاض ضده، في طول الوطن العربي وعرضه، خلال الفترة الناصرية كلها تقريباً، حروباً متعددة الأشكال، ليس الشكل العسكري أكثرها شراسة. هذه الحقيقة تصدق أيضاً على موقف إسرائيل من عبد الناصر: في ظل ميزان القوى العربي والدولي (والتشديد هنا على الدولي)، كان موقف عبد الناصر دفاعياً من إسرائيل، وبالتالي لم يرفع شعار تحرير فلسطين. إلا أن إسرائيل، على العكس، قد رفعت على الدوام شعار «تحرير» العرب من عبد الناصر. إسرائيل تميز بين الأقوال والأفعال، بين الذاتي والموضوعي، لذا كانت تزن بانتباه المشروع الناصري بوجه عام والمشروع الناصري الوحدوي بوجه خاص.

إذن، يكفي أن ندافع عن وجودنا حتى ننال عداء الإمبريالية. من هنا فإن مجال مناورة العرب أصحاب الهوى الأمريكي مجال ضيق: إما أن يركعوا، ويركّعوا الأمة معهم (وشروط ذلك قاسية وكثيرة، مرفوضة بداهة من قبل الأمة العربية)، وإما أن يدافعوا عن وجودها وكرامتها. عبد الناصر لم يفعل أكثر من ذلك. أما من يفعل أقل من ذلك فلن يكون مصيره أقل تعاسة من مصير نوري السعيد.

الموقف الثاني الذي يذكّرنا بنفسه بقوة اليوم، بعد أربع سنوات من غياب عبد الناصر، هو موقف النزعة الفوق يسارية (أو نزعة الولدنة اليسارية) من عبد الناصر، وبخاصة بعد هزيمة حزيران.

لنضرب صفحاً عن اتهام أكثر من متهافت، أطلق ضد عبد الناصر مع الانفصال، يتلخص في اتهامه بالتواطؤ مع أمريكا لاجهاض الثورة العربية أو لجمها، وهو اتهام ذو منطق سكيزوفريني «يتعمق» في «التحليل» ليصل إلى استنتاجات تشبه الأطروحات الباطنية (أي تجعل الظاهر مجرد واجهة لتمويه حقيقة الباطن) في تصور التاريخ، ولنأخذ اتهامين رئيسيين: الأول أطلق قبل هزيمة حزيران وساهم في دفع مصر وسوريا إليها، والثاني أطلق قبل الهزيمة واستمر بعدها حتى وفاة عبد الناصر.

الاتهام الأول يتلخص في أن عبد الناصر، بسياسته «الانتهازية» إزاء إسرائيل، قد جمد قضية تحرير فلسطين، وبالتالي فإن ذهابه سيزيل عقبة رئيسية من طريق التحرير. وعندما نزلت بالعرب هزيمة حزيران، قالوا: فليكن، لتنزل بنا هزيمة عسكرية، فمن هذه الهزيمة سيتعلم العرب دروساً للنصر كما أنها ستشكل بؤرة لثورة عربية جديدة، جذرية وشمولية. من الهزائم تولد الثورات، ومن الكوارث تولد النهضات.

جاء آخرون دفعوا الاتهام الأول إلى نهاياته القصوى، ففرخ اتهاماً آخر أو تحليلاً آخر ملخصه: إن عبد الناصر يستقطب ولاء الجماهير العربية، الأمر الذي يمنع نشوء يسار حقيقي جماهيري. لذا فإن زوال عبد الناصر، وبخاصة في الأزمة الطاحنة التي تعانيها الأمة العربية، سيفتح الطريق واسعاً أمام نشوء

اليسار المنشود. إن زواله سيجعل المعركةأسهل وأوضح، إذ ترى الجماهير قائدها الحقيقي، ممثلاً بقواه اليسارية.

لسنا بصدد تقديم تفنيد تفصيلي لوجهات النظر هذه الفوق يسارية. غرضنا الآن أبسط: بيان حسابات كل من القرايا والسرايا بعد مضي أربع سنوات من غياب عبد الناصر أو سبع سنوات ونيف من هزيمة حزيران، أي بيان فيماإذا كان تطور الواقع الملموس، بعد كل هذه المدة، قد جاء مطابقاً للرغبات الفوق يسارية!

لقد غاب عبد الناصر. وغيابه، الذي كان الشعور الفوق يساري يتوهمه ممهداً ودافعاً لصعود عربي في طريق تحرير فلسطين، يبدو الآن، على الطبيعة وعياناً، وكأنه إزالة حجر كان يشكل دعامة توقف الانحدار نحو الأسوأ. نتائج حرب حزيران، التي كانت تتمناها وتدعو إليها النزعات الفوق يسارية، كانت بالطبع تقهقراً إلى وراء في الصراع العربي - الإسرائيلي: القضية الفلسطينية تتراجع ولاتتقدم سواء على صعيد السياسة أو على صعيد الأرض. إسرائيل تنال مايشبه الاعتراف الواقعي الصامت، من الزاوية السياسية. إلى الأراضي التي احتلها اليهود في العام ١٩٤٨ انضافت أراض جديدة احتلتها إسرائيل العام ١٩٦٧ (الضفة الغربية + قطاع غزة، فضلاً عن أراض سورية ومصرية)، وهي تعمل جهاراً على تهويدها مع مرور الزمن. هزيمة العام ١٩٦٧ ، بعد سبع سنوات ونيف، لم تولد ثورة، والكارثة لم تولد نهضة. على العكس، إن خط التطور العربي، برغم حرب تشرين، يسير في خط تراجعي وانحداري: الإمبريالية تعود من الباب العريض على ظهر حصان، القوى الاجتماعية والسياسية الأكثر محافظة والأكثر تأخراً تكسب مزيداً من المواقع في الوطن العربي، البلدان العربية الأكثر تأخراً والأشد رجعية ترجح وتغلب، التخلف العربي لايتراجع بل يتقدم، التخلف الكفافي يتحول في أكثر من قطر إلى تخلف تسولي، طوفان المداخيل البترولية يعاد إلى البلدان الإمبريالية بدلاً من توظيفه في الأقطار العربية شديدة الحاجة إلى رساميل للتوظيف.

هذه الهزيمة الطويلة، رغم كل إيجابيات حرب تشرين، لم تشكل بؤرة أو موقداً لثورة عربية عامة وشمولية، ذلك لأن مسألة الانفجارات الثورية الحقة أعمق بكثير من أن تكون مجرد رد فعل غاضب على هزيمة أو كارثة نزلت بالأمة. في هذا العصر، عصر الهيمنة الإمبريالية المتزايدة، أصبح واضحاً أن مسألة إطلاق ثورة راديكالية إنما يتوقف، في التحليل الأخير، على الوعي بمعناه الواسع، وعي يتملك كتلة الأمة فيجعل رؤيتها، الإيجابية والتفصيلية، مطابقة لحاجات تقدمها.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى، إذا كان الشعور بمرارة الهزيمة يوفر أحد الشروط الأولية للتحرك الثوري، إلا أن هذا الشعور إذا تعدى ذلك إلى ضرب من شعور بالانسحاق فإنه يكون بالأحرى عامل يأس وعزوف لاعامل تحريك وتثوير.

والحال أن كتلة الشعب العربي، بعد هزيمة حزيران، لم تكن تملك هذا الوعي المستند، بالطبع، إلى إيديولوجيا حديثة وراديكالية. ثانياً، أن هزيمة حزيران دفعت بالشعب العربي إلى أبعد من الشعور بالمرارة، إلى شعور ما بالانسحاق. أضف إلى ذلك أن مهمة استعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران، أو تصفية آثار العدوان حسب عبارة عبد الناصر، أضعفت إلى حد بعيد التناقضات الداخلية، وأن الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي استنفد ويستنفد الطاقات النضالية التي كان ممكناً أن تصب في صراع داخلي يتجه إلى تغيير البُنى العربية المتآكلة المفوتة التي تشكل جذر الهزيمة. وأخيراً، جاءت حرب تشرين، رغم كل الفوائد التي قدمتها للشعب العربي، فأعطت بعض زخم لقوى التأخر اليمينية العربية، زخم لم يلبث، لحسن الحظ، أن تبدد بسبب ركوع هذه القوى أمام الإمبريالية الأمريكية.

إن سير التطور الواقعي لم يكذب فقط الأطروحة الفوق يسارية حول ديالكتيك «هزيمة ـ ثورة» أو «كارثة ـ نهضة»، بل كذب أيضاً مزاعمها حول صعود يسار عربي بعد غياب عبد الناصر. النزعة الفوق يسارية كانت تصور

الجماهير العربية حبيسة وراء باب يسده عبد الناصر، فما أن ينفتح هذا الباب حتى تندفع هذه الجماهير في طوفان ثوري يشبه أكتوبر الروسي.

رحل عبد الناصر منذ أربع سنوات. وبدا واضحاً أن الباب الذي كان يسده هو الباب الذي كانت تقف وراءه أعتى قوى التأخر والجهالة في الوطن العربي. أما العصب الفوق يسارية فلم تستطع ليس فقط أن تكون وريثة الناصرية، بل عجزت أيضاً، لأسباب عديدة أولها أنها مصابة ليس فقط بحيدان في الوعي بل بفصام في الوعي، حتى عن إقامة حوار مع الجماهير، سواء الجماهير الشعبية أو جماهير المثقفين. إن نزع الناصرية لصالح قوى التأخر اليمينية العربية يلقي ضوءاً على هذه الحقيقة: لقد كان وعي عبد الناصر، رغم قصوره النسبي، أعلى من الوعي الوسطي العام للشعب العربي بوجه عام وللأنتلجنتسيا العربية بوجه خاص.

الأمر الثالث الذي قفز إلى الذاكرة بقوة أشد اليوم، بعد أربع سنوات من غياب عبد الناصر، هو التكتيكات الحصيفة والواقعية الثورية التي صاغها في معركة تصفية آثار العدوان، وبالمقابل التكتكات الخرقاء والانهزامية التي اتبعت في الفترة البعد ناصرية، تكتكات تعكس، من جملة ماتعكس، التأخر المأساوي في السياسة العربية الراهنة ولاعقلانيتها.

لم يتجل الإصرار الثوري لعبد الناصر بقدر ما تجلى في موقفه بعد الهزيمة. فما أن التقط أنفاسه عبر التحرك الجماهيري في ٩ و ١٠ حزيران، وعلى دماء وأنقاض الهزيمة، وقف ليعلن بعد شهر ونيف من الهزيمة، في ٢٣ تموز ١٩٦٧: «إن هدفنا المباشر لاينبغي أن يكون إزالة آثار العدوان فحسب، بل أيضاً حماية نظامنا الثوري وتدعيم حركة الثورة العربية». هنا، كان عبد الناصر يعلن: لاتراجع أمام الإمبريالية ولا الرجعية.

عندما فشلت الإمبريالية الأمريكية، بسبب من تدخل الجماهير في ٩ و ١٠ حزيران، في إسقاط عبد الناصر من خلال الهزيمة العسكرية، اتجهت إلى وضعه في حالة عجز، فصاغت جملة تكتيكات هدفها تعفين الوضع العربي

وصولاً إلى إسقاطه كلياً لصالحها. في مواجهة ذلك، صاغ عبد الناصر عدداً من التكتيكات الرئيسية والثانوية.

إن عبد الناصر، الذي كان يعرف أن الهدف البعيد للعدوان هو القضاء على احتمالات النهضة العربية وأن تجربة ١٩٥٦ هي غير تجربة ١٩٦٧ لأن أمريكا وراء الأخيرة، حدد الحلقة المركزية في معركة تصفية آثار العدوان بشعاره الشهير التالي: «ما أُخذ بالقوة لايُسترد إلا بالقوة». لذا باشر على الفور بإعادة بناء الجيش المصري. في عملية البناء هذه تحددت الحلقة الرئيسية الثانية في صورة تدعيم وتعميق التحالف المصري ـ السوفياتي.

وبالفعل، لوحظ أن التعاون المصري ـ السوفياتي، الذي كان يتنامى منذ أوائل الستينات وأخذ يتعمق في أواسطها، شهد نمواً منهجياً وسريعاً وعميقاً في مرحلة مابعد الهزيمة بحيث تحول إلى تحالف جدي. كذلك ما إن لملم عبد الناصر قواه العسكرية حتى دخل حرب استنزاف مع إسرائيل كانت، في مراحلها الأخيرة بخاصة، بمثابة حرب تشرين مصغرة، هزت هستريا الصلف الإسرائيلي، وأخيراً دفعت بالعالم، كما ذكر ناتنغ واعترف كيسنجر، إلى شفا حرب عالمية ثالثة.

مع هذين التكتيكين الرئيسيين مارس عبد الناصر تكتيكات مساعدة أو ثانوية، منها:

ـ العمل على كسب الرأي العام الدولي.

ـ تجميع مايمكن تجميعه من الطاقات العربية (لكن ليس على حساب حركة الثورة العربية).

ـ المناورة مع أمريكا بهدف إحداث تناقض ما أمريكي ـ إسرائيلي. والمناورة الناصرية هنا ينبغي أن تفهم في معناها الهجومي والتراجعي في آن، ذلك لأن عبد الناصر كان، مثلاً، يتجه، في المرحلة الأخيرة بخاصة، إلى تحريك الجماهير العربية ضد المصالح الأمريكية في الوطن العربي. وكان

تصريح محمود رياض، قبيل وفاة عبد الناصر، عن استخدام البترول العربي في المعركة، الارتسام الأول لاتجاه عبد الناصر هذا.

هنا، ينطرح السؤال التالي: كيف ولماذا قبل عبد الناصر مبادرة روجرز؟!

إن قبول عبد الناصر مبدأ التباحث حول مبادرة روجرز إنما ينطلق من المبدأ التكتيكي الثانوي الذي ذكرنا، تكتيك المناورة مع أمريكا. يستطيع المرء أن يرفض هذا التكتيك باعتباره غير ذي جدوى بالنسبة لجوهر المعركة، إلا أنه لايستطيع، في السياق الذي تم فيه، أن يعتبره خطأ أنزل ضرراً بمعركة تصفية آثار العدوان. لماذا؟

إن عبد الناصر، في الوقت الذي قبل فيه مبادرة روجرز، كان يقدّر أن فرص نجاحها لاتتعدى ١ في المئة. وهذا بحد ذاته تقييم لقيمة المبادرة ولمدى اعتماده عليها بالنتيجة، كما يعني أنه يعتبر هذا التكتيك أقل من ثانوي، ذلك لأن الحلف الأمريكي ـ الإسرائيلي يشكل صلب الستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. من هنا، فإن عبد الناصر، في الوقت الذي فتح الباب للإحتمالات الصغرى، أي احتمال الـ ١ في المئة (مبادرة روجرز)، ازداد تمسكاً بالاحتمالات الكبرى، أي احتمال الـ ٩٩ في المئة (التحالف المصري ـ السوفياتي).

في المرحلة البعد ناصرية لم يعد ثمة تكتيكات بل تكتكات فحسب، نعيش مناخها الساذج والمتأخر الآن. لذا لسنا بحاجة لحديث مفصل عنها. حسبنا التنويه بخطوطها الرئيسية:

تكتيك عبد الناصر الثانوي أصبح تكتكة رئيسية: سياسة الركض وراء أمريكا أصبحت الحلقة الرئيسية في التكتكات. التحالف العربي ـ السوفياتي لم يخفض فقط إلى مركز ثانوي، بل ألغي وحُوّل إلى تناقض عدائي إرضاء لأمريكا. ركزوا همهم في الـ ١ في المئة الأمريكية وداسو على الـ ٩٩ في المئة السوفياتية. ألغي تكتيك ما أُخذ بالقوة لايُسترد إلا بالقوة. لقد فُرضت حرب

تشرين فرضاً، إلا أنهم استطاعوا، بالقيد السياسي الكارثي على الجهد العسكري، أن يلغوا إيجابيات حرب تشرين. ها نحن نعود إلى مرحلة ماقبل حرب تشرين، مرحلة الاسلم واللاحرب، حيث يمتزج الاحتضار بالتعفن.

مع ذلك كله لن تنطفئ جذوة المقاومة العربية، والتقليد النضالي الناصري ضد الإمبريالية لن يموت.

السفير

٢٨ أيلول ١٩٧٤

في الذكرى الأولى لحرب تشرين

ـ ١ ـ

لتقييم حرب تشرين ومفاعيلها، في ذكراها الأولى، لايكفي الحديث عنها هي وحدها. فهي ليست واقعة مفردة، مقطوعة عما سبقها ومستقلة عما لحقها، بل هي مجرد حلقة في سلسلة طويلة من الأحداث، تمتد، على الأقل، من هزيمة حزيران وصولاً إلى فك الارتباط على الجبهتين المصرية ثم السورية، فإلى عودة إلى حالة اللاسلم واللاحرب، مروراً بإعادة بناء الجيش المصري، ثم بحرب الاستنزاف (التي استمرت سنة ونصف السنة تقريباً)، ثم بسياسة مابعد حرب الاستنزاف، سياسة الركض وراء أمريكا (التي استمرت ثلاث سنوات ونيف). إن وضع حرب تشرين في إطارها السياسي بخاصة، وبالتالي فهم الخلفية السياسية لهذه الحرب، يفسران لنا ليس فقط الجذور السياسية لأخطاء فادحة ذات طابع عسكري في حرب تشرين، بل يفسران لنا أيضاً لماذا لم تشكل هذه الحرب خطوة حاسمة في طريق تصفية هذه المعركة وصولاً إلى العودة إلى ستاتيكو ما قبل هزيمة حزيران.

لذا سنجيب على الأسئلة الآتية:

١ ـ ماذا جرى قبل حرب تشرين، في الفترة الناصرية أولاً، ثم في الفترة بعد الناصرية ثانياً؟

٢ ـ لماذا وكيف حرب تشرين، وما مجرياتها الرئيسية؟

٣ ـ ماذا حدث خلال السنة التي تلت حرب تشرين؟ وما الذي ينبغي أن يحدث وصولاً إلى تصفية كاملة لآثر العدوان؟

عندما قطعت جماهير ٩ و ١٠ يونيو طريق الاستسلام أمام إسرائيل والإمبريالية الأمريكية، وفي مواجهة الميزان الجديد للقوى في المنطقة، الذي انقلب لصالح الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل، اتجه عبد الناصر، الذي استوعب مغزى التجربة العربية مع الإمبريالية ومع إسرائيل، إلى إعادة بناء الجيش المصري، فميزان القوى الذي انقلب بقوة السلاح لصالح أمريكا وإسرائيل لايمكن أن يعود إلى غير صالحهما إلا بالقوة أيضاً. وفي هذا السبيل، وبعد تصفية المشير عامر وفريقه، أعاد عبد الناصر ليس فقط بناء وتسليح الجيش المصري بمعونة الاتحاد السوفياتي، بل أيضاً أعاد للجيش كيانه كمؤسسة[١] ذات مهمة قتالية أولاً وحدّثه بشرياً بإدخال عشرات الآلاف من المثقفين إليه ثانياً.

مع عملية بناء الجيش المصري، كجزء منها وبصورة متوازية ومتناسبة مع صعودها، بدأ الجانب المصري أولى أعماله القتالية ضد إسرائيل، وكانت معركة ٨ أيلول ١٩٦٨[٢] علامة هامة في تطور المواجهة العربية -

---

١ - في عهد عبد الحكيم عامر (الشخص الثاني في النظام، والذي لم يكن أقل قوة بكثير من ناصر، وفي فترات معينة كان أقوى منه)، لم يكن ثمة جيش مصري كمؤسسة. أن تخلف عامر وتقليديته قد انعكس سلبياً على جماع البنية العسكرية المصرية، وبالتالي فإن هذه البنية، في ظل عامر وفريقه، كانت أكثر تخلفاً بكثير من البنية السياسية للنظام المصري، بل يمكن القول أنها أكثر تأخراً من بنية بعض البنى التقليدية العربية.

٢ - لاشك أن علائم استمرار المقاومة قد تجلت بعد شهر فقط من هزيمة حزيران. ففي ٨ تموز نشبت معركة رأس العش، في ١٤ تموز أطلقت القوات المصرية النار على قوارب للعدو الإسرائيلي وأسرت جنديين من بحارتها، وفي ٢١ تشرين أغرقت زوارق الطوربيد المصرية الباخرة «أيلات» بالقرب من بور سعيد.
أما معركة ٨ أيلول ١٩٦٨ فكانت قتالاً عنيفاً بالمدافع على طول جبهة قناة السويس مع العدو الإسرائيلي، تم فيها تدمير ١٤ دبابة للعدو في موقع واحد. وقبل الجانب المصري وقف إطلاق النار على أساس شرطين: الأول عدم تعزيز الخط الدفاعي الأول للعدو. والثاني، الاحتفاظ بحق الدفاع الوقائي ضد الوحدات المعادية التي تطلق النار على المدنيين.

الإسرائيلية، علامة على أن القوة القتالية المصرية قد وقفت على قدميها، وأنها، حسب عبارة الفريق محمد فوزي، قد انتقلت من مرحلة الصمود إلى مرحلة الردع، أو مرحلة «الدفاع الوقائي الجديد». ولم تلبث أمريكا أن صعّدت الموقف، فبالإضافة إلى المئة دبابة التي وصلت إلى موانئ إسرائيل بعد عشرة أيام من تلك المعركة، عقدت بعد شهر مع إسرائيل صفقة لبيعها ٥٠ طائرة فانتوم.

لاشك أن عبد الناصر عمل كثيراً، في هذه المرحلة، على الجبهة السياسية: قبول قرار مجلس الأمن، محادثات مع يارينغ لتطبيق قرار مجلس الأمن، حوار مع أوروبا الغربية عموماً ومع فرنسا خصوصاً، الخ، لكن العمل السياسي الأكثر أهمية وحسماً كان تعميق التحالف المصري ـ السوفياتي، تعميقاً شهد أجلى وأعظم تظاهراته، بعد زيارة عبد الناصر الشهيرة إلى موسكو في كانون الثاني ١٩٧٠ ، في موافقة الاتحاد السوفياتي، بعد الغارات الإسرائيلية في العمق المصري، على إقامة منظومة كاملة للدفاع الجوي خلال أربعين يوماً، منظومة لم يقم مثلها لفييتنام الشمالية، منظومة «حققت أخطر ضربة في سياسة الضغط العسكري على إسرائيل وأمريكا».

لقد كان عبد الناصر يرفض الثنائية المصطنعة: إما حل سياسي وإما حل عسكري، وذلك لأن كل تسوية ليست، في آخر تحليل، سوى حصيلة لميزان قوى مستقر يئس أحد الطرفين من تعديله لصالحه. وبالتالي فإن عبد الناصر كان يرى أنه مابقي واقفاً عند حدود مطالب الحد الأدنى العربية، وما دامت التحالفات العربية الدولية قائمة ومصانة، ومادام الجهد العسكري مطروحاً كوسيلة لتعديل ميزان القوى الذي لصالح إسرائيل، يصبح العمل السياسي في كل أشكاله (لا المناورات فقط) بمثابة جبهة إضافية ضد العدو. بالمقابل، فإن العمل السياسي، عندما لايكون اختياراً لاحتمالات حل يعبر عن ميزان للقوى ليس في صالح العدو، أو عندما لايصب في عملية تعديل ميزان القوى، يصبح إما مضيعة للجهد أو تسليماً بميزان القوى الذي لصالح العدو.

إن حرب الاستنزاف، التي استمرت سنة ونصفاً تقريباً، بدءاً من آذار

١٩٦٩ حتى تموز ١٩٧٠ ، لاتزال حتى الآن شبه مجهولة القيمة، من الناحيتين السياسية والعسكرية، من قبل الرأي العام العربي. فهي مجرد تراشق بالمدفعية من على ضفتي قناة السويس، بل ثمة مايشبه مؤامرة صمت، بعد نزع الناصرية، لطمسها أو التهوين من شأنها. وعملية الطمس والتهوين هذه تشكل جزءاً من خط الركض وراء أمريكا من جهة، ومن جهة أخرى جزءاً من محاولة تصوير حرب تشرين، لاحتكار رصيدها لصالح الركض وراء أمريكا، وكأنها حدث مفرد واستثنائي في طريق تصفية آثار العدوان.

من الزاويتين العسكرية والسياسية، كانت حرب الاستنزاف عملاً حربياً محدوداً محكوماً بمدى تقدم وتوسع القوى العسكرية المصرية وبمدى تفوق قوى العدو الإسرائيلي العسكرية، غايته إجراء تعديل تدريجي في ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي (وهو الميزان الذي طبش لصالح إسرائيل والإمبريالية الأمريكية ضد مصالح الأمة العربية بنتيجة حرب حزيران) وصولاً إلى تسوية تحفظ، في هذه المرحلة، حقوق الحد الأدنى العربية. ولأن شكل حرب الاستنزاف هذه قد أملاها ميزان القوى المصري ـ الإسرائيلي آنذاك، وهو ميزان أصبحت حدود اختلاله لصالح إسرائيل مواتية لدخول مصر مرحلة دفاع وقائي، أي مرحلة أصابت فيها القوى العسكرية المصرية تقدماً يمكنها من أن تردع هجوماً إسرائيلياً شاملاً على غربي قناة السويس (لكن من دون أن تبلغ مرحلة تمكنها من شن حرب شاملة ضد العدو الإسرائيلي في شرقي القناة)، لذا كان طبيعياً أن تتحول هذه الحرب إلى حرب شاملة عندما تعجز حرب الاستنزاف هذه عن إجبار العدو الإسرائيلي بالتدريج على القبول بشروط الحد الأدنى العربية. وبالفعل، فإن عبد الناصر كان اتخذ قراراً بالحرب الشاملة، ووضعت الخطط اللازمة، التي استُخدمت كما هي تقريباً في حرب تشرين. وبعد وفاة عبد الناصر، كان الفريق الناصري، في مجلس الدفاع الأعلى، قد «فوّض الفريق محمد فوزي إصدار الأوامر لمجرد توفر الاستعداد الكامل، طبقاً لخطة وضعها العسكريون المصريون والسوفيات للعبور واحتلال خط بارليف والتقدم إلى الممرات. وحدد الفريق محمد فوزي

ساعة الصفر يوم ٢٩ أيار ١٩٧٠ ، لكن السادات نجح يوم ١٣ أيار بتصفية هذا الفريق».

لسنا الآن بصدد تقديم تحليل وعرض لأحداث حرب الاستنزاف وتصاعدها وآثارها، حسبنا الآن التنويه ببعض ما هو رئيسي في مفاعيلها السياسية، مفاعيل كانت تقرض، من زاوية سياسية، آثار هزيمة حزيران. وبالمقابل فإن مفاعيلها العسكرية لم تكن غير ذات بال على إسرائيل. وإذا كان العامل السياسي، أي استعادة عبد الناصر مواقعه العربية تدريجاً، هو الذي دفع الإمبريالية الأمريكية إلى خوض، من وراء إسرائيل، حرب الاستنزاف بمزيد من الإصرار والحدّة، تجلى على الأخص في صفقة طائرات الفانتوم، وتحريضها المباشر لإسرائيل على ضرب العمق المصري[1]، فإن المفاعيل العسكرية والسياسية والنفسية لحرب الاستنزاف جعلت المزيد من الأصوات النافذة في إسرائيل ترتفع مطالبة بحرب شاملة ضد مصر جواباً على حرب الاستنزاف المصرية. وفي كل الأحوال، فإن إدخال الطيران الإسرائيلي في المعركة بصورة هجومية مباشرة، في الأشهر الثلاثة الأخيرة

---

١ - في كتاب «إنشاء وتطوير سلاح الطيران الإسرائيلي» يذكر الكاتب الإسرائيلي «زئيف شيف» مايلي: «في كانون الأول ١٩٦٩ ، بعد وصول طائرات الفانتوم الأولى، أصبح هناك جو سياسي ملائم لعمليات قصف العمق المصري، وزاد اهتمام الولايات المتحدة بما يحدث في الشرق الأوسط... وقال خبراء وزارة الخارجية الأمريكية أن حاكم مصر، ناصر، قد استفاق من جديد، وأثبت مرة أخرى قدرة على الحياة غير عادية، بالرغم من الضربات التي كالتها له إسرائيل، ونجح في جمع الدول العربية في مؤتمر قمة، وبدأ يفتح لنفسه موارد اقتصادية جديدة، وفي كل البلدان كان ثمة إحساس باتجاه نحو الراديكالية.. وحاولت الولايات المتحدة أن تهدئ الدول العربية المعتدلة بالوثيقة المؤيدة للعرب (كذا) التي قدمتها أثناء محادثات الدول الأربع الكبرى.. وبالنسبة لناصر، كانت تود أن تراه مضروباً من جديد.. وقد قال أحد رؤساء شعب وزارة الخارجية الأمريكية، كما لو كان الحديث صدفة، لأحد رفاقه في الخارجية الإسرائيلية، أثناء حفلة كوكتيل في واشنطن، أن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض النشاط الإسرائيلي ضد اللبنانيين والأردنيين، لكنها لم تقل شيئاً على الإطلاق بشأن عمليات القصف ضد مصر».

بخاصة من حرب الاستنزاف، والتهديدات الأمريكية بحرب عالمية ثالثة، جاءت كمحاولة، فاشلة بالطبع، لايقاف حرب أخذت تأكل رويداً رويداً، وأن يبطء وخسائر باهظة، ولكن بمنهجية، مكاسب إسرائيل السياسية والعسكرية من هزيمة حزيران، وأخذت تقلب تدريجاً أيضاً ميزان القوى لغير صالح إسرائيل والإمبريالية الأمريكية في المنطقة.

يمكن تلخيص ماهو رئيسي من المفاعيل السياسية والعسكرية لحرب الاستنزاف بالآتي:

١ ـ إن حرب الاستنزاف، التي بدأت كعملية دفاع وقائي ضد تحصينات خط بارليف (الذي أراده موشي دايان حدود إسرائيل الجديدة)، بتهديمها معظم تحصينات هذا الخط، وبإجبارها إسرائيل بالتالي على نقل الجزء الأساسي من قوات الخط الدفاعي الأمامي مسافة ١٥ كيلو متراً إلى الوراء، كي تصبح بعيدة عن المرمى المباشر للمدفعية المصرية، إنما سهلت في حدود كبيرة عملية العبور. وعلى هذا يمكن القول أن حرب الاستنزاف، من هذه الزاوية، كانت الحلقة الممهدة لحرب تشرين، بل يمكن القول أن حرب تشرين لم تكن، على الأرجح، ممكنة من دون الأولى.

٢ ـ مع هذه الحرب ومن خلالها بلغ التحالف المصري ـ السوفياتي درجة من الجدية لم يصل إليها من قبل. فالاتحاد السوفياتي لم يعد فقط تسليح الجيش المصري بالمستوى الذي كان عليه عشية حرب حزيران، بل ضاعف مجهوداته في تدريب وتحديث الجيش المصري، كما أنه أقام، كما ذكرنا، منظومة دفاعية، بأطقمها العسكرية السوفياتية، كانت عملياً تعني انغمار الاتحاد السوفياتي مباشرة في معركة تصفية آثار العدوان. قبل هزيمة حزيران كان الاتحاد السوفياتي خلياً من أي التزام دفاعي عسكري مباشر عن مصر، مع حرب الاستنزاف خاض الاتحاد السوفياتي المعمعة.

٣ ـ بسبب حرب الاستنزاف وتحت ضغوطها، قدمت أمريكا مشروع روجرز. وبسببها وتحت ضغوطها أيضاً اقترب العالم من شفا حرب عالمية ثالثة. هذه الواقعة أوردها «أنطوني ناتنغ» في كتابه عن عبد الناصر. وجاء

كيسنجر فأكد رسمياً اقتراب العالم من حافة الحرب في أيلول ١٩٧٠ مخاطباً الصحافيين، في معرض تفسيره ماجاء في بلاغ قمة نيكسون ـ بريجنيف العام ١٩٧٣ عن الشرق الأوسط، بقوله: «أنكم لا تتصورون كم كنا قريبين من الحرب». ولم تبرح من ذاكرة الشعب العربي بعد كيف كان نيكسون، على سبيل تصعيد التهديد، يشهد مناورات بحرية أمريكية من على ظهر إحدى سفن الأسطول الأمريكي السادس على مقربة من شواطئ مصر، عندما توفي عبد الناصر.

يمكن للمرء القول أن مشروع روجرز كان ينطوي بالأحرى على خدعة، إلا أن هذه الخدعة تنطوي على تراجع أمريكي (فضلاً عن أن الجانب المصري مارس خدعته العسكرية الهامة فقرب قواعد الصواريخ من شاطئ القناة). لقد أدركت الإمبريالية الأمريكية أنها لم تنجح تماماً في ضرب الإرادة العربية، وها هي حرب الاستنزاف تأكل تدريجياً هزيمة حزيران، على صعيد الوطن العربي. لذا كانت أمريكا أمام خيارين: أما حرب عالمية وأما تسوية تكون بالأحرى تسوية مُخالصة.

٤ ـ لهذا، وبالرغم من أن حرب الاستنزاف كانت، من الزاوية العسكرية، أصغر بكثير، بالطبع، من حرب تشرين، إلا أن مفاعيلها السياسية، بسبب من السياق السياسي لكل منهما، على إسرائيل والإمبريالية الأمريكية كانت أكبر من مفاعيل حرب تشرين. بل يمكن القول، من دون خشية من مبالغة، إن إمكانات التسوية التي خلقتها حرب تشرين كانت، كما نرى الآن، ولأسباب سياسية عديدة، أقل بشكل واضح من إمكانات التسوية التي فتحتها حرب الاستنزاف، وبخاصة في أشهرها الأربعة الأخيرة، التي تصاعدت فيها الحرب الجوية وحرب الصواريخ.

٥ ـ إن استعراض المواقف الإسرائيلية، مواقف الرأي العام والنخبة الحاكمة معاً، قبل غياب عبد الناصر وبعده، وبشكل أكثر تحديداً تلك المواقف في أثناء حرب الاستنزاف ثم بعد إيقافها وتمادي حالة اللاسلم واللاحرب، يبين بوضوح متزايد بروز الميل السياسي الآتي: مع حرب

الاستنزاف كانت المطامع الاقليمية الإسرائيلية تحتل مكاناً محدوداً وثانوياً وتعلن بصورة مترددة متلجلجة. مع حالة اللاسلم واللاحرب أخذت المطامع الإقليمية الإسرائيلية تحتل المكان الأولي والأساسي وتعلن بمزيد من القطع، كما أخذت السياسة الإسرائيلية الفعلية تتجه بصورة متزايدة القوة والمنهجية إلى تهويد الأراضي العربية التي احتلت في حرب حزيران.

وتتجلى المفارقة المأساوية على أوضح مايكون عبر مقارنة سريعة بين مؤتمر جنيف ومشروع روجرز. لقد كان مفروضاً، استناداً إلى كون المفاعيل العسكرية لحرب تشرين أكبر بكثير من المفاعيل العسكرية لحرب الاستنزاف، أن يكون مؤتمر جنيف (لن يُعقد على الأرجح، وإذا انعقد لن يخرج بنتيجة) خطوة إلى أمام قياساً بمبادرة روجرز. أما لاواقع، كما نراه الآن، فإن مؤتمر جنيف خطوة إلى وراء قياساً بمبادرة روجرز. ففي مبادرة روجرز، على الأقل لم تجرؤ أمريكا على أن تطلب من العرب إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، غير أن مؤتمر جنيف جاء ليكرس هذه المفاوضات المباشرة، في مناخ سياسي دولي غير مواتٍ للعرب، نظراً لتردي العلاقات المصرية ـ السوفياتية.

لِمَ هذه المفارقة المأساوية؟

لِمَ طلعت «آوت» إيجابيات حرب تشرين؟

في أي سياق سياسي انفجرت حرب تشرين، وما أثر هذا السياق على دفن ثمار حرب تشرين؟

ـ ٢ ـ

بعد ٣٨ شهراً عاشتها الأمة العربية في مناخ اللاسلم واللاحرب، مناخ امتزج فيه الاحتضار بالتعفن، مناخ أصبحت فيه الهزيمة خبزنا، انفجرت، بمبادرة مصرية سورية، في السادس من تشرين الأول ١٩٧٣ ، حرب رابعة بيننا وبين إسرائيل.

طوال الـ ٣٨ شهراً تلك، كان ظاهراً أن الرهان المصري يدور، أساساً، حول تسوية تأتي عن طريق أمريكا. وفي سبيل هذا الرهان، لانجاحه ولتكبير فرص كسبه، أوغلت القيادة المصرية البعد ناصرية في طريق يبدو من النافل تكرار الحديث عنها، الآن، بتفصيل. مع ذلك لابد من التنويه بوقائع رئيسية أربع:

١ ـ الواقعة الأولى الأكثر خطورة والأكبر أهمية تتمثل في التخلي عن كل أرصدة وتضحيات حرب الاستنزاف العظيمة التي استمرت سنة ونصف السنة، تضحيات وأرصدة كانت، كما قلنا قبل قليل، تأكل، وإن ببطء وصعوبة، انتصارات إسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧ ، تعيد تدريجياً ميزان القوى لغير صالح إسرائيل والإمبريالية الأمريكية وتفتح الباب أخيراً لاحتمالات تسوية مخالصة. لقد تم النكوص عن طريق حرب الاستنزاف بإسقاط شعار «ما أُخذ بالقوة لايُسترد إلا بالقوة».

٢ ـ الواقعة الثانية هي التخلي عن التحالف المصري ـ السوفياتي وحرق الورقة السوفياتية في لعبة الصراع لأجل تصفية آثار العدوان.

٣ ـ الواقعة الثالثة هي نزع الناصرية على كافة الصعد.

٤ ـ الواقعة الرابعة هي إعادة الاعتبار لقوى البداوة البترولية، ليس تكتيكاً فقط، بل استراتيجياً ومبدئياً أيضاً، من دون ثمن مناسب تدفعه للمعركة.

لاشك أن عوامل كثيرة لعبت في هذا السبيل، سبيل الرهان على تسوية تحققها أمريكا عبر السعودية. إن إغراء الحل الأمريكي السهل لتسوية مع إسرائيل قد لعب دوراً ملحوظاً في هذا الخصوص، إلا أن هذا التصور الواهم لطريق أمريكي سهل ينبع، في التحليل الأخير، من موقع طبقي يميني من جهة وشديد التأخر إيديولوجياًمن جهة أخرى.

لقد لعبت الإمبريالية الأمريكية لعبة ضخمة وسهلة في الوقت ذاته، عندما استطاعت أن توهم القيادة المصرية البعد ناصرية أن المشكلة كانت،

بالأساس، مع عبد الناصر، وبالتالي فما دام عبد الناصر قد ذهب أصبح ممكناً حل كل الأمور، وعلى رأسها النزاع المصري ـ الإسرائيلي. لكن تطور الأحداث لم يلبث أن أوضح أن مشكلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ليست فقط مشكلة عبد الناصر مع أمريكا وإسرائيل، بل هي مشكلة تحرر الأمة العربية ووحدتها، التي تقف في وجهها إسرائيل والإمبريالية الأمريكية. كما أن تطور الأحداث قد بيَّن أن دور العامل الدولي، في المعركة القائمة مع إسرائيل، برغم أهميته البالغة، إلا أنه ليس العامل الحاسم ولا الوحيد (مادام يتمتع بهذا الثبات النسبي، إن لم أقل المطلق) في هذا الصراع عموماً، وفي معركة تصفية آثار العدوان خصوصاً. فالعامل المحلي، وبالتحديد القتال ضد إسرائيل، انزافها وانزافنا، يشكل المقدمة الأولية والشرط الساسي الذي لابد منه لاستعادة الأراضي العربية التي احتُلت في حرب حزيران.

والخلاصة، طارت في خلال هذه الـ ٣٨ شهراً تضحيات حرب الاستنزاف، والرصيد السياسي الإيجابي الذي جاءت به والاحتمالات التي فتحتها.

وأخيراً، وفجأة، انفجرت حرب تشرين. وكانت حصيلتها الاجمالية إيجابية.

لماذا إيجابية، برغم أنها طلعت «آوت» وتبددت هباء ثمارها السياسية؟

لنقل، قبل الإجابة على السؤال، إن ثمارها كما سنرى، لم تتبدد لعيب ذاتي فيها، بل، أساساً، بسبب السياسة التي وجهتها فأتاهتها، والقيود التي قيدتها فأعجزتها.

أما إيجابية حرب تشرين، فأسبابها عديدة، ولعل أهمها:

ـ بددت أسطورة أن الجيش الإسرائيلي لايُغلب. لقد برهنت هذه الحرب أن العرب هم الذين خسروا الحروب في السابق وليست إسرائيل هي التي كسبتها. فإسرائيل ليست قوية لاتُغلب، بل أن البُنى العربية هي الهشة والضعيفة.

ـ وبالتالي، حطمت أسطورة عجز العرب المطلق عن خوض حرب حديثة، أسطورة تقول أن الجيوش العربية تتراكض هاربة ما إن يقرقع الجيش الإسرائيلي على تنكة، أسطورة روّجتها دعاية مزدوجة: الدعاية الإسرائيلية ـ الإمبريالية والدعاية العربية الفوق يسارية.

ـ جعلت الطريق صعباً جداً أمام أي محاولة تدعو إلى تراجع ما إلى مادون حقوق الحد الأدنى العربية، وبخاصة التنازل عن الأرض بحجة أن ميزان القوى ليس في صالح العرب، ذلك لأن حرب تشرين أثبتت أن بمقدورنا أن نتابع الصراع ضد إسرائيل، مهما بلغ من دعم الإميريالية لها، في حرب خامسة وسادسة وسابعة وصولاً، في هذه المرحلة، إلى تصفية آثار العدوان تصفية كاملة.

إني عندما أنفي عجزنا، حتى في البُنى الحالية للمجتمع العربي وللأنظمة العربية، عن خوض حرب حديثة نسبياً، فليس في نيتي أن أخفي، كما يفعل عشرات المبخرين أو الواهمين، فوات وتأخر وتآكل البُنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع العربي. كما أنني لا أريد أن أموه واقع أن النخبة الإسرائيلية نخبة حديثة، عصرية وعقلانية، في حين أن النخبة العربية (بما في ذلك الشرذمة التي تعلن انتسابها لايديولوجيا حديثة) متأخرة، مفوتة وشعورية. هذه الواقعة تصبح أمراً يفقأ العين ما أن نتذكر أن تعداد إسرائيل ثلاثة ملايين، في حين أن تعداد مصر وسوريا وحدهما أربعين مليوناً، وتعداد الأمة العربية مئة مليون، ناهيك عن الثروات العربية الضخمة. كما أن هذه الواقعة تصبح مدوخة عندما نتصور النتائج المأساوية للصراع لو أن تعداد إسرائيل كان، مثلاً، أربعين مليوناً بدلاً من ثلاثة ملايين.

هنا ينتصب اعتراض طالما لوّحت به القوى الوطنية، قومية كانت أو ماركسية: إذن، أين دور الإمبريالية؟ لِمَ تجاهله؟ هذا الحديث عن دور الإمبريالية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي صحيح وماكر في الوقت ذاته: صحيح بقدر مايفضح دورها المدعم للوجود الإسرائيلي، لكنه ماكر بقدر مايغطي على فوات البُنى العربية وتأخر النخب العربية، ويصبح أشد مكراً

عندما يحجب واقع أن مساعدات الدول الاشتراكية للدول العربية لا تقل عن المساعدات الإمبريالية لإسرائيل، وأن لا عقلانية وتأخر البُنى السياسية العربية بخاصة هو الذي جعلنا عاجزين من جهة عن الاستفادة القصوى أو الاستيعاب الكامل للدعم العسكري والاقتصادي والسياسي المقدم من العالم الاشتراكي، وعاجزين من جهة أخرى عن تطوير وتوسيع هذا الدعم إلى أقصى الحدود.

لكن، ما حدود عجزنا ومامدى قدراتنا، في ظل البُنى السياسية العربية الحالية، في ميدان الصراع مع إسرائيل؟

نعم إن قدراتنا محدودة، لكن عجزنا ليس مطلقاً، بمعنى إن الشعب العربي قادر، حتى في ظل البُنى الحالية للمجتمع العربي، ونظراً لقزامة العدو الإسرائيلي، أن يخوض معركة طويلة، مريرة، متعددة الأشكال، ضد العدو الإسرائيلي بغية رده وحصره. وبالتالي فإن هزيمة حزيران لم تكن قدراً ساحقاً، وأنه كان بإمكاننا تجاوزها وصد التوسع الإسرائيلي. هذه الحقيقة تجلت بوضوح في التطور النسبي، لكن الهام، الذي أصابته القوى العسكرية المصرية خلال فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ ، ولمست عياناً في حرب تشرين. فمع أن أطر وبُنى النظام المصري لم تتغير تغيراً أساسياً بعد هزيمة حزيران، إلا أن اقتلاع بعض العرقلات التقليدية، العودة بالجيش إلى وضعه الطبيعي كمؤسسة ذات مهمة قتالية، التحديث النسبي للقوام البشري للقوات المسلحة والاستفادة المناسبة من الخبرة السوفياتية في إعادة بناء الجيش ـ كل هذا جعل، مع عوامل أخرى بالطبع، حصيلة حرب تشرين غير حصيلة حرب حزيران. وفضلاً عن ذلك، فقد كان ممكناً، على الدوام، تخطي هذا العجز النسبي وتعويضه كمياً لو كان ثمة وحدة عربية، أو على الأقل لو كان ثمة تضامن عربي جدي، ثابت ودائم ضد إسرائيل.

لكن إذا كانت هذه هي الحال فيما يتعلق برد وحصر السرطان الإسرائيلي، إلا أن مسألة استئصاله مرتبطة بتحديث المجتمع العربي وتوحيده، أو، على الأقل، مرتبطة بتحديث البنية السياسية العربية وبدخول أقطار أخرى،

بالإضافة إلى مصر وسوريا، في الصراع ضد إسرائيل، دخولاً دائماً، ثابتاً، شأن مصر وسوريا بالضبط. وهذا الارتباط لاينجم فقط عن ضرورة حصول تحول واضح في ميزان القوى المحلي لصالح العربي، بل ينجم عن أن معركة استئصال السرطان الصهيوني تفترض، على الأرجح، دخول الإمبريالية دخولاً كثيفاً ومباشراً في المعركة، كما تفترض وعياً سياسياً عربياً مناسباً وقادراً بالتالي على الاستفادة إلى أقصى حد من قوى العرب الاحتياطية، وأعني بخاصة قوى التقدم والاشتراكية في العالم.

بعد هذا الاستطراد التوضيحي الذي لابد منه، ينطرح التساؤل التالي:

- كيف، بعد ٣٨ شهراً من الركض وراء حل مستحيل من خلال استرضاء أمريكا، انفجرت حرب تشرين؟

- كيف هذا الانتقال من موقف إلى موقف نقيض؟

- وإلى أي حد كان الموقف الجديد نقيضاً للموقف السابق؟

باديء بدء، يجدر إبراز هذه الحقيقة: إن قرار الحرب قبل أن يتخذ في مكاتب الحكام كان قد اتخذ في الشوارع، في المعامل، في الحواري، في الثكنات، في الجامعات. وبرغم الـ ٣٨ شهراً، كانت خلالها الأمة العربية تعاني شعوراً بالانسحاق جعل حياتها خانقة كالسم، إلا أن روح المقاومة وروح رفض الهزيمة لدى الشعب العربي لم تضعف ولم تخب.

ثانياً، كان لإسرائيل والإمبريالية الأمريكية، بإصرارهما على فرض شروط إقليمية وسياسية يصعب على الأمة العربية قبولها كما يستحيل على حاكم تمريرها، الفضل في أنها فرضت، سلبياً، هذه الحرب على العرب. لقد أرادت إسرائيل والإمبريالية الأمريكية أن تفرض على الشعب العربي لا ربع استسلام ولا نصف استسلام بل استسلاماً كاملاً وشاملاً، على الصعيدين الإقليمي (الأرض) والسياسي (صلح، اعتراف...). ولقد شعرت الأمة بجماعها (عدا شراشر الإمبريالية) إنها لايمكن إلا أن ترفض هذا الاستسلام المهين وغير المبرر، فكانت حرب تشرين أقرب إلى اختلاجات حركتها

الزامات حفظ البقاء منها إلى اندفاعة مصممة بيرود سعياً وراء حق لايجوز التخلي عنه.

هذه الحقيقة هي التي تفسر «لاعجائبية» هذا الانتقال «العجائبي» من السعي لاسترضاء أمريكاإلى تفجير حرب تشرين، بعد اليأس. لاشك أن ثمة مفارقة مافي الموقفين، لكن تأملاً أعمق لمجريات الحرب بالذات، ثم التطورات اللاحقة لها بخاصة، يكشف أن هذه المفارقة كانت ظاهرية إلى حد كبير.

لماذا؟

حاولوا، طوال ٣٨ شهراً، استرضاء أمريكا ففشلوا. قالوا: فلتكن الحرب، عسى أن تدفعهاإلى تحقيق تسوية. هكذا انفجرت حرب تشرين: من فوق أرادوها على هذا النحو، في حين أن الأمة كانت تريدها على نحو آخر. وعلى هذا فإن المنطق الذي حكم مرحلة اللاسلم واللاحرب بقي سارياً في ثنايا الموقف النقيض، موقف الحرب، بل حكم كذلك ليس فقط الهدف السياسي المتوخى منها، بل استراتيجيتها وتكتيكاتها ومجرياتها عموماً. هنا كانت نقطة الضعف الشديدة إن لم نقل القاتلة، على الصعيدين السياسي والعسكري، في حرب تشرين، برغم الإيجابيات التي ذكرنا. ولو أن منطق حرب الاستنزاف هو الذي حكم منطق حرب تشرين لتغيرت الصورة كلياً، ولفتحت الطريق إلى حل مُخالصة مع إسرائيل، حل يحقق، من دون تأخير ودون مؤتمر جنيف، تصفية آثار العدوان ويستعيد الأراضي المحتلة في حزيران ١٩٦٧ .

إذن، فمنطق استرضاء أمريكا واعتبارها الخصم والحكَم هو الذي حكم مجريات حرب تشرين، وليس، كما تزعم النزعة الفوق يسارية، التواطؤ مع أمريكا. إن الزعم بأن حرب تشرين كانت لعبة مع أمريكا وبالاتفاق معها ليس أكثر من تفسير بوليسي أو تفسير مهلوس للتاريخ. فالحرب التشرينية أكبر بكثير من أن تكون لعبة، ومفاعيلها السلبية (وكادت تصبح كارثية) على إسرائيل تستبعد بشكل مطلق التواطؤ الأمريكي، فضلاً عن أنها كانت، موضوعياً، وعلى المدى البعيد بخاصة، في غير صالح أمريكا، برغم التطورات

المباشرة لما بعد حرب تشرين المواتية لها، وبرغم الاندلاق المصري عليها، اندلاق لايمكن إلا أن يكون موقتاً، مهما استكلبت قوى اليمين والتأخر العربية، لسبب بسيط هو أن هوى أمريكا إسرائيلي ولايمكن أن يكون غير ذلك.

وبما أن المنطق الذي حكم فترة اللاسلم واللاحرب سري في المنطق الذي حكم حرب تشرين، لذا تميز السياق السياسي لهذه الحرب بثلاث سمات: الأولى هي استرضاء أمريكا، الثالثة هي السلبية مع الاتحاد السوفياتي والثانية هي التحريك السياسي.

هذا السياق الذي وضعت فيه كان، كما أثبتت هذه السنة التالية لها، بمثابة حكم بالاعدام تقريباً على مفاعيلها السياسية، كما كان قيداً كارثياً على فاعليتها العسكرية الاجمالية (ونحن هنا نتحدث عن الجبهة المصرية). لاشك أن كشف حساب حرب تشرين، نظراً لكارثة حزيران، يبقى إيجابياً برغم كل شيء، لكن التطورات السياسية والعسكرية كانت ستأخذ مساراً آخر لو أن الجيش المصري (وكان هذا ممكناً باعتراف مراقبين عسكريين غربيين وسوفيات وعرب وإسرائيليين) تابع الزحف حتى الممرات بعد القضاء على القوى العسكرية الإسرائيلية[1]، أو لو أن الجيش المصري أقدم على القضاء

---

١ - في جريدة «يديعوت احرونوت» (١٤ - ١٢ - ١٩٧٣)، كتب العقيد احتياط الإسرائيلي «يوسف نيفو» مايلي: «... كان بإمكان القيادة المصرية تركيز قوات مدرعة كبيرة والاستمرار في الهجوم شرقاً إلى عمق سيناء. وفي اليوم الأول من الحرب، وخصوصاً في اليوم الثاني، كان الجيش المصري متفوقاً جداً في نسب القوات. وبدلاً من استغلال النجاح فوراً، بدأت الفرق المصرية تتخندق وتتمركز في قطاع ضيق على امتداد القناة بأسرها... في نهاية اليوم الثاني للحرب، تغلب الجيش المصري على قوات الصد التابعة لنا... وقد أصبنا بخسائر كبيرة وأخرج عدد كبير من الدبابات من العمل، ولم تكن قواتنا الباقية كافية للصمود أمام الفرق المصرية التي استمرت في عبور القناة شرقاً. إن عدم مواصلة الجيش المصري التقدم كان، في هذه الحالة، خطأ منه، وليس لأننا أظهرنا قدرتنا...» (عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢ ، ١٦ - ١ - ١٩٧٤ ، السنة الرابعة»).

على ثغرة الدفرسوار، كان سياقها السياسي، وبخاصة العلاقات السلبية مع الاتحاد السوفياتي، منعها من ذلك بحجة «أنا مقدرش أحارب أمريكا».

لاشك أن «كل حرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى»، كما قال «كلاوزيفيتس». لكن ماأبعد هذه الفكرة عن تحويل الحرب إلى لعبة سياسية. في كل مجابهة حربية، ثمة هدف عسكري للحرب ومآل سياسي لها. هذا ماميزه كلاوزيفتس بوضوح. فللحرب قوانينها وأهدافها الخاصة التي يجب أن تُطبق وتتابع، ومن خلال ذلك تفرض المآل السياسي وترسمه وتدفع إليه. أن أولوية السياسة لاتمارس على الحرب نفسها، وذلك لأنها ما إن يجري اللعب بالهدف العسكري للحرب حتى يضيع مآلها السياسي وتتبدد ثمارها. إن الحرب عملية عسكرية ذات غرض سياسي وليست لعبة سياسية.

والحال أن القيادة السياسية المصرية كانت تريد فقط عبور القناة وفتحها ثم مفاوضة لحل يأتي في أعقاب هذا النصر المحدود أو «النصر الشبه». ولكن لأن الحرب عملية كاملة يقوم بها طرفان، لذا فإن الجانب الذي يلعب بالحرب سيجد خصمه يفعل بها: إما أن نخوضها حتى الشوط الأخير وبموجب كل قوانينها وإما أن يخوضها العدو. وهذا ماحدث فعلاً في المرحلة الثانية من الحرب التشرينية على الجبهة المصرية. لقد أراد الجانب المصري تحرير قناة السويس والوقوف عند شريط عرضه عدة كيلومترات، ثم حضور مؤتمر دولي يتولى حل بقية المشكلة، باعتبار أن إسرائيل «تأدبت». هذا هو فحوى خطاب السادات يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٧٣ ، بل هذا ماقاله بوضوح الفريق أحمد اسماعيل في حديثه الذي نشرته «الأهرام» يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٣ . أن رغبة القيادة السياسية المصرية في إعادة فتح قناة السويس قد أملت على القيادة العسكرية خطة نشر الجيش المصري على طول القناة. هذا النشر، الذي بُني على اعتبار سياسي وتجاهل كلياً المقتضى العسكري (كما قال خبراء عسكريون)، كان فرصة إسرائيل في عملية الخرق التي قامت بها في الدفرسوار، وهي العملية التي أدت، حتى ساعة وقف إطلاق النار الفعلية، إلى جعل الحصيلة العسكرية المحضة للحرب التشرينية غير ذات جدوى

سياسية. لاشك أن عامل التأخر[1] قد لعب دوراً ما في نجاح الاختراق الإسرائيلي، لكن العامل الحاسم الذي هيأ لنجاحه الفرصة المواتية إنما هو الشاغل السياسي وقيوده الخانقة على العمل العسكري.

والأدعى للأسى أيضاً، كما يقول خبراء عسكريون، أن يمنع الشاغل السياسي القيادة العسكرية المصرية، لكي يبقى الجيش الثالث على الضفة الشرقية للقناة، من القيام بعملية عبور معاكسة إلى الضفة الغربية لسحق عملية الالتفاف الإسرائيلية.

وأخيراً، فما دام المطلوب من الحرب التشرينية أن تحقق هدفاً سياسياً، يتمثل في تحريك جمود مرحلة اللاسلم واللاحرب والاتجاه نحو حل سياسي، لذا فإن الستة عشر يوماً أو الثمانية عشر يوماً من الحرب كانت كافية. من هنا كان من الطبيعي أن يقبل الجانب المصري (رغم معارضة الجانب السوري) قرار مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار، رغم أن السادات كان قد أعلن في خطابه يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٧٣ إن الحرب ستستمر إلىأن تعلن إسرائيل قبولها الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران. وثمة مايشبه الإجماع في آراء المراقبين العسكريين، ومنهم سوفيات، إن قبول القيادة المصرية وقف إطلاق النار إنما كان قراراً سياسياً وليس عسكرياً البتة. كان الجيش المصري سليماً من حيث الأساس، كماأن عملية الاختراق، في اللحظة التي قبلت فيها القيادة السياسية المصرية قرار وقف إطلاق النار، لم تكن على درجة من الخطورة تبرر ذلك عسكرياً. كما أن

---

١ ـ لسنا الآن بصدد استجلاء تأخر البنية الايديولوجية والسياسية العربية وانعكاسه على البنية العسكرية العربية، لكن لابد من التنويه بأن بطء وتقليدية الستراتيجيين العرب، وعدم توقعهم الخرق الإسرائيلي ثم عدم قدرتهم على رؤيته في حجمه الحقيقي قبل فوات الأوان إنما يعكس تأخر الانتلجنتسيا العربية بوجه عام. وما أشار إليه أكثر من باحث عسكري من كون الستراتيجيين العرب يفتقرون إلى الخيال إنما يعود ليس فقط إلى رواسب هزيمة العام ١٩٦٧ ، بل أيضاً وأساساً إلى كون الايديولوجيا العربية المحافظة السائدة تضعف في حدود واسعة الخيال الستراتيجي.

الجبهة السورية كانت قادرة على متابعة القتال، وكانت تتدعم باستمرار مع تواصل العون العسكري العراقي. وقد أكد وزير الحربية المصرية ذلك بقوله: «لقد كان قبولنا لقرار وقف إطلاق النار عملية تتصل بأسباب أوسع وموازين أكبر من عملية الثغرة... وحين أتطلع إلى أوضاع قواتنا الآن، فإني أشعر بأننا حققنا جزءاً كبيراً من الهدف السياسي للحرب (كذا)، ثم أننا استطعنا الاحتفاظ بقواتنا سليمة...» (الأهرام، ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٣).

ها هي سنة كاملة انقضت على حرب تشرين، نعود فيها رويداً رويداً إلى مرحلة اللاسلم واللاحرب التي سبقت حرب تشرين. رغم هذا لايسع أحد القول أن حرب تشرين كانت حجراً ألقي في ماء محدثاً دوائر اتسعت واتسعت ثم تلاشت. إذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف سار تطور الأحداث خلال هذه السنة؟ وإلى أين ستسير الأحداث بعد هذه السنة؟

ـ ٣ ـ

بعد ثمانية عشر يوماً توقف القتال.

توقف، كما قلنا قبلاً، لأسباب لاتتعلق، أساساً، بالموقف العسكري.

وتوقف بقرار مصري، لم تُستشر فيه سوريا ولم توافق عليه، سوريا الشريك الثاني في الجبهة العربية المحاربة.

في محاولة لتغطية القبول المصري بوقف إطلاق النار، قالوا أن أمريكا وعدت بتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ . لكن سرعان ما تكشف أن هذا الزعم لايستند إلى أساس، إذ بادرت المصادر الرسمية الأمريكية، في تكذيب غير مباشر لهذا الزعم، إلى إصدار بيان قالت فيه أن الإدارة الأمريكية لن تضغط على إسرائيل. ثم لم يلبث كيسنجر أن أعلن أن المفاوضات ستكون طويلة. وهذا يعني، عملياً، تمييع مسألة الانسحاب الإسرائيلي والعودة بالعرب إلى حالة اللاسلم واللاحرب. فضلاً عن ذلك، حتى الوعود بتنفيذ قرار مجلس الأمن لاتعني شيئاً، مادام هذا القرار موضع تفسيرات متناقضة

حول مدلولات نصوصه المطاطة وغير المحددة (لهذا وافقت الأطراف المحتربة كلها عليه)، والتي اتخذها كل طرف ورقة يلعب بها مع عدوه.

وجاءت البوادر الإسرائيلية، وبخاصة امتناع إسرائيل عن تنفيذ شروط وقف إطلاق النار، التي صاغها كيسنجر، والتي تقضي الفقرة الثانية منها بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى المراكز التي كانت تحتلها في ٢٢ تشرين الثاني، تدفع إلى القول بأن التبدل التكتيكي الأمريكي، الذي جاء مع حرب تشرين ومع حظر النفط، هو بالأحرى تبدل يهدف إلى الخداع، لاتبدلاً تراجعياً. ففي ٢٢ - ١١ - ١٩٧٣ يكشف كيسنجر النقاب عن فصل من فصول الخداع الأمريكية: بدلاً من أن يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، يهدد الدول العربية باتخاذ تدابير مضادة للتدابير العربية. كذلك فإن رفض إسرائيل العودة إلى خطوط ٢٢ تشرين قد كشف على الفور، ودماء شهداء تشرين مازالت حارة، كيف تقيّم إسرائيل نتائج حرب تشرين، وكيف اعتبرت المرحلة الثانية منها في صالحها، وبالتالي لم ترض فكاً للقوات، بحيث أدى تخفيض القوات المصرية في شرقي القناة إلى توفير أفضلية عسكرية لإسرائيل، ذلك لأن قواتها قادرة على الوصول، في حالة اندلاع حرب خامسة، إلى ساحة المعركة قبل إنجاز عبور قوى عسكرية مصرية بأعداد كافية إلى الضفة الشرقية.

ولم يكن موقف القبول بوقف إطلاق النار التظاهرة الوحيدة لاستمرار منطق اللاسلم واللاحرب في توجيه دفة حرب تشرين، بل تلته، من دون تأخير طويل، التظاهرة الثانية لهذا المنطق، تظاهرة القبول بفصل القوات. ومرة أخرى، لم تُستشر سوريا في هذه الخطوة، وتركت منفردة تخوض حرب استنزاف، انتهت باضطرارها إلى القبول، هي الأخرى، باتفاق لفصل القوات على الجبهة السورية.

وإذا قبلنا الزعم أن قبول القيادة المصرية وقف إطلاق النار جاء صدوعاً لانذارات وضغوط أمريكية، (الأمر الذي كان يمكن تجنبه، إذا صح، لو أن المرمى السياسي من حرب تشرين وجِّه بتنسيق عربي - سوفياتي)، فإن القبول

بفصل القوات لم يكن له مايبرره البتة، لامن زاوية سياسية ولا من زاوية عسكرية. بل أكثر من ذلك، يمكن القول أن اتفاق فصل القوات قد سحب من يد الجانب العربي ورقة كان يمكن أن تضمن مواقع أقوى وأشد تأثيراً على الجانب الإسرائيلي، سواء من النواحي العسكرية أم الاقتصادية، وبالتالي السياسية. وفيما عدا الانجاز العسكري لحرب تشرين المتمثل، كما سنرى بعد قليل، في تحطيم استراتيجية الردع الإسرائيلية أو نظرية الأمن الإسرائيلي، يمكن القول أن اتفاق فصل القوات، بالإضافة إلى إلغاء حظر النفط عن أمريكا، قد أضعف إلى حد بعيد، إن لم نقل أعدم، المفاعيل السياسية لحرب تشرين.

هل كان اتفاق فصل القوات، بشريطي الأرض اللذين تراجعت عنهما إسرائيل على الجبهتين المصرية والسورية، بمثابة المكسب النهائي الذي حققته حرب تشرين؟ يبدو أن إسرائيل، والإمبريالية الأمريكية من ورائها، تعتبر أن الأمر كذلك، بل تعتبر هذا الكسب الأرضي لا الحصيلة العسكرية لحرب تشرين، بل الحصيلة السياسية لها، وأنه الثمن الذي دفعته لأمريكا (ثم دفعته أمريكا لكل من مصر وسوريا) لقاء المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها لها. وبالتالي فإن إسرائيل، وهذا هو المناخ السائد لدى الرأي العام الإسرائيلي بأغلبيته، مستعدة للتفاوض، لكن ضمن حدود معينة: ثمة أراض ضمتها إسرائيل نهائياً ولامجال للمفاوضة حولها (القدس، شرم الشيخ، الجولان، تعديلات غير طفيفة في حدود الضفة الغربية)، وثمة أراض أخرى يمكن التفاوض حولها. والتفاوض حولها يعني أن إسرائيل مستعدة للانسحاب منها لقاء ثمن سياسي مناسب، والثمن المناسب ليس السلام في صيغة رسمية وضمانات دولية (ويطالب غولدمان الزعامة الإسرائيلية بقبول هذا السلام الرسمي والمضمون دولياً، باعتبار أن السلام الكامل لايمكن أن يحرز دفعة واحدة)، بل السلام في صيغته الواقعية المألوفة، أي أن تقوم بين إسرائيل والبلدان العربية علاقات على كافة الأصعدة، شأن علاقات إسرائيل مع الدول الأخرى غير العربية.

لاشك أن حرب تشرين أحدثت هزة شديدة في المجتمع الإسرائيلي: الحرب مع العرب أصبحت حرباً. ولقد كان ممكناً لهذه الهزة أن تكون أعنف، بل أن تكون هزة كارثية، لولا الاختراق الإسرائيلي في كل من الجبهتين المصرية والسورية، أو، على الأقل، كان ممكناً أن تصفي حرب تشرين آثار العدوان وتحوّل إسرائيل، في المنظور الطويل للصراع، إلى مواقع دفاعية. إلا أن الاختراق أتاح للنخبة السياسية الإسرائيلية امتصاص هذه الهزة الشديدة وإقناع الرأي العام الإسرائيلي بأن ميزان القوى بين العرب وإسرائيل، برغم الاختلال الذي أصابه في حرب تشرين، مازال لصالح إسرائيل، المدعومة بأمريكا.

لاشك أن شبح هزيمة حزيران قد ولى مهما حدث في المستقبل، ولاشك أيضاً في أن حرب تشرين، كما قال المشير أحمد اسماعيل في كلمته يوم ٧ الجاري، قد «أهارت ستراتيجية الردع التي ظلت إسرائيل تمارسها منذ قيامها، مثل نظرية الحدود الآمنة وأسطورة تفوّق الجندي الإسرائيلي، وأكدت القدرة العسكريةالعربية، وحركت أزمة الشرق الأوسط بعد صبر طال سبع سنوات»، لكن ينبغي الاعتراف أن هذا الانجاز الذي حققته حرب تشرين لم يرق إلى مستوى يكفل تصفية آثار العدوان، ناهيك عن تعديل ميزان القوى المحلي لصالح العرب. وإذا كانت أزمة الشرق الأوسط قد تحركت مع حرب تشرين، إلا أن هذه الحركة لم تلبث أن توقفت، لأن قوة الدفع السياسية والعسكرية لحرب تشرين لم تكن كافية لاستمرار الحركة وصولاً إلى تسوية تحفظ حقوق الحد الأدنى العربية.

وعندما نقول أن الهزة الشديدة، التي أنزلتها حرب تشرين بالمجتمع الإسرائيلي، قد جرى امتصاصها من قبل النخبة الإسرائيلية في المرحلة الثانية من الحرب، فإنما نعني بذلك أن جوهر السياسية الإسرائيلية التوسعية الإذلالية للعرب، سياسة تقوم على جعل العرب صاغرين على الدوام عبر هزيمة تنزل بهم كل عقد، سياسة صاغتها النخبة الإسرائيلية وسارت على هديها منذ

بداية الغزو الصهيوني وحتى اليوم، لم يوضع موضع تساؤل جدي من قبل الرأي العام الإسرائيلي.

يقيناً أن الضربات التي نزلت بالجيش الإسرائيلي في المرحلة الأولى من الحرب أطلقت حركة معارضة ورفض في إسرائيل، إلا أن هذه الحركة، التي بقيت هامشية، لم تكن ضد الحرب ولا ضد السياسة الإسرائيلية إزاء العرب، بل كانت فقط تدين التقصير في الاستعداد للحرب، شأن سواد الشعب الإسرائيلي سواء بسواء. وبرغم أنه لم يكن بوسع النخبة الإسرائيلية إنكار التقدم الذي أحرزته العسكرية العربية ولا الشجاعة التي أبداها المقاتل العربي ولا الخسائر الفادحة التي أصابت الجيش الإسرائيلي والاقتصاد الإسرائيلي، إلا أن إيمان الرأي العام الإسرائيلي بتفوق العسكرية الإسرائيلية المطلق لم يتزعزع، إذ أنه اقتنع بالحجة التي أطلقتها نخبته السياسية والعسكرية، والتي تقول أن التفوق العربي في المرحلة الأولى من الحرب إنما نجم عن المفاجأة العربية والتقصير الإسرائيلي.

ولأن الإيجابيات العربية في حرب تشرين، وأيضاً في نظر الرأي العام الإسرائيلي، جاءت عن تقصير إسرائيلي، نجم عن غفلة أو إهمال ولدتهما انتصارات إسرائيل المذهلة في حرب حزيران، فإن تلافي هذا التقصير وإزاحة العناصر المسؤولة عنه سيعيد ميزان القوى بين العرب وإسرائيل كما كان عليه قبل حرب تشرين. وفضلاً عن ذلك فإنه يعتقد أن المفاجأة العربية لإسرائيل لن تتكرر، وذلك لأن إسرائيل إذا كانت قد تركت نفسها تفاجأ لأسباب سياسية (كي لايتهمها الرأي العام الدولي بعدوان ثان على العرب)، وإذا كانت الغفلة الناجمة عن غرور الانتصار قد أكملت طوق المفاجأة، فإنها لن تترك للعرب فرصة الضربة الأولى بل ستكون هي البادئة، وعند الضرورة ستشن حرباً وقائية أو ضربة وقائية.

لاشك في أن هذا التصلب المرن، إذا صح التعبير، الذي وسم الرأي العام الإسرائيلي بعد حرب تشرين، لم ينجم فقط عن التصور الإسرائيلي،

الواهم إلى حد ما، لميزان القوى المحلي، بل نجم أيضاً، وبنسبة أكبر، عن الدعم غير المحدود الذي لقيته وتلقاه إسرائيل من الإمبريالية الأمريكية. فلولا هذا الدعم، سواء العسكري أو الاقتصادي، بل لولا هذا الحجم الهائل من الدعم، وبخاصة الدعم بآخر صيحات التقنية العسكرية الأمريكية، لما استطاع الرأي العام الإسرائيلي أن يتماسك أو يتصلب، ولما عاد الغرور ليركب، وإن بنسبة أقل، النخبة الإسرائيلية. لكن هذه الحقيقة ينبغي ألا تجعلنا ننسى واقع أنه لو كانت الحصيلة العسكرية العربية لحرب تشرين أكثر إيجابية، لكنا كفيلين بإعادة الصواب إلى النخبة الإسرائيلية والرأي العام الإسرائيلي في آن.

ولأن إسرائيل ترى حرب تشرين من هذا المنظور، لذا فإن همها الرئيسي يتجه، في المرحلة الراهنة، إلى كسب الوقت، الوقت الكافي (ويقدر بحوالي سنتين) لجعل الجيش الإسرائيلي مستعداً لحرب جديدة تكفل إقامة ستاتيكو جديد لمدة عشر أو خمس عشرة سنة، تتم إسرائيل خلالها تهويد الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران.

في تكتيك كسب الوقت الذي تمارسه إسرائيل، بالتنسيق الوثيق مع الإمبريالية الأمريكية، والذي نجحت فيه نجاحاً ملحوظاً حتى الآن، تتبع أساليب مختلفة. ففضلاً عن تسويف انعقاد مؤتمر جنيف، بحجة التحضير له تحضيراً مناسباً، تتجه، بغرض كسب الوقت أساساً، إلى تجزئة المفاوضات واعتبار مؤتمر جنيف مجرد اجتماعات شكلية غرضها إعلان الاتفاق على اتفاقات ثنائية مع مصر، ثم مع الأردن، وأخيراً مع سوريا (إذا أمكن). وبالفعل، ها هي سنة تمر دون التقدم ولو خطوة واحدة في طريق التسوية.

إن جعل المفاوضات على خطوات وعلى جبهات، خطوة فخطوة ومع دولة عربية فأخرى، لايهيء فقط فرص النجاح لتكتيك إسرائيل وأمريكا في كسب الوقت، بل يهيء لإحداث انقسام في الصف العربي أيضاً، وهو الهدف الأساسي الثاني لإسرائيل.

وتبعاً لاتساع أو ضيق هامش المناورة مع هذه الدولة العربية أو تلك، تطلق إسرائيل تصريحات لينة إزاء هذه، متصلبة إزاء تلك أو مترددة ومتروية

إزاء ثالثة. وفي الحالات الثلاث يبقى الهدف واحداً: كسب الوقت وشق الصف. وبما أن هامش المناورة مع سوريا ضيق، إن لم نقل أنه معدوم تقريباً، لأن إسرائيل مصممة، حتى الآن على الأقل، على الاحتفاظ بالجولان، الصغير هو أيضاً كمساحة، لذا فهي تلح، الآن، على أن المرحلة المقبلة في المفاوضات ينبغي أن تكون مع مصر.

يقول المعلق العسكري الإسرائيلي «زئيف شيف»: «إن مصر هي الوحيدة التي تستطيع «منح» إسرائيل الوقت، ففي شبه جزيرة سيناء مساحة واسعة، ومن الممكن الإقدام على خطوة أخرى تمنح إسرائيل مهلة من الوقت. هناك من يدعي بأن المعنى العملي لهذا التكتيك هو منح أرض مقابل الوقت، وهذا ادعاء سطحي. فإلى جانب مهلة الوقت وكل ماتعنيه، تقصد إسرائيل الحصول على أشياء أخرى. إن أحد الأهداف الرئيسية قائم على نظرية خلق انقسام. والفكرة الرئيسية في هذه النظرية هي رغبة إسرائيل في شق الجبهة العربية، سواء في المفاوضات أم في الحرب. ومن ناحية عسكرية، فإن القصد هو تحييد جبهة عربية واحدة فقط، ويوجه التركيز إلى مصر بسبب ظروف الأرض، وكذلك لأنها أكبر أعداء إسرائيل. ويقدر احتمال كبير بأنه إذا أصبحت هذه الجبهة محايدة فلن تقدم دول عربية أخرى على شن حرب منفردة. ويكمن في أساس هذا الاتجاه الاعتقاد أن إسرائيل تستطيع، نظير ثمن الأرض، أن تخلق في سيناء نظام أمن جديداً. ويشمل هذا النظام دمج عناصر نزع السلاح والضمانات والوعود الدولية وإقامة مواقع أرضية لغرض الاحتماء وجهاز إنذار حديثاً جداً. وإن الدكتور كيسنجر يؤيد هذا الاتجاه، ويقول للإسرائيليين أن هناك احتمالاً بإيجاد انفصال مصري عن العناصر المتطرفة في العالم العربي» (هآرتس، عن نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٦ ، ١٦ آب ١٩٧٤).

لعل أكثر التظاهرات الإسرائيلية دلالة على اتجاه إسرائيل إلى إشعال حرب خامسة تمحو آثار حرب تشرين إنما تتمثل في الجهد المبذول في إعادة

تنظيم الجيش أو في إعادة تسليحه. فخلال السنة التي أعقبت الحرب، كانت خطة رئاسة الأركان الإسرائيلية للمدى القصير تتمثل في «بلورة سريعة وترميم الجيش الإسرائيلي وذلك لمواجهة احتمالات نشوب حرب شاملة أخرى». أما خطة المدى الأبعد «فتهدف ليس فقط إلى إعادة تنظيم الجيش، بل بناء جيش جديد فعلاً». أما على صعيد المعدات فإن «الإنجاز الأكبر هو الموقف الأمريكي من طلبات إسرائيل، إذ ووفق على كل ماطلبناه (طلبته إسرائيل) تقريباً.. ومن دون هذا الموقف الأمريكي الإيجابي لايستطيع الجيش الإسرائيلي تحقيق خططه للتعاظم الحثيث» (هآرتس. نفس المرجع).

ولقد صوّر المحرر العسكري لجريدة «هآرتس» الجهود الإسرائيلية الحثيثة للحصول على أسلحة أمريكية، فقال: «إن واشنطن تعج الآن بكبار الضباط الإسرائيليين لدرجة أن الإنسان يظن، وهو في البنتاغون، أنه في قيادة الجيش الإسرائيلي». وفي معرض تصوير حجم الطلبات الإسرائيلية من الأسلحة من أمريكا، يقول: «فالكميات التي طلبناها، بالنسبة إلى بعض الأنواع، كانت كبيرة إلى درجة أن ممثلي الدولة العظمى ذُهلوا عندما استمعوا إلى الأعداد المطلوبة. وبالنسبةإلى سلاح معين، زعم الأمريكيون إننا طلبنا كميات تماثل ماهو موجود لدى الجيش الأمريكي بأسره» (المرجع ذاته، العدد ١٩ ، ١ تشرين الأول ١٩٧٤). أليس أمراً ذا دلالة على مخطط إسرائيل كون الشاغل الأول لرابين، في زيارته الأخيرة لواشنطن، ليس الشاغل السياسي، بل شاغل الحصول على السلاح.

هذه الوقائع تقطع، مادامت إسرائيل تزعم أن كل ما أصابها في حرب تشرين قد نجم عن المفاجأة والتقصير، ومادام الموقف الأمريكي هو هو من حيث الأساس، ومادامت الهوة كبيرة بين مطالب الحد الأدنى العربية وبين مطامع إسرائيل الإقليمية ومطالبها السياسية، أن الحرب الخامسة قادمة وإن إسرائيل ستبذل وسعها للوصول إلى موقف تسدد هي فيه الضربة الأولى في حرب وقائية، أو ضربة وقائية على الأقل.

مانقول ليس مجرد استنتاج، فالتصريحات الإسرائيلية الرسمية صريحة

في هذا الخصوص: «والحقيقة أن إسرائيل اهتمت بأن توضح لواشنطن أن ماحدث عشية حرب الغفران يجب ألا يُعتبر التزاماً للمستقبل، فللإسرائيل الحق في مفاجأة أعدائها، وحتى القيام بحرب وقائية» (المرجع ذاته.. إن الإمبريالية الأمريكية ليست بعيدة عن هذا الموقف، إنما تفضل لا الحرب الوقائية بل ضربة وقائية، والضربة الوقائية في المصطلح الأمريكي هي، كما تقول صحيفة «هآرتس»، الضربة «النظيفة» التي لاتورط أمريكا حتى ولا بجسر جوي آخر لإسرائيل، أي أن تكون الضربة سريعة وتحقق أهدافها في خلال عدة أيام (المرجع ذاته العدد ١٦).

ماذا في الجانب العربي؟ والأصح أن نقول ماذا في الجانب المصري؟ وذلك لأن سوريا، برغم محافظتها على الحوار والتعاون مع الجانب المصري، لم تنسق في الطريق الذي سارت فيه القيادة المصرية، وبقيت لها سياسة مميزة ولم تفرط مجاناً بعلاقاتها الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي.

يبدو من النافل الحديث المفصل، فلنوجز بكلمات: بعد حرب تشرين مرت القيادة المصرية بمرحلتين، كما يبدو في الأفق ارتسام مرحلة ثالثة: الأولى مرحلة الأمل الواهم بأمريكا، الثانية مرحلة اليأس الآمل بها، أما المرحلة التي ترتسم في الأفق فهي الحيرة الممتزجة بالذبذبة والمناورة التي تسم محاولة إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي واكتشاف أن طريق مؤتمر جنيف طريق مسدود.

السفير

١٥ ـ ١٦ ـ ١٨ تشرين الأول ١٩٧٤

التضان المصري ـ السوري
واحتمالات الحرب

الخبر الذي نشرته «السفير» في ١٠ - ١١ - ١٩٧٤ ، والقائل أن القيادة السياسية السورية ضاقت ذرعاً بسياسة «اللعب بسوريا»، وأكدت أنها لن تسمح باستمرار هذه السياسة وأنها، إذا وجدت ضرورة، سوف تفجر الموقف، ـ هذا الخبر يكاد يكون أخطر وأهم الأخبار في مرحلة مابعد حرب تشرين، بل إن هذا الخبر يلقي ضوءاً على التهديدات الإسرائيلية، المدعومة ضمنياً من قبل أمريكا، بشن هجوم على سوريا.

إن خطورة الخبر (والمرجو ألا يضطر تطور الأحداث القيادة السورية إلى تنفيذ وعيدها وتفجير الموقف) ناجمة عن كون التضامن بين سوريا ومصر بخاصة والتضامن العربي بعامة رافعة الصمود العربي في وجه إسرائيل والضمان الأولي والأساسي لمنع كارثة جديدة تؤدي إلى تكريس نهائي لمكاسب إسرائيلية إقليمية (ضم الأراضي المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧) وسياسية (الاعتراف بإسرائيل وفتح الحدود معها). أضف إلى ذلك أن نفاد صبر القيادة السورية يحمل مغزى جلياً وخطيراً في آن: منذ حرب تشرين وحتى اليوم تتصرف القيادة المصرية دونما اعتبار للطرف السوري، وتعمل بطريقة أو أخرى إلى جرجرته إلى المواقع التي تريد، وهي في الفترة الأخيرة تفصح عن ميول خجولة ومترددة لقبول حل منفرد، خطوة فخطوة مع إسرائيل، فإذا تصرفت القيادة السورية، وهي التي حاولت بكل قواها أن تحافظ على التضامن والتنسيق مع مصر، تصرفاً ينم عن نفاد صبر فهذا يعني أن القيادة المصرية وصلت على الأرجح، إلى نقطة اللاعودة ليس مع سوريا

فقط، بل مع الوطن العربي بعمومه أيضاً. وهنا الكارثة. وهذه الكارثة لن تكون سورية ـ فلسطينية فحسب، بل ستكون مصرية بالنسبة ذاتها (على المدى البعيد على الأقل)، برغم كل المزاعم الاقليمية المصرية، ولا أساس لها في الواقع، القائلة أن المشكلة سهلة بين مصر من جهة وإسرائيل وأمريكا من جهة ثانية.

الحقيقة أن هذا الخبر ليس المؤشر الوحيد على الرغبة المصرية في التخلي غير المعلن عن التضامن مع سوريا، ففي مؤتمر القمة المنصرم المنعقد في الرباط في شهر تشرين الأول الفائت لفت أنظار المراقبين مطالبة سوريا بإنشاء قيادة عسكرية عربية موحدة تتولى قيادة الجبهتين السورية والمصرية، تعد للحرب الخامسة وتقود عملياتها عند اندلاعها. كما طالبت أيضاً برفض كل حل منفرد أو مجزأ (الحل الأمريكي المزعوم: خطوة بعد أخرى). والواقع أن طرح هذين المطلبين في مؤتمر القمة بالذات يوحي أن مصر كانت رفضت هذين الاقتراحين السوريين، فلجأت سوريا إلى مؤتمر القمة لكي يضغط باتجاه إعادة توحيد الجبهة السورية ـ المصرية على أسس واضحة ومتينة، تكفل الحفاظ على مواقع الحد الأدنى العربية وتحبط محاولات الإمبريالية الأمريكية لشق الصف العربي.

والواقع أن هذه الرغبة لدى الجانب المصري في التخلي عن سوريا و«النجاة بجلده»، برغم أن البلدين عضوان في اتحاد الجمهوريات العربية وخاضا الحرب معاً وبقرار واحد، تصبح بارزة أكثر فأكثر مع ازدياد أمل الجانب المصري في حل لمشكلة مصر مع إسرائيل يأتي به كيسنجر على طبق سعودي. ولكن لأن الرغبة المصرية لاتقرر وحدها الحل، ولأن إسرائيل لاترى مشكلتها سهلة مع مصر (بترول سيناء + شرم الشيخ)، ولأن أمريكا لاتستطيع ولاتريد أن تفعل شيئاً سوى المزيد من الدعم العسكري والاقتصادي لإسرائيل، تجد الزعامة المصرية نفسها تتخبط في طريق مسدود، لاتدري ماذا تفعل إلا بعد ضياع الوقت، ضياع يهدد أكثر فأكثر تفويت فرص حل مناسب يحافظ على حقوق الحد الأدنى العربية.

إن «اللعب بسوريا» (على حد تعبير الزعامة السورية، كما نقلتها «السفير»)، الذي لن ينقذ مصر بالتأكيد، ليس جديداً. وإذا كنا لانريد الجزم بأن اللعب المصري بدأ في خلال الحرب بالذات، عندما ظلت الجبهة المصرية ساكنة بعد إتمام العبور فركز الإسرائيليون هجومهم المعاكس على القوات المسلحة السورية، بانتظار كشف معطيات محددة وواضحة حول خطط المعركة على الجبهتين (برغم تلميحات الشاذلي ذات المغزى)، إلا أنه يمكننا القطع، وهذا أمر ملموس عياناً، إن اللعب المصري بسوريا قد بدأ مع موافقة مصر على وقف إطلاق النار ليس فقط من دون موافقة سوريا، بل أيضاً من دون استشارتها، فأجبرت سوريا بدورها، على القبول بوقف إطلاق النار. وكر المسلسل: مصر تبرم اتفاق فصل قوات، أدى إلى نتائج مأساوية، منفرداً من دون استشارة سوريا بل وبرغم معارضتها، فتضطر سوريا، التي استمرت تقاتل استنزافياً منفردة مستفردة عدة أشهر، إلى عقد اتفاق فصل قوات على الجبهة السورية ـ الإسرائيلية.

وكان ممكناً للمسبحة أن تكر لولا شعور سوريا أن الإنزلاق المصري أوغل بعيداً دون ضمانات وأن الظهر العربي أصبح مكشوفاً. لقد اندفعت الزعامة المصرية، بالاتفاق مع السعودية، في طريق خبرته الأمة العربية خلال ربع القرن الأخير على الأقل. ربع قرن بلت فيه الأمة العربية كل عداء الإمبريالية الأمريكية وعرفت فيه كل إيجابيات الصداقة السوفياتية. هذه التجربة العربية الثمينة ديست، مجاناً وبلا مقابل، بالإقدام، وأعيد فتح الوطن العربي لاحتلال سياسي أمريكي. وإذا كانت سوريا أقدمت، قياساً بالموقف المصري، على تساهلات، فاستقبلت كيسنجر، وزير خارجية الدولة التي تقتل الشعب العربي بأسلحتها، وقبلت، شبه مرغمة، إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، إلا أنها رفضت تقديم تنازلات للإمبريالية الأمريكية، تتمثل في تخريب العلاقات السورية ـ السوفياتية مجاناً. والواقع أن رفض سوريا تخريب علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي يكمن في أساس التهديدات الإسرائيلية الأخيرة لسوريا، تهديدات موحى بها على الأرجح من قبل الإمبريالية الأمريكية.

هذه الاتجاهات التي تَسِم السياسة المصرية تطرح تساؤلات بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل معركة تصفية آثار العدوان، وبخاصة بالنسبة للسياسة السورية وموقفها إزاء الاتجاهات المصرية الراهنة للسياسة المصرية وإزاء الاحتمالات التي تترصد معركة تصفية آثار العدوان.

من المناسب التذكير، قبل طرح هذه التساؤلات والإجابة عنها، أن يارينغ في محاولته الأخيرة، قبل حرب تشرين، للتوسط لتنفيذ قرار مجلس الأمن لم يطلب، كالسابق، من إسرائيل أن تبين فيما إذا كانت تقبل الانسحاب من كل الأراضي العربية، بل سألها فيما إذا كانت تقبل الانسحاب فقط من سيناء. ومن المعروف بالطبع أن إسرائيل امتنعت عن الإجابة (وهذا رفض ضمني واضح)، كما أنه من غير المعقول أن يتصرف يارينغ، بمعزل عن السياسة المصرية، في توجيه هذا السؤال الخطير.

هذه الواقعة تكشف بوضوح أولاً أن البجاحة الاقليمية المصرية الزاعمة أن مشكلة مصر مع إسرائيل سهلة وأنها موجودة في المعركة دفاعاً عن العرب الآخرين، لا أساس لها في الواقع. وتكشف ثانياً جذور وأصول السياسة المصرية الحالية، التي أخذت تتكشف شيئاً فشيئاً بعد حرب تشرين.

لنقل، بادئ بدء، أن قدرة السياسة المصرية على القيام بهذا الدور ناجم عن كونها حجر انهيار وليس رافعة، وبالتالي ليس ناشئاً عن قوتها المميزة أو المتفوقة. وقد كان بإمكان سوريا أيضاً، لو كان لديها المجال الكافي للمناورة، أن تقوم بالدور ذاته الذي تمارسه السياسة المصرية الآن. ثانياً، إذا كانت السياسة المصرية، منذ ماقبل حرب تشرين، لاتستبعد حلاً منفرداً مع إسرائيل فلماذا دفعت سوريا إلى الحرب؟ هل كان المقصود استخدام سوريا لحل اقليمي مصري ثم تركها تعالج جراحاتها لوحدها بعد ذلك؟ من المؤلم لوحدوي أن يتحدث أحياناً بلغة يخالها البعض إقليمية وانحيازاً لسوريا دون مصر، لكن، ما دامت مواقعي معروفة وبخاصة إزاء مصر، يحق لي أن أبرز الحقائق الآتية:

أولاً: مع أن نتائج حرب تشرين بعيدة عن أن تحل المشكلة مع الحفاظ

على حقوق الحد الأدنى العربية، إلا أنه ماكان لحرب تشرين أن تسجل الإيجابيات المتواضعة التي سجلت لولا تحرك الجبهتين السورية والمصرية في وقت واحد (ولو أنهما عملتا كجيش واحد لكانت النتائج أفضل بكثير جداً).

ثانياً: إن توزع القوات العسكرية الإسرائيلية على الجبهتين كان متعادلاً.

ثالثاً: إن الخسائر الإسرائيلية البشرية والعسكرية الأكثر أهمية كانت على الجبهة السورية (من مئة طائرة إسرائيلية سقطت في الحرب، ثمانون وقعت على الجبهة السورية)[1].

رابعاً: في خلال الأيام العشرة الأولى من الحرب كانت جبهة القتال الأساسية هي الجبهة السورية لا المصرية، مع تقديرنا لكفاية عملية العبور وأهميتها.

خامساً: إن سوريا أصيبت، باقتصادها بخاصة، أكثر بكثير جداً مما أصيبت مصر (ويتساءل المرء: لماذا لم تستعمل مصر صواريخ سكود، التي لم تكن سوريا تملكها آنذاك، لحماية الاقتصاد السوري والتجمعات السكانية السورية؟!).

إن المشاعر القومية العربية تشكل تقليداً تاريخياً لدى الشعب السوري، ولانعتقد أن الفرد السوري يحسب تلقائياً ما حسبنا قبل قليل، كما أن الشعور بوحدة المصير مع مصر بخاصة عفوي وعميق في آن، ولا أحد يطالب بأفضلية سورية، بل بأفضلية المصلحة العربية المشتركة الأعلى من كل مصلحة قطرية أو إقليمية. إن مأساة المنطق الإقليمي، في هذه المعركة بخاصة، هي أنه يظن نفسه يدافع عن مصلحة إقليمية في حين أنه يهدرها، وذلك لأن المصلحة القومية العربية المشتركة هي التي تؤمن المصالح القطرية العربية

---

١ ـ هذه الحقيقة نقلناها عن الكتاب التالي:
La guere du Kippour, L,equipe du Sunday Times.
ed. Presses de la cite, Paris1974.

وتدمجها وتوازن بينها، عندما تضعها في منظور بعيد المدى وشمولي.

لقد تلقى المنطق الإقليمي المصري صفعة شديدة جداً من يد إسرائيل أولاً ثم من يد أمريكا.، لقد تركت السياسة المصرية نفسها تنساق للخداع الأمريكي عن حل ممرحل، خطوة خطوة، في كل جبهة على حدة، في وقت كانت إسرائيل تعلن بشكل قاطع عن مطامع محددة ونهائية على الجبهتين السورية والفلسطينية. ولم يكن الهدف الحقيقي لأمريكا تحقيق حل مناسب ينقذ ماء الوجه على الجبهة المصرية، بل تقسيم الجبهة العربية نهائياً، ثم استفراد سوريا ومصر الواحدة بعد الأخرى. وبالفعل، فقد نجحت، موقتاً على الأقل، في فرط التضامن السوري ـ المصري. وما إن تم ذلك، حتى ذهب فهمي يطالب أمريكا بالثمن، فعاد خائباً، ولم يلبث تصريح إسحاق رابين في ١٦ ـ ٩ ـ ١٩٧٤ ، حيث اشترط شروطاً مهينة (ولم يتنازل حتى عن بترول سيناء) لقاء انسحاب إسرائيلي من بعض سيناء، أن جعل ركض السياسة المصرية وراء أمريكا دوراناً في حلقة مفرغة.

لقد كان ممكناً للسياسة المصرية أن تبقى على مسؤولياتها العربية في التضامن وأن تتابع في الوقت ذاته، إذا افترضنا أن هذا مفيد وضروري (والأمر ليس كذلك بالطبع)، الركض وراء أمريكا سعياً وراء حل ممرحل، لو أنها قالت لأمريكا: لا مانع من حل ممرحل، ولكن الخطوة الأولى ليست معنا، مع الجانب المصري، بل مع الجانب السوري أو مع الجانب الفلسطيني، وبالتحديد لتكن الخطوة الأولى حول مشكلة مدينة القدس. وعلى كل حال، فقد تلقت السياسة المصرية درساً مفيداً بواسطة تصريح رابين الذي نوهنا عنه. وفي اعتقادنا أن السياسة السورية ستمسك بالورقة ـ العقبة إذا أصرت، في حال استمرار السياسة المصرية في الموافقة على الخدعة الأمريكية القائلة بحل ممرحل، على جعل المرحلة الأولى مرحلة حل مشكلة القدس والضفة الغربية وقطاع غزة ثم تأتي بعد ذلك المشكلة السورية أو المصرية أو كلتاهما معاً.

إن ردود الفعل المشككة إزاء قبول مصر بحل ممرحل يبدأ بمصر (وكل الدلائل توحي أنه سينتهي بمصر أيضاً) لم يكن ناجماً فحسب عن كونه

تراجعاً جديداً انضاف إلى سلسلة تراجعات طويلة أمام الإمبريالية الأمريكية، بل نجم أيضاً، من الجانب السوري، عن أن إسرائيل ما فتئت تعلن أن الجولان جزء لا يتجزأ من إسرائيل، ومن الجانب الفلسطيني، أن القدس الموحدة عاصمة إسرائيل، وأخيراً فإنه قد نجم عن كون الحل الممرحل بمثابة مطلب إسرائيلي ـ أمريكي صدعت له السياسة المصرية، مطلب لم يستهدف تسوية إسرائيلية ـ مصرية مرضية، بل فقط فرط الجبهة العربية وضربها واحداً بعد الآخر.

لاشك أن المسألة المطروحة بإلحاح اليوم في القطر السوري هي الآتية: كيف السبيل إلى منع مصر من الانزلاق إلى حل منفرد وممرحل وعدم القطع معها في الوقت ذاته؟ وفي مرحلة تالية: كيف السبيل إلى إعادة ترميم الجبهة العربية المقاتلة المستندة إلى الصداقة السوفياتية؟

قد يرد أحدهم: لِمَ الحديث عن حل مصري منفرد مع إسرائيل مادامت إسرائيل، على لسان رابين، صفقت الباب في وجه المسعى المصري؟! هذا حق، ولكن الصورة يمكن أن تتغير، وعند الحشرة يمكن لأمريكا أن تضغط على إسرائيل لتحصل على تنازلات ماقد تفتح الباب مجدداً لحل منفرد إذا كان هذا الحل سيضمن لإسرائيل ماهو أساسي من مطالبها من مصر (شرم الشيخ) وإذا كان سيتيح لها أن تستريح نهائياً من الجبهة المصرية، لتكرس عمليات التهويد الزاحفة لكل من باقي الأراضي الفلسطينية والجولان. كما لاينبغي الاستخفاف بجدية اتجاه النخبة المصرية الحاكمة إلى أن تنفذ بجلدها من «الورطة» العربية.

فعلاً انها مسألة شائكة، مسألة منع مصر من حل منفرد ممرحل ونهائي وعدم القطع معها في الوقت ذاته. إن متغيرات هذه المسألة كثيرة ومتداخلة، وبالتالي فإن صورة الوضع ستبقى متحركة، يصعب بلورة مواقف نهائية لمواجهتها. ومع اعتقادنا أن المسألة ستحسم داخل مصر، إلا أن الداخل المصري يتأثر ولاشك بالإطار العربي، وبالتالي فإن محاصرة هذا الاتجاه عربياً تشكل عاملاً مهماً في ردع الاتجاه إلى الحل المصري المنفرد، فإذا شعرت الزعامة المصرية أن المسألة ستكلف مصر روابطها بالشعوب العربية كلها

ستغدو فرص هذا الحل أضعف أكثر فأكثر. وعلى كل حال، فإن سوريا بخاصة مدعوة إلى أن تضع في اعتبارها أن الحل المنفرد المصري برغم أنه صعب جداً إلا أنه غير مستحيل وفي هذه الحال: ما العمل؟

من السذاجة تصور أن التهديدات الإسرائيلية لسوريا، سواء كانت تهديدات ضغط أم مقدمة ضرب، معزولة عن التفكك الذي أصاب التحالف المصري ـ السوري، أو بالأصح التخلي المصري عن التحالف مع سوريا. كذلك من السذاجة أيضاً الاعتقاد أن محاولة ضرب سوريا أمر معزول عن رفضها مطلباً أمريكياً، طالما ألح عليه كيسنجر في محادثاته في دمشق، يتعلق بتجميد علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، كما فعلت مصر. ومع أن أمريكا غاضبة، لهذا السبب، على سوريا، إلا أنه يصعب القول أنها اتخذت قرارها المبدئي، ولاشك، في ضرب سوريا، ليس فقط لأن خيار مصر أمام الحرب قد أصبح، كما تقول المصادر الأمريكية، أقل احتمالاً، وذلك بسبب تجميد القاهرة علاقاتها مع موسكو وانقطاعها بالنتيجة عن ترسانتها الوحيدة تقريباً، بل وأيضاً وأساساً لأن «النصر البسيكولوجي» العربي الذي أحرز في حرب تشرين ينبغي أن يُمحى.

لكن قرار الحرب العملي، بعد قرار الحرب المبدئي، المتخذ على أساس العاملين اللذين ذكرنا، يتوقف على جملة عوامل أهمها: الضوء الأخضر الأمريكي، تقدير إسرائيل وأمريكا لردود الفعل السوفياتية، تقدير إسرائيل لقدرتها على إنزال ضربة «سريعة ونظيفة» بسوريا، وأخيراً (وهذا هو العامل الأكثر أهمية وحسما في ردع إسرائيل) تقدير إسرائيل لمدى جدية الضربات التي ستوجهها سوريا إلى العمق البشري الإسرائيلي بواسطة الصواريخ الاستراتيجية، سكود، التي أصبحت تملكها.

يا لها من مفارقة محزنة: من قبل كنا نتحدث كيف نتابع الحرب، والآن نتحدث كيف نتجنب الحرب، والأراضي العربية مازالت محتلة.

السفير

٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٤

الحرب الخامسة مقبلة؟! كيف نواجهها؟

الحرب الخامسة مقبلة في أفق منظور؟! هذا مرجح.

الحرب الخامسة حتمية؟! هذا أكيد.

رجحنا، من دون جزم، أنها مقبلة في أفق منظور، وذلك لأن الطرفين، الإسرائيلي ـ الأمريكي من جهة والعربي ـ السوفياتي من جهة أخرى، يعدّان لها ويترددان في تفجيرها في آن. هنا، في هذا الصراع، حيث تلعب عناصر متعددة، التكتيكي يدفع إلى التردد، والستراتيجي والتاريخي يدفعان إلى التفجير. لذا فالحرب الخامسة يمكن أن تندلع في أشهر ويمكن أن ترجأ إلى بضعة شهور أو بضع سنين، ولكنها ستبقى أمراً حتمياً لايمكن تجنبه. فالنتائج العسكرية والسياسية والبسيكولوجية التي أفرزتها حرب تشرين جعلت هذه الحرب أشبه بحدث مجزوء لم يتم فصولاً. إن الخيبة تتملك الأطراف المحتربة، لم يحقق أحد هدفه من الحرب، ويبدو الحاضر أشبه بحالة انتظار، انتظار جولة يتبين فيها الخيط الأبيض من الخيط الأسود.

إن إسرائيل، التي كانت نتاجاً فرعياً للتسلط الاستعماري على الوطن العربي، والتي جاء وجودها بمثابة نقض للوجود العربي، والتي تشعر في قرارتها بغربة عن المنطقة، والتي رأت نفسها منساقة إلى فرض نفسها عن طريق القوة فحسب، ـ إسرائيل هذه رأت في حرب تشرين ما يشبه نهاية الحلم الصهيوني الكبير: إن ديمومة المشروع الصهيوني إنما تتوقف على الإبقاء على تفوق إسرائيلي مطلق على العرب. من خلال هذا التفوق، كانت السياسة الإسرائيلية تقوم على ضرب الشعب العربي، بصورة منهجية ومتواترة، ضربات ساحقة تحقق لها المزيد من التوسع الإقليمي، وتفرض عليه

التصالح في النهاية، في مناخ سياسي تكون فيه إسرائيل القوة المهيمنة في المنطقة. هذا المنطق الذي حكم السياسة الصهيونية وأصبح، مذ قامت دولة إسرائيل، عاملاً مسيطراً في سياسة إسرائيل العربية، جعل حرب تشرين، التي ثلمت هذا التفوق، بمثابة هزيمة في نظر الرأي العام الإسرائيلي.

من هنا، ليس من الوهم أن نتحدث عن نصر عربي، لكن بمعنى معين. فالوقائع التي أشرنا إليها تكشف بُعداً جديداً للصراع العربي - الإسرائيلي، لايولى عادة مايستحق من أهمية، ألا وهو البُعد البسيكولوجي. لذا فكلمة «نصر»، هنا، ينبغي أن تُفهم من زاوية بسيكولوجية وليس من زاوية عسكرية.

لاشك أن أسباب حرب حزيران ١٩٦٧ متعددة، لعب فيها المخطط الإمبريالي الأمريكي لاسقاط عبد الناصر دوراً مباشراً وأساسياً في آن، كما أنها جاءت منسجمة ومنفذة لنظرية الأمن الإسرائيلية القائمة على إنزال ضربة ساحقة بالعرب كل عشر سنوات، لكن لايمكن البتة أن نغفل، لاسيما بالنسبة إلى ليفي اشكول المتردد المصنف بين الحمائم، العنصر البسيكولوجي المهم الذي تدخّل ليقوّي في حدود كبيرة فرص الحرب، عنصر تمثل في أن عبد الناصر، بسحبه قوات الطوارئ الدولية، أسقط اعتبار إسرائيل الردعي وحشرها في موقع دفاعي يائس[١].

مطلب السلام، الذي ما انفكت إسرائيل، مذ قامت، تنادي به، ينطوي على أكذوبة وحقيقة واقعة في آن: أكذوبة لأن إسرائيل، في خلال ربع قرن، هي التي بادرت العرب بالحرب ثلاث مرات واضطرتهم إلى الرابعة، وبالتالي فليس العرب هم الذين هددوا سلام إسرائيل في خلال هذه الحقبة. وينطوي على حقيقة واقعة، لأن إسرائيل التي ورثت أحط وأسوأ مافي الايديولوجيا الكولونيالية، تريد تصالحاً (لا نقول صلحاً ولا سلاماً رسميين فقط) مع عرب

---

١ - راجع ص ١٤٢ - ١٤٣ من كتاب:
Histoire de la guerre d Israel, Michel Bar-Zohar ed. Fayard, Paris, 1968.

صاغرين تحت المظلة الإسرائيلية الصغيرة، ثم، هي والعرب، تحت المظلة الأمريكية الكبيرة.

طوال ربع القرن المنصرم، وبسبب من التأخر العربي أساساً، لم يكن ميزان القوى المحلي ولا الدولي ينطوي على أي تهديد لإسرائيل، بل على العكس فقد كان راجحاً بل طابشاً لصالحها. وهذا يفسر لِمَ كانت المبادرة في يدها. أن أمل إسرائيل في بقاء ميزان القوى طابشاً لصالحها، وبالتالي الاستمرار في سحق منهجي للقوة العربية، كان المنظور الوحيد الذي تتصوره لفرض تصالح، أو، بعبارة أخرى، صلح إسرائيلي، على العرب. وعلى الأرجح، لم تكن إسرائيل تناور عندما كانت ترفض عروضاً بضمانات دولية لأمنها وسلامتها، ليس فقط لأن الضمانات الدولية، في ظل ظروف وموازين جديدة للقوى، يمكن أن تزول أو تتغير، بل أيضاً لأن هذه الضمانات، في ظل ميزان قوى مؤات لإسرائيل، توقف سيرورة فرض الصلح الإسرائيلي على العرب من جهة، ومن جهة أخرى، وبخاصة مع حرب تشرين، لأن العرب أحرزوا نصراً من الزاوية البسيكولوجية. والواقع أن الحرب الخامسة، إذا اندلعت بمبادرة إسرائيلية، وهذا هو المرجح مادامت الجبهة العربية تفتقر إلى التلاحم، ستندلع بسبب من هذا النصر البسيكولوجي العربي، في محاولة منها للعودة إلى أوضاع ماقبل حرب تشرين. لاشك أن قرار الحرب الخامسة، من جانب العدو، ليس قراراً إسرائيلياً خالصاً (موافقة أمريكا الضمنية أو الصريحة شرط لازم)، كما أنه ليس سهلاً (تشتت الرأي العام الإسرائيلي، تردد الحزب الحاكم، ضخامة التكاليف البشرية والاقتصادية لحرب تشرين وفداحة تكاليف الحرب المقبلة)، إلا أنه من السذاجة الاعتقاد أن إسرائيل ستبلع هذه الهزيمة البسيكولوجية.

هذا النصر العربي على الصعيد البسيكولوجي، ماذا يناظره على صعيدي الأرض والسياسة؟ لاشيء تقريباً: مازالت إسرائيل تحتل المساحة ذاتها تقريباً من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧ ، القناة تدخل في حقل مرمى مدفعية إسرائيلية متوسطة المدى، ماتبقَّى من الأرض

الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) مازال محتلاً بكامله. وفي الأراضي التي احتُلت في حرب حزيران، وعلى منوال ماكان يجري قبل حرب تشرين، مازالت إسرائيل مستمرة، وعلى نحو منهجي، في تهويد زاحف للأراضي العربية: بناء المستعمرات مازال قائماً على قدم وساق ومخصصات جديدة تُرصد لهذه الغاية في موازنة إسرائيل لعام ١٩٧٤ (أقيم في فترة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ أكثر من ٤٦ مستعمرة سكنية وأمنية في الجولان، رفح، الضفة الغربية، قطاع غزة، شرم الشيخ. بلغت تكاليفها ٦٠٠ مليون ليرة إسرائيلية)، كما أن نهب الثروات العربية مازال قائماً (البترول المصري في سيناء).

إن مطالب إسرائيل لاتزال هي هي، سواء قبل حرب تشرين أم بعدها. ويمكن تلخيصها كالآتي:

أ - المطالب الإقليمية، وتتعلق بضم أراضٍ أو مدن عربية إلى دولة إسرائيل (الجولان، القدس، شرم الشيخ؟!، تعديلات ملحوظة في حدود الضفة الغربية مع إسرائيل).

ب - المطالب الأمنية، وتتعلق بما تسميه إسرائيل «الحدود الآمنة»: الإبقاء على المستعمرات الإسرائيلية الأمنية (ذات طابع العسكري) المقامة على حزام من هضبة الجولان مروراً بوادي الأردن وصولاً إلى قطاع غزة، وكذلك إبقاء مهمة الحفاظ على الأمن في الضفة الغربية من صلاحية إسرائيل أو، على الأقل، تجريدها من السلاح نهائياً، فضلاً عن تجريد سيناء من السلاح.

ج - مطالب المدى الحيوي الإسرائيلي في الوطن العربي. ويتركز، أساساً، في الإبقاء (حتى إذا اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب) على جسور مفتوحة بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الضفة الغربية وغزة بخاصة، جسور تتيح للأول الاستفادة من الطابع المتخلف للأخير وجعله قناة اتصال بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية. يضاف إلى ذلك ترتيب وضع دولي خاص بشرم الشيخ وضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس.

د ـ سلسلة مطالب تتعلق بالاعتراف السياسي وجعل مجمل العلاقات بين إسرائيل والوطن العربي سوية، شأن علاقاته مع الدول الأخرى.

هذه الوقائع تبين أن مكاسب إسرائيل الفعلية التي حققتها في حرب حزيران، لم تُمس، كما أن مواقفها ومطالبها المعلنة لم تتغير. فالحصيلة الأخيرة لميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، ونعني ميزان القوى بعنصريه السياسي والعسكري، المتمثلة عسكرياً في الخرق الإسرائيلي في كل من الدفرسوار والقطاع الشمالي من الجبهة السورية، والمتمثلة في التخلي سياسياً عن الورقة السوفياتية وفي الاحتلال السياسي الأمريكي الجديد لمساحات عربية مهمة ـ هذه النتيجة بعيدة عن أن تتيح ليس فقط تصفية آثار العدوان (وهو الشعار الذي طوي مع نزع الناصرية) بل أيضاً تحقيق انسحاب إسرائيلي تام عن الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران لقاء تنازلات سياسية من الجانب العربي تمثلت أولاً في التخلي عن لاءات الخرطوم الثلاث.

لكن إذا كنا نتحدث عن ميزان قوى غير كاف لتحرير الأراضي العربية، إلا أن هذا ينبغي ألا ينسينا أن ثمة تحسناً بالقوة (وليس بالفعل) في هذا الميزان. هذا الضرب من التحسن، إذا دعم وعزز بوعي ومنهجية، وبخاصة إذا استفدنا من العامل الدولي ممثلاً بالدعم السوفياتي، لابد أن يتحول إلى تحسن بالفعل، كفيل، حتى في ظل البُنى السياسية والعسكرية العربية القائمة، بتحرير هذه الأراضي.

إذا كانت إسرائيل متجهة إلى الحرب لتصفية النصر البسيكولوجي العربي في حرب تشرين، وإذا كان العرب مضطرين للعودة إلى الحرب لتحرير أرضهم، فما موقف أمريكا الحقيقي بوصفها ضامنة إسرائيل وممولة حروبها، من احتمالات الحرب الخامسة: هل تعمل لتقوية فرص اندلاعها أم لاضعافها؟ وبماذا يتغير موقفها عن موقف إسرائيل؟

الواقع أن العوامل التي تؤثر في الموقف الأمريكي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي بوجه عام ومن الوضع الراهن لهذا الصراع بوجه خاص متعددة ومتناقضة: عوامل دافعة نحو الحرب وأخرى لاجمة لها، عوامل لاحمة مع

إسرائيل وعوامل مبعدة عنها. إن قوة الضغط الصهيونية في الداخل الأمريكي، (ودورها يكاد يكون حاسماً في ظل إدارة فورد) وتضاد السياسة الإمبريالية الأمريكية مع الميل التاريخي للسياسة الوطنية العربية يعطيان الانحياز الأمريكي إلى جانب إسرائيل طابعاً مطلقاً من جهة وتاريخياً واستراتيجياً من جهة أخرى، كما أنهما يلعبان اليوم باتجاه تقوية فرص انفجار حرب خامسة. لكن ثمة عوامل أخرى تلعب في اتجاه مغاير تارة ومناقض تارة أخرى: مصالحها البترولية أولاً، وفاقها وتنافسها مع الاتحاد السوفياتي ثانياً، ميزان القوى المحلي بين العرب وإسرائيل ثالثاً، ثقل العبء الإسرائيلي من حيث التمويل والتسليح والمجازفة السياسية رابعاً، علاقاتها بالدول الغربية الأخرى خامساً. هذه العوامل الخمسة، في ظل ميزان القوى الحالي المحلي والدولي، والتي لاتضع بالطبع موضع تساؤل الالتزام الأمريكي بإسرائيل، هي التي تميز التكتيكات الأمريكية وتجعلها تختلف، ولاتتخالف، عن التكتيكات الإسرائيلية تارة وتتطابق معها تارة أخرى.

إن تكتيكات الطرفين، فضلاً عن استراتيجيتيهما، تصب ولاشك في هدف واحد: إعادة الوضع في الشرق الأوسط (سياسياً وبترولياً بالنسبة لأمريكا. عسكرياً وبسيكولوجيا وسياسياً بالنسبة لإسرائيل) إلى ماكان عليه الوضع قبل تشرين ١٩٧٣ . بيد أنها تتمايز وتختلف: ففي حين أن إسرائيل تتجه، برغم التوجس، نحو الحرب بوصفها الطريق لإعادة ستاتيكو ما قبل تشرين، تتجه الإمبريالية الأمريكية، من دون أن تستبعد الحرب، إلى السياسة أولاً لإعادة ذلك الستاتيكو. والسياسة الأمريكية هنا، في ظل التأخر المحزن للسياسة العربية، مزيج من إشهار العصا الغليظة وعمليات الخداع المتلاحقة. لاشك أن السياسات الخارجية للدول مبنية على الدوام على القوة والحيلة، لكن السياسة الإمبريالية الأمريكية، ممثلة بكيسنجر، وجدت أمامها سياسة عربية تجمع بين سذاجة الأطفال وخنوع الحريم الشرقيات، فمضت تستثمر الفرصة قدر الإمكان.

من هنا هذا الأسلوب التناقضي في السياسة الأمريكية في مرحلة

حرب تشرين ومابعدها: تدجيج إسرائيل حتى الأسنان بآخر صيحات التقنية العسكرية الأمريكية وانقاذها اقتصادياً من جهة، التهويل بالحرب على العرب في محاولة لردعهم وفرض حل أمريكي ـ إسرائيلي عليهم من جهة ثانية، إضعافهم بفرط تضامنهم وقطع روابط صداقتهم مع الاتحاد السوفياتي من جهة ثالثة.

من الواضح، في الفترة الأخيرة بخاصة، إن السياسة الإمبريالية تعتمد، بعد تراخي التضامن العربي وانهيار الصداقة العربية ـ السوفياتية، على التهويل على العرب عموماً وعلى سوريا خصوصاً. إن تعمد نشر أنباء تسليح إسرائيل والتهويل باتساعه وتقدمه، ولانعتقدها بعيدة عن الواقع، ترمي أساساً إلى تثبيط العرب، وإلا لتجنبت أمريكا نشر هذه التفاصيل عن تسليح إسرائيل، بل كان بإمكانها أن تعتم على عمليات التسليح هذه. غير أن التهويل بالحرب ليس سوى درجة من درجات الصراع ستتصاعد وصولاً إليها إذا طاش التهويل عن هدفه. وفي كل الأحوال، لن يعدم التهويل فائدة تمثلت في خلخلة الجبهة العربية ـ السوفياتية وإعطاء إسرائيل الوقت الكافي لإعادة بناء قوتها العسكرية. وإذا كانت الإمبريالية الأمريكية قد جعلت الحرب الوسيلة الأخيرة، فذلك ناجم عن أسباب عدة أهمها: ممارسة الضغط السياسي كمرحلة ممهدة للعمل العسكري، تكاليفها الباهظة عليها مادامت هي الممون، نتائجها غير الواضحة وغير المؤكدة بالنسبة لإسرائيل. وفي اعتقادنا أن أمريكا، التي رأت في حرب تشرين السبب الأول والأساسي الذي أعطى دول منظمة الأوبك القدرة على مواجهة الدول الصناعية الغربية، لن تتردد في إعطاء إسرائيل الضوء الأخضر، لتعود بالمنطقة إلى مرحلة ماقبل تشرين (لأسباب نفطية بالدرجة الأولى)، لتضرب ضربة «نظيفة وسريعة»، إذا ماقدرت أن تهويلها طاش، إن ضغطها فشل، إن الحرب ستكون لصالح إسرائيل بصورة إجمالية.

لكن، ماهو موقف الاتحاد الاتحاد السوفياتي إزاء احتمالات الحرب الخامسة؟

لنقل، باديء بدء، إن القصور العربي في فهم حقيقة الموقف السوفياتي وحدوده، وبالتالي القدرة على التحرك معه وبه، يشكل الوجه الثاني للميدالية، ميدالية السياسة الخارجية العربية، فالوجه الأول للميدالية، كما نوهنا قبلاً، هو القصور العربي في فهم السياسة الأمريكية. وهذا القصور المزدوج يجد جذوره في الموقع اليميني والمتأخر في آن للسياسة العربية. لكن ثمة سبب آخر لهذا القصور في الإدراك العربي للسياسة السوفياتية المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، سبب يتمثل في ميلنا اللاشعوري أحياناً إلى إنكار عجزنا عن تعديل الميزان المحلي، العربي ـ الإسرائيلي، وإلقاء هذا العجز على ظهر الاتحاد السوفياتي واتهامه بالتقصير إزاءنا.

إن حالة توازن الرعب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية تجعل ميزان القوى المحلي يلعب دوراً حاسماً في النزاعات. وحبوط الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٦٧ يناظره حبوط الولايات المتحدة في الحرب الهندية ـ الباكستانية في العام ١٩٧١ ، فتوازن الرعب يحول دون تدخل إحدى الدولتين الأعظم لتغيير ميزان القوى المحلي. إن عدم إدراك هذه الحقيقة الواقعة أو تجاهلها يجعلنا نطالب، مادام ميزان القوى المحلي في غير صالحنا، بدعم سوفياتي بل بنقالة سوفياتية. والاتحاد السوفياتي لايستطيع أن يقدم لأحد نقالة، كما أن أمريكا ماكان باستطاعتها أن تقدم، لو أن ميزان القوى المحلي طابش لصالح العرب، نقالة لإسرائيل.

تاريخ العلاقات العربية ـ السوفياتية ومقارنتها بالعلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية مازال بحاجة إلى أضواء تبدد الكثير من الأوهام التي بثتها قوى التأخر والرجعة. حسبنا الآن التنويه بحقيقتين بسيطتين ومفحمتين:

الأولى: أن حجم المساعدات العسكرية السوفياتية المقدمة في فترة ما بين حرب حزيران وتشرين لمصر وسوريا أكبر بكثير من مساعدات أمريكا لإسرائيل.

الثانية: لقد أقمنا الدنيا وأقعدناها بسبب الجسر الجوي الأمريكي إلى إسرائيل خلال حرب تشرين وزعمنا أن هذا الجسر كان عاملاً حاسماً في

إنقاذ إسرائيل، لكننا نتناسى أن الاتحاد السوفياتي أقام جسوراً جوية ومائية إلى مصر وسوريا (برغم كل ما فعلناه مع السوفيات) خلال حرب تشرين قبل الجسر الأمريكي بثلاثة أيام، فضلاً عن أن الأسلحة السوفياتية لاتقل حداثة وتزيد حجماً عن الأمريكية.

وحقيقة ثالثة أخيرة: في حرب تشرين كانت أسلحة الجانب العربي أكثر من الأسلحة الإسرائيلية كما أنها لم تكن أقل حداثة، عدا الطيران حيث لعبت الصواريخ السوفياتية دوراً في إلغاء تفوّقه المطلق.

هذه الحقائق تعني مايلي: إن توازن الرعب والمضاعفات العالمية المحتملة للنزاعات المحلية تجعل الاتحاد السوفياتي يفضل الاستمرار في البحث عن حل سياسي للصراع الحالي. لكن الاتحاد السوفياتي، الذي مايزال يؤيد بحزم حقوق الحد الأدنى العربية، لايستبعد الحرب، كوسيلة لحل النزاع، بشكل مسبق ومطلق. وأن توجس الاتحاد السوفياتي من الحرب ضد إسرائيل كان ينبثق، أساساً، من تجربة حرب العام ١٩٦٧ ، حيث كان ميزان القوى المحلي لصالح إسرائيل. وبالتالي فإن توجس الاتحاد السوفياتي من الحرب، كما ثبت في حرب تشرين، يقل أكثر فأكثر مع اطمئنانه إلى تعدل ميزان القوى في غير صالح إسرائيل. بل إنه، في حال استمرار التعنت الإسرائيلي، قد يشجع العرب إذا اقتنع أن ميزان القوى المحلي لم يعد في صالح إسرائيل.

ما دامت الحرب محتومة، فمن سيأخذ زمام المبادرة لتفجيرها، الطرف العربي أم الطرف الإسرائيلي؟ متى؟ ماطابع الحرب المقبلة؟ وكيف يفترض في الطرف العربي أن يخوضها؟

بادئ بدء، ينبغي الاعتراف، بأسى، أن المبادرة، الآن، هي بيد إسرائيل. والسبب في ذلك إنما يعود، أولاً وأساساً، إلى كون الزعامة المصرية أوهمت نفسها أن المسألة قد أصبحت، مع حرب تشرين، قيد الحل بواسطة الولايات المتحدة. ويعود ثانياً إلى تخلخل التنسيق والتضامن المصري ـ السوري،

تخلخل صنعته السياسة المصرية مذ قبلت وقف إطلاق النار ثم عقدت اتفاق فصل القوات من دون موافقة سوريا، تخلخل تشجعه الإمبريالية الأمريكية وتراهن عليه إسرائيل لكسب الحرب المقبلة.

ولأن الزعامة الإسرائيلية تصرفت، من الزاويتين السياسية والتسليحية، كأن الحرب غدا، والزعامة المصرية تصرفت وكأن السلم غدا أو بعد غد، انتقلت المبادرة إلى يد إسرائيل. وكان ممكناً للموقف العربي أن يكون مدعاة لأسى أشد لو أن سوريا انساقت في الطريق المصري، وبخاصة فيما يتعلق بالموقف من الاتحاد السوفياتي ودوره الحاسم في دعم العرب لاستعادة الأراضي العربية المحتلة.

وانتقال المبادرة إلى اليد الإسرائيلية يعود بالأحرى إلى العامل التسليحي، فضلاً عن العامل السياسي. إن انقطاع الجيش المصري عن ترسانته السوفياتية من جهة، وتلقي إسرائيل آخر صيحات التقنية العسكرية الأمريكية من جهة أخرى أعطيا إسرائيل، فضلاً عن تراخي التضامن المصري ـ السوري، أفضلية واضحة على الصعيد العسكري، وبخاصة على صعيد الطيران. والأوساط الإسرائيلية لاتخفي البتة هذه الحقيقة، لذا فهي، والولايات المتحدة كذلك، تراقب بانتباه وقلق سير تطور العلاقات المصرية ـ السوفياتية، بل أن إسرائيل قد هددت، رسمياً، بواسطةأمريكا، مصر بالحرب إذا ماعادت تتلقى شحنات عسكرية من الاتحاد السوفياتي تقلب موازين التسلح. ويمكن القول أن فرص مبادرة إسرائيل إلى تفجير الحرب الخامسة ستتزايد، إن لم تلجمها عوامل أخرى، بموازاة إطراد ترميم العلاقات المصرية ـ السوفياتية. والحقيقة أن معركة تحرير الأراضي العربية بخاصة ومستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي حتى أفق منظور بعامة والمستقبل القريب للوطن بوجه أعم تتوقف على الشكل الذي ستنتهي إليه العلاقات المصرية ـ السوفياتية خلال الفترة المقبلة. فإذا استطاعت النخبة المصرية الحاكمة أن تفهم، بعد تجربتها هي الخاصة التي بدأت منذ أربع سنوات، وبعد التجربة

الناصرية التي استمرت ثمانية عشر عاماً، أن هوى أمريكا إسرائيلي، وبالتالي أن هواها الأمريكي لايجدي فتيلاً في حل المشاكل المصيرية المطروحة، ستضع أقدامها من جديد في الطريق الصحيح على الصعيد الدولي، الذي يشكل عنصراً بالغ الأهمية في صراعنا الراهن مع إسرائيل والإمبريالية الأمريكية. أما إذا كانت محاولة ترميم العلاقات المصرية ـ السوفياتية مجرد مناورة وورقة ضغط تحاول النخبة المصرية الحاكمة أن تستخدمها للتأثير على الموقف الأمريكي فإنها لن تؤثر لا في الموقف الأمريكي ولا الموقف السوفياتي، بل ستدفع بالوضع العربي إلى مزيد من التراجع والتدهور.

لاشك أن الريبة السوفياتية بالنخبة المصرية الحالية ريبة عميقة، ومن الصعب، بعد كل التشهير والإساءات التي نزلت بالاتحاد السوفياتي، وفي ظل الركائز الحالية للنظام المصري، أن يقبل الاتحاد السوفياتي، من جانبه، ترميماً عجائبياً سريعاً للعلاقات المصرية ـ السوفياتية، لكن ربما يأخذ الاتحاد السوفياتي بالاعتبار أن تصفية آثار العدوان، وبالتالي دوره في هذه التصفية، تشكل أساساً متيناً لصداقة عربية ـ سوفياتية تاريخية، صداقة قد تتنكر لها هذه الحكومة أو تلك إلا أن دعائمها ستبقى مغروزة في وعي الشعب العربي.أضف إلى ذلك، أن الانهيار التاريخي الذي ينتظر الشعب العربي، إذا لم تصفّ آثار العدوان، هو في حد ذاته انهيار للصداقة العربية ـ السوفياتية، لأن الأساس الموضوعي الصلب لهذه الصداقة هو وجود عربي متحرر من الامتهان الصهيوني والإمبريالي في آن.

قلنا أن إسرائيل تملك المبادرة، لكن ثمة مسافة بين امتلاك المبادرة واستخدامها. فثمة عناصر محرضة للحرب وأخرى لاجمة لها، والحرب تندلع فقط عند غلبة العناصر المحرضة. وبرغم أن البنتاغون، خلافاً لرأي وزارة الخارجية الأمريكية، ينصح إسرائيل بالتعجيل بشن الحرب، وبرغم أن المعارضة الإسرائيلية (ليكود) تدفع باتجاه حرب وقائية كحرب العام ١٩٦٧ (وليس الضربة الوقائية فقط)، إلا أن النخبة الإسرائيلية الحاكمة لاتزال بحاجة إلى

ضوء أخضر من الحكومة الأمريكية، إذ أن الأخيرة مدعوة لا لتحمل النفقات العسكرية فقط، بل أيضاً لانقاذ إسرائيل، حتى وإن ربحت الحرب، من الافلاس الاقتصادي الذي سينجم عن الحرب الخامسة (كما تنوه بذلك أكثر من صحيفة أمريكية)، بل أن الشكوك أصبحت تدور حول إمكان صمود الاقتصاد الغربي ذاته إذا انفجرت الحرب وفُرض حظر نفطي آخر.

والواقع أن العامل الأكثر أهمية في تردد النخبة الإسرائيلية الحاكمة في المبادرة إلى شن الحرب ليس احتمال افلاس إسرائيل اقتصادياً والتردد الأمريكي بل قوة الردع العربية، سواء المصرية أو السورية، قوة ردع تتمثل في قدرة الصواريخ العربية، وربما الطيران السوري، إلى الوصول إلى مراكز التجمع السكانية.

نعم إن إسرائيل قد تركب رأسها، برغم قوة الردع العربية، وتبادر إلى تفجير الحرب الخامسة، لكن بقدر ماتنمو قوة الردع العربية هذه، وبقدر مايظهر الجانب العربي من تصميم على خوض حرب شاملة، لا كالحرب المحدودة في تشرين ١٩٧٣ ، بقدر ما ننتزع الفرص من إسرائيل لتبادرنا إلى شن حرب وقائية. وفي كل الأحوال، فإذا كان احتمال إقدام إسرائيل على شن حرب وقائية احتمالاً يتقلص، فإن احتمال إقدامها على تسديد ضربة وقائية يتوسع ويرجح.

لكن، إذا كانت إسرائيل مدعوة لشن حرب على سوريا ومصر لالغاء النصر البسيكولوجي العربي الذي تحقق في حرب تشرين أو لاستباق حرب عربية قيد الاعداد، إلا أن العرب، سوريا ومصر بالتحديد، مضطرون لشن هذه الحرب، فالأراضي العربية لاتزال محتلة، وهي تُبتلع وتهود. فالحرب خيار إسرائيلي، ولكنها اضطرار عربي، وبخاصة بعد أن تكشف أن طريق استعادة الأراضي العربية عن طريق السياسة طريق مسدود.

وإذا كانت الحرب اضطراراً عربياً، فمن المفروض، عندما يتوفر للطرف العربي الحد الأدنى من العقلانية والالتصاق الواعي بالمصلحة القومية، أن

تخاض على ضوء خبرات حرب تشرين من جهة وعلى ضوء المتغيرات المحلية والدولية التي طرأت منذ حرب تشرين من جهة أخرى. فما هي هذه الخبرات والمتغيرات؟ وبعبارة أخرى، ماهي الشروط التي تكفل للحرب الخامسة مآلاً سياسياً وعسكرياً مختلفاً عن مآل حرب تشرين، أي مآلاً يكفل تصفية آثار العدوان؟

أولاً ـ أن الحرب الخامسة ينبغي أن تكون حرباً بكل معنى الكلمة. والحرب، حسب تعريف كلاوزيفيتس، هي العنف مدفوعاً إلى حده الأقصى. حرب تشرين، من الجانب العربي على الأقل، كانت حرباً محدودة، كانت حرب تحريك سياسي. ولأنها محدودة، فضلاً عن أسباب أخرى بالطبع، استطاعت إسرائيل أن تمتص الضربة العربية الأولى، انتقلت بعدها إلى تكتيك هجومي. ولأنها محدودة أخرجت الخطط التكتيكية العربية عن القواعد والأصول التي تفرضها الحرب، أي فرضت أخطاء عسكرية فادحة (أبرزها عملية نشر القوات المصرية بعد نجاح العبور) استغلتها إسرائيل لتنفيذ الخرق في الدفرسوار.

من الخطأ والجبن في آن القول أن الردع العربي ينبغي أن يبقى في حدود الردع المضاد، أي الردع جواباً على ردع إسرائيلي. فالواقع أن سياق الحرب المقبلة، ومستوى ونوعية التسليح الذي بلغته إسرائيل، وربما سوريا، سيدفع الطرفين المحتربين إلى تخطي الحرب المحدودة. والصحف الغربية تؤكد هذا الاحتمال: «سواء كانت الحرب المقبلة على جبهة واحدة أو جبهتين أو ثلاث، فإن الدمار المتوقع أن تحدثه سيكون سابقة في التاريخ لامثيل لها. فكمية ونوعية الأسلحة على الجبهتين العربية والإسرائيلية هي الآن أكبر منها عند نشوب حرب تشرين. ولسوف تُخاض الحرب المقبلة على مستوى أعلى في استخدام التقنولوجيا والمزيد من الصواريخ» (الغارديان، ١٥ ـ ١١ ـ ١٩٧٤).

يوم كانت إسرائيل تملك وحدها قوة الردع، لتملكها تفوقاً مطلقاً

بالطيران، كانت تأخذ راحتها في ضرب العمق العربي. ففي حرب الاستنزاف المصرية ـ الإسرائيلية دمرت إسرائيل، تدميراً متفاوتاً الاتساع، ثلاث مدن مصرية ودمرت أهدافاً مدنية (مصفاة البترول في الاسماعيلية ومصنع السماد ومصنع أبو زعبل)، لكن عندما ملكت مصر صواريخ ردع بعيدة المدى، سكود، يمكن أن تطال العمق الإسرائيلي البشري والاقتصادي، جبنت عن مهاجمة العمق المصري عندما حاصرت مصر خليج العقبة من باب المندب. كذلك الأمر فإن إسرائيل لم تتردد، خلال حرب تشرين، عن ضرب العمق السوري وتهديم البُنى الاقتصادية السورية (فضلاً عن تدمير القنيطرة)، لأنها كانت تعرف أن سوريا لاتملك قوة ردع صاروخية. ليس في الحرب، وفي الحرب بخاصة، من رادع أخلاقي. إن حساب الربح والخسارة هو المقياس الوحيد، والواقع أن هذه الصواريخ، وربما الطيران السوري في الحرب المقبلة، هي التي تشكل رادع إسرائيل عن ضرب العمق العربي. لكن من المفروض أن يمضي الجانب العربي إلى أبعد من ذلك.

ثانياً ـ كانت إسرائيل تبني حساباتها على أساس أن قدرتها على استخدام آخر صيحات التقنولوجيا العسكرية، و، في نفس الوقت، عجز العرب عن ذلك، سيوفر عليها في حدود واسعة الخسائر البشرية. حرب تشرين كذبت في حدود معينة هذه الحسابات. ومن المقدر ان تكذب الحرب الخامسة في حدود أوسع بكثير هذه الحسابات. وبالفعل فالمتتبع وسائل الإعلام الإسرائيلية، منذ حرب تشرين وحتى اليوم، يلاحظ كم هو ثقيل وعميق هَمّ النخبة الإسرائيلية والشعب الإسرائيلي من احتمالات الحرب الشاملة والخسائر البشرية التي يمكن أن تنزل بإسرائيل.

من هذه الناحية، تبدو إسرائيل هشة وثلومة في آن. فإذا استطاع الجانب العربي استغلال قابلية الانثلام الإسرائيلية هذه فسيكون في وسعه أن يجعلها عنصراً يسهم في قلب أو، على الأقل، تعديل ميزان القوى المحلي. لسنا نزعم أن تكتيك «حرب المعبد والدار» سوف يركع إسرائيل مقدماً، لكن

تأثيره على المدى الطويل قد يكون حاسماً في نقل إسرائيل إلى مواقع دفاعية وقلب خططها في الاستيلاء على الأراضي العربية. يقول ماوتسي تونغ: نحن نتعلم من أعدائنا. والمطلوب منا، نحن العرب، أن نتعلم من العدو الإسرائيلي. والدرس الأول الذي يُفترض أن نتعلمه من إسرائيل هو نقل الحرب إلى حيث الكتل البشرية اليهودية. إذا كنا لانستطيع (وهذا وَهم ينبغي أن نمحصه بعناية) الدخول بالجيوش البرية إلى أراضي دولة إسرائيل لاعتبارات دولية، فباستطاعتنا على الأقل أن نضرب الكتل البشرية والمراكز الصناعية من الجو وبلا رحمة وعلى نطاق واسع.

إن من يقرأ تصريحات رابين، فضلاً عن غولدمان وبيريس، التي قال فيها «إذا فُرضت الحرب على إسرائيل، أرجو أن يبقى الجانبان عاقلين كفاية لمنع وصولها إلى مراكز سكانهما، وإن إسرائيل قادرة على إصابة مراكز السكان العربية بعشرة أضعاف هذه الأضرار»، ـ أقول: من يقرأ هذه التصريحات يلمس ولا ريب عمق الهم الإسرائيلي من احتمالات الحرب الشاملة، ويلمس أيضاً، وهذا طبيعي، شراسة الرد الإسرائيلي المنتظر. رب «عاقل» من الجانب العربي يتساءل: ما الفائدة؟ قد نتضرر أكثر مما تتضرر إسرائيل. هذا صحيح، بل من المرجح أننا سنتضرر أكثر مما تتضرر إسرائيل. لكن المسألة ليست هنا، وذلك لأننا، منذ ربع قرن، ونحن نتضرر، نتضرر وحدنا وإسرائيل تحرز انتصارات وتحقق مكاسب شبه مجانية. فالضرر النازل والذي سينزل ليس جديداً وليس أكثر كارثية مما نزل بنا في السابق (بل يمكن القول أن الضرر الذي نزل بمصر يكاد يكون هدراً مخوفاً لفرص تقدم تفلت)، وأضرار المستقبل، إذا استمر التأخر السياسي والايديولوجي العربي، سوف تكون أكبر مهما بلغ حرصنا الجبان على «الأخلاقية» و«الإنسانية». المسألة تتمثل، أولاً، في أنه أصبح بإمكاننا، مع شيء من العقلانية والجدية، أن ننزل بإسرائيل أضراراً تؤثر جدياً على مواقفها ومعنوياتها، وقد تسهم في قلب مواقعها، وذلك لأن قدرتها على تحمل أضرار من هذا النوع محدودة.

وتتمثل، ثانياً، في أن قدرتنا على تحمل الأضرار ينبغي أن تكون (وهي كذلك فعلاً شرط تضامن عربي جدي مع سوريا ومصر) أكبر بكثير، لأن حجمنا أكبر ومواردنا أغزر، وأخيراً لأننا محشورون في موقع دفاعي، أي ليس لنا من خيار سوى السير في هذا الطريق، طريق ادماء وابهاض إسرائيل، وأن أُدمينا وأبهضنا. إذا عرفت إسرائيل أنها ستفقد الآلاف، والمأمول عشرات الآلاف، من أبنائها، هدراً، وراء وهم التوسع فإنها قد تعيد التفكير مجدداً في كل تصوراتها واستراتيجيتها وتكتيكاتها.

ثالثاً ـ وعلى خلاف حرب تشرين، التي كانت محدودة من حيث مدتها أيضاً، فإن الحرب الخامسة ينبغي أن ترتدي طابع الحرب الشاملة من حيث تطاولها، أي أن تستمر إلى أن تحقق هدفها المحدد والمُعلن والمتمثل في انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧ بدون شروط وبصورة فورية. والواقع أن الوصول إلى هذه النتيجة هو وحده الذي يمثل تصفية حقة، مادية ومعنوية، لآثار عدوان ١٩٦٧ .

لقد أوقفت حرب تشرين، كما صرح وزير الحربية المصري في «أهرام» ١٨ ـ ١١ ـ ١٩٧٣ ، لمقتضى سياسي لاعسكري ولقد كان إيقافها، بالشكل الذي تم به وبخطوات فك الارتباط المأساوية التي تلته، سبباً رئيسياً في تبديد نتائجها. لقد كان الوضع العام لإسرائيل (الوضع الاقتصادي ـ البسيكولوجي ـ السياسي) وضعاً خانقاً ومترنحاً، رغم أن وضعها العسكري لم يكن كذلك. ولو أن الجانب العربي استمر في الحرب، حتى دون أن يحرز نصراً عسكرياً، لترنحت إسرائيل أكثر ولانهارت بسيكولوجياً ولأفلست اقتصادياً، رغم المعونات الأمريكية، اقتصادية كانت أو عسكرية.

والسذاجة الأشد مأساوية في التصرف العربي إنما تتجلى في قبوله فك الارتباط، الذي أنقذ إسرائيل من احتمال انزافها بشرياً واقتصادياً في آن. فنظراً لأن إمكانات إسرائيل البشرية محدودة، فإن التعبئة العسكرية الإسرائيلية تشكل عبئاً ساحقاً على اقتصاد إسرائيل. وقد قال دايان مرة:

«نحن سوف ندمر أنفسنا إذا احتفظنا بتجنيد كامل قوات الاحتياطي على الحدود» (النهار ٣٠ - ١١ - ١٩٧٤)، ناهيك عن الحيوات البشرية التي كان يمكن أن تخسرها إسرائيل منذ وقف إطلاق النار وحتى اليوم، وهي خسارة كانت ستهز إسرائيل أكثر بكثير.

إن إمكانات إسرائيل المحدودة، اقتصادياً وبشرياً، هي التي تملي عليها استراتيجية الحرب الخاطفة. ولو أن الجانب العربي صمم واستطاع أن يفرض على إسرائيل حرباً تكلفها تجنيد كامل احتياطيها العسكري وتكريس نسبة أكبر من مواردها الاقتصادية للانفاق العسكري وادمائها بشرياً وإن بحدود غير كبيرة لتوفرت شروط أفضل لانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ .

رابعاً - لاشك أن حرب تشرين كانت خطوة كبيرة إلى أمام عندما حارب جيشان عربيان وتحركت جبهتان عربيتان في وقت واحد، ولولا ذلك لكانت النتائج مغايرة على الجبهتين. في الحرب الخامسة لم يعد هذا القدر من التنسيق كافياً، ينبغي التقدم خطوة إلى أمام وإقامة قيادة عسكرية واحدة للجبهتين، بل محاولة تحريك الجبهة الأردنية والتنسيق معها أو ضمها. في حرب تشرين، تحركت الجبهتان في وقت واحد، لكن الجيشين المصري والسوري لم يحاربا كجيش واحد. ولو كان ثمة قيادة واحدة للجيشين لكانت النتائج العسكرية لحرب تشرين أكثر إيجابية.

الواقع أن قدراً كبيراً من الأفضلية التي تتمتع بها إسرائيل ناجم عن أنها قادرة، بما تملك من قدرة على تحريك قواتها من جبهة إلى أخرى، على أن تحشد في مكان المعركة قوات متفوقة في عددها وقوة نيرانها. ومن الواضح أن إسرائيل ستعجز عن ذلك إذا واجهت جيشاً واحداً لامجرد جبهات. ففي حرب تشرين، عندما سكنت القوات المصرية بعد العبور، عمدت إسرائيل إلى تركيز قدراتها القتالية على الجبهة السورية لإخراجها من الحرب. وماكان باستطاعة إسرائيل أن تفعل ذلك، وما كان للقوات المصرية أن تسكن، لو

كان هناك قيادة عسكرية واحدة للجبهتين السورية والمصرية. إن نجاح مغامرة عسكرية تقوم بها إسرائيل مرهون، كما يقول تقرير للأركان الإسرائيلية، بوجود ظروف تحارب فيها الجيوش العربية كجيوش متعددة، يضرب كل منها على حدة، رغم عمليات التنسيق تبعاً للستراتيجية الخاصة بكل دولة عربية (راجع «خنجر إسرائيل»).

ولقد أفصح إسحق رابين مؤخراً بوضوح عن هذه الحقيقة، منوهاً بالسبب الحقيقي لـ «الإغراءات»، بل قل الطعم، التي تقدمها إسرائيل إلى الزعامة المصرية وحدها وذلك لخلق وضع يمنع المصريين من المشاركة، خلال الأيام الأولى الحيوية من القتال، في المعركة بين إسرائيل وسوريا» (الايكونومست، ١٤ - ١٢ - ١٩٧٤).

خامساً - من المفروض أخيراً، أن يخوض الجانب العربي الحرب الخامسة والعلاقات العربية - السوفياتية قد بلغت، على الأقل، درجة كافية من الإيجابية. من الطوبوية أن نتطلب تطابقاً كاملاً بين السياستين العربية والسوفياتية حول الصراع العربي - الإسرائيلي بوجه عام وحول مشكلة تصفية آثار العدوان بوجه خاص، لكن حداً مناسباً من التقارب والتنسيق يعتبر شرطاً ضرورياً لسياق دولي وتسليحي أفضل للحرب المنتظرة. وإذا كان الدعم السياسي السوفياتي يوفر، بتوازن الرعب، فرصا أفضل لتضييق احتمالات تدخل أمريكي مباشر، فإن الدعم السوفياتي التسليحي يبقى أمراً حاسماً في جميع الأحوال. عند انفجار الحرب وتطاولها، فإننا سنكون، مهما كدسنا من أسلحة، بحاجة إلى المزيد منها مادمنا لانملك صناعات حربية. أي مادمنا لانصنع سلاحنا في مصانعنا.

إن الدول التي لاتنتج أسلحتها، أو التي لاتنتج كل أسلحتها، ستبقى، في حدود حاجاتها، الدول - الزُبُن إزاء الدول الممونة بالسلاح. هذه الحقيقة قد تجرح كبرياءنا القومي، لكننا إذا لم نعها وإذا لم نأخذها بالاعتبار في سياستنا، فسوف يُضار وجودنا القومي، وليس كبرياءنا القومي فقط،

فالسياسة، وبخاصة السياسة الخارجية، تُبنى على الحقائق الواقعة وليس على الشعور والرغبة.يقول البعض: السلاح أصبح سلعة. هذه أكذوبة مغلفة بحقيقة، وبخاصة في السياق القائم للصراع العربي ـ الإسرائيلي، إذ أن السلاح ليس سلعة تجارية بل سلعة سياسية، وهذه السلعة السياسية زلزلت تاريخ المنطقة خلال ربع القرن الفائت.

السياسة المصرية مابعد الناصرية شديدة الحساسية بكبرياء مصر القومية إزاء السوفيات. لماذا؟ لأن السوفيات لايمضون معنا، وهذه حقيقة، سوى نصف الطريق أو ثلاثة أرباعه في معركة تصفية آثار العدوان، ثم تمضي السياسة المصرية لمعانقة من ساروا ويسيرون كل الطريق ضد الأمة العربية: أمريكا. إزاء السوفيات، السياسة المصرية شديدة الحساسية لكرامة مصر، وهي تتطلب الندية. مع أمريكا تنسى كرامة مصر القومية حتى الدودية والدونية.

لنعد إلى العامل السوفياتي في الحرب الخامسة. يقول كاتب عسكري عربي رصين مايلي: «إن مدى قدرة الجانب العربي على امتصاص الضربة الإجهاضية الإسرائيلية تتوقف أولاً على تأمين دفاع جوي فعال، حجماً ونوعاً، يراعي قدر الإمكان التطورات المتوقعة لدى العدو في أساليب الحرب الالكترونية، وهذه لايمكن تحقيقها إلا بتعاون وتنسيق مع الاتحاد السوفياتي» (محمود عزمي، «الدستور»، ٢٥ ـ ١١ ـ ١٩٧٤).

ما تخشاه إسرائيل اليوم هو هذا: ترميم العلاقات المصرية ـ السوفياتية وماتؤدي إليه من نتائج على صعيد تسليح مصر. ويصرح رابين: «إن إسرائيل مستعدة لتحقيق المزيد من الانسحاب من جبهة سيناء للحيلولة دون عودة مصر إلى النفوذ السوفياتي» (الايكونومست، نفس العدد).

السفير

١ و ٢٢ كانون الأول ١٩٧٤

أحداثية

٢٨ أيلول ١٩٧٠: وفاة عبد الناصر بنوبة قلبية. أنور السادات، نائب رئيس الجمهورية، يصبح رئيساً للجمهورية.

١٨ تشرين الأول ١٩٧٠: تغيير في قيادة السلطة في سوريا يفتح إمكانية لدخول سوريا في المعركة العسكرية مع إسرائيل، بعد أن كانت القيادة السابقة تكتفي بالرفض السياسي والدعوة لحرب التحرير الشعبية.

تشرين الثاني ١٩٧٠: عندما قام يارينغ بمحاولته الثانية، لتجديد المحادثات حول تنفيذ قرار مجلس الأمن ومشروع روجرز، قال الممثل الإسرائيلي: إن المسألة قيد الدرس في مجلس الوزراء. وكان هذا إشارة واضحة إلى تملص إسرائيل، كما توقع عبد الناصر، من تنفيذ مشروع روجرز، الذي وصفته غولدا ماير بـ «خدعة مكرسة لكي يُسمح لمصر لتعدّ نفسها لشن الحرب مجدداً بشكل أكثر كثافة وشدة».

كانون الثاني وشباط ١٩٧١: السادات يعلن تمديد وقف إطلاق النار مرة بعد أخرى.

٨ شباط ١٩٧١: يارينغ يكتب إلى مصر وإسرائيل:

يسأل مصر فيما إذا كانت على استعداد لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل يتضمن:

١ ـ الغاء كل مطالبة وكل حالة عداء.

٢ ـ احترام واعتراف بسيادة إسرائيل.

٣ ـ احترام واعتراف بحق إسرائيل في أن تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

٤ ـ التعهد بالقيام بكل مايمكن للسهر على أن أفعال العداء أو العدوان ضد الشعب اليهودي والمواطنين والأملاك الإسرائيلية لاتأتي أو لا تُقترف من داخل مصر.

٥ ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإسرائيل.

مصر تجيب بالإيجاب بعد أسبوع.

يسأل إسرائيل فيما إذا كانت تتعهد بالانسحاب حتى خطوط ماقبل حرب حزيران ١٩٦٧ ويقول لها أن ليس من الضروري أن يكون انسحابها غير مشروط ويتوقف في الواقع على الوصول إلى «تسويات مرضية» حول مشكلات المناطق منزوعة السلاح، حرية وصول السفن الإسرائيلية إلى خليج العقبة مروراً بشرم الشيخ، وأخيراً حرية الملاحة في خليج العقبة.

إسرائيل تجيب بالرفض بعد أحد عشر يوماً، وتعلن أنها لاتقبل العودة إلا إلى حدود آمنة ومُعترف بها تحددها اتفاقات للسلام متفاوض عليها. كما تعلن رفضها القطعي العودة إلى خطوط ماقبل ٥ حزيران ١٩٦٧

٥ آذار ١٩٧١

أو ثانت يعلن أن إسرائيل مسؤولة عن هذا الطريق المسدود، ويطلب إليها أن توافق على سحب قواتها، على الأقل في جبهة سيناء، إلى خطوط ماقبل حرب حزيران ١٩٦٧ . إسرائيل لاتجيب.

آذار ــ أيار ١٩٧١:

خلاف داخل السلطة المصرية حول تمديد وقف إطلاق النار للمرة الثالثة. الفريق الناصري الأورثوذكسي، «علي صبري - شعراوي جمعة»، يعارض التمديد على أساس أن وقف إطلاق النار قد استنفد أغراضه وتوضح أن أمريكا لاتنوي الضغط على إسرائيل. كما أن المجلس الحربي المصري الأعلى، الذي يقوده ذلك الفريق، قد اتخذ قراراً بالمعركة وحدد موعدها في ١٣ أيار ١٩٧٠ .

وتجدد الخلاف مرة أخرى عندما أعلن السادات مبادرته الخاصة بفتح قناة السويس، التي عارضها هذا الفريق.

١٤ أيار ١٩٧١

«مصر تنقلب - السادات يطيح برؤوس النظام الناصري» (جريدة النهار) قبل أيام من وصول روجرز إلى القاهرة. عملية تصفية

الناصرية تتلاحق. العلاقات المصرية - السوفياتية تصاب بشرخ استمر في التوسع، رغم عقد معاهدة صداقة مصرية - سوفياتية يوم ٢٧ - ٥ - ١٩٧١ كانت قصاصة ورق، كما أثبت تطور الأحداث اللاحقة. فيما بعد، يصرح السادات: «في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، وزير الخارجية الأمريكية، وليم روجرز، أعطاني بعض الأمل، لكنه اكتفى بأن انتزع مني التنازل بعد التنازل، دون أن يحصل على شيء من الإسرائيليين» («حرب يوم الغفران»، مجموعة الصنداي تايمس، ص٤٣ ، الطبعة الفرنسية).

١١ تشرين الثاني ١٩٧١: السادات يقلب موقفه رأساً على عقب في خطابه في مجلس الأمة الجديد، ويلخص أهداف أمريكا في ثلاث نقاط: الأولى إخراج السوفيات من مصر. الثانية، عزل مصر عن الأمة العربية. الثالثة، ضرب المكاسب التي حققتها الجماهير بقيادة عبد الناصر. واليوم يتساءل المراقبون: ماذا فعل السادات غير ذلك.

٦ كانون الأول ١٩٧١: الآمال التي عقدها السادات على أمريكا تتبخر تماماً. يصرح لمجلة «نيوزويك»: «لقد عدنا الآن إلى أول الطريق، لكن في هذه المرحلة يبدو الأمر أسوأ». وقبل ذلك بثلاثة أيام قال: «دي الوقت تأكدت ليه كان عبد

الناصر مش بيوثق بالأمريكان (...) أمريكا عايزه واحد لسانه زفر». ويكشف أنه كان مستعداً، مقابل فتح قناة السويس، على التخلي عن مطلب عبور قوات مصرية إلى سيناء وأنه كان مستعداً لكي يطلب عودة القوات السوفياتية إلى بلادها واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن لمجرد انتهاء المرحلة الأولى من انسحاب إسرائيلي من سيناء.

شباط وآذار ١٩٧٢: مظاهرات عمالية وطلابية في مصر.

٣٠ نيسان ١٩٧٢: السادات في موسكو. المحادثات لم تؤد إلى نتائج إيجابية لترميم العلاقات. السادات يصرح: «من الواضح أن الدولتين الأعظم ترضيهما الحالة المسدودة، لاسلم ولا حرب، القائمة في الشرق الأوسط، كما أنهما عقدتا اتفاقاً سرياً يتعلق بتحديد كميات الأسلحة إلى الشرق الأوسط». والصحافة المصرية تكثف انتقاداتها للاتحاد السوفياتي.

١٥ تموز ١٩٧٢: السادات يصدر قراراً بإخراج الخبراء السوفيات. الصحف الغربية تصف القرار بأنه يشبه عملية العام ١٩٥٦ ولكن معكوسة. كتبت «الأنترناشيونال هيرالد تريبيون» في ٢٤ - ٧ - ١٩٧٢ مايلي: «وصف كيسنجر ذات مرة طرد العسكريين السوفيات بأنه هدف أمريكي رئيسي. وفي

مطلع السنة الحالية، قال الرئيس نيكسون: إن الانتهاكات السوفياتية في مصر كانت ذات تأثيرات خطيرة على استقرار ميزان القوى في المنطقة وفي العالم. والآن عندما وصل خبر أمر السادات بترحيل جميع مستشاريه العسكريين السوفيات في الأسبوع الماضي، «ذهل» الرسميون في الولايات المتحدة إلى حد أنهم لم يريدوا التصديق أن الرئيس المصري يفعل حالياً ماكانت السياسة الأمريكية تعتبره هدفاً بعيد المدى ليس إلا».

٢٥ شباط ١٩٧٣: نيكسون يستقبل غولداماير التي تصرح: «هضبة الجولان وشرم الشيخ، ليس من مفاوضات حولهما».

٧ آذار ١٩٧٣: أمريكا تسلم إسرائيل ٤٨ طائرة فانتوم إضافية.

٣٠ آذار ١٩٧٣: السادات يصرح للصحفي الأمريكي بورشغراف:

«لقد فشلت المفاوضات وإن الحرب ضرورية. ومن احتكاكي بالدول العالمية الكبرى، لم نستطع الحصول على نتيجة (...) إن جميع مبادراتي لم تؤد سوى إلى ضغوط جديدة تهدف إلى إجباري على تقديم تنازلات جديدة، بل لقد قال لي روجرز إن جميع جهودي لعقد اتفاق سلم نهائي مع إسرائيل كانت شجاعة جداً. إن

جميع الأبواب التي فتحتها قد صُفقت في وجهي بمباركة أمريكية».

٦ تشرين الأول ١٩٧٣:

في الساعة ١٤ بدأت القوات السورية والمصرية على جبهتي القتال هجوماً مركزاً شمل خطوط القتال في الهضبة السورية وقناة السويس. استمر القتال حتى ٢٥ - ١٠ - ١٩٧٣ حيث توقف بقرار مجلس الأمن. عند وقف القتال، كانت النتائج الإقليمية كالآتي:

- على الجبهة المصرية: أقامت القوات المصرية رؤوس جسور في سيناء تبلغ مساحتها ٣٠٠ كيلومتر مربع، وعلى بعد حوالي ٩ كيلو متر من الممرات الستراتيجية (الختمية، الجدي، مثلاً). وبالمقابل فإن مساحة رأس الجسر الذي أقامته القوات الإسرائيلية على الضفة الغربية للقناة كانت ١٠٠٠ كيلومتر مربع.

- على الجبهة السورية، أعادت إسرائيل فرض سيطرتها على كافة أراضي الجولان المحتلة في حرب ١٩٦٧ بالإضافة إلى ٦٠٠ كيلو متر مربع أخرى.

لوحظ أنه لم يكن ثمة قيادة عربية واحدة، بل أن التنسيق بين الجبهتين كان مفقوداً تماماً، وأن الجانب المصري قبل وقف إطلاق النار بدون استشارة ولا موافقة الجانب السوري. كما لوحظ أن الاتحاد السوفياتي

بادر إلى شحن الأسلحة إلى مصر وإلى سوريا قبل أن تقوم أمريكا، عبر الجسر الجوي، بشحن الأسلحة إلى إسرائيل بثلاثة ايام، أي يوم ١٠ ـ ١٠ .

١٧ تشرين الأول ١٩٧٣: الدول العربية تقرر في مؤتمر الكويت: «البدء حالاً في خفض الإنتاج بنسبة لاتقل في كل دولة عربية مصدرة للبترول عن ٥ بالمئة من إنتاج شهر أيلول ١٩٧٣ على أن تطبق نفس النسبة كل شهر بالتخفيض مرة أخرى من إنتاج الشهر الذي سبقه وذلك حتى يتم جلاء القوات الإسرائيلية جلاء كاملاً عن جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧ وحتى تستعاد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما رفعت دول الخليج الستة (بما في ذلك إيران) السعر المعلن بنسبة ٧٠ بالمئة على ماكان عليه في ١ تشرين الأول، وتكمن الناحية الإيجابية الأساسية لقراري تخفيض الإنتاج ورفع الأسعار في اتخاذ الدول العربية المنتجة للنفط إجراءات نفطية دون الرجوع إلى الشركات. علماً بأن المؤتمر رفض اتجاهاً عراقياً ـ ليبياً طالب بحظر النفط عن الولايات المتحدة وتأميم شركاتها النفطية وسحب الأرصدة العربية من المصارف الأجنبية. بعد عدة أيام، وقبل يومين من انتهاء الحرب، عادت الدول العربية وقررت وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة.

وفي ٢٣ كانون الأول، عادت الدول العربية المنتجة وقررت رفع أسعار النفط بمعدل ١٠٠ بالمئة.

٦ تشرين الثاني ١٩٧٣: كيسنجر في القاهرة. اتفاقه مع السادات على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا. هذا القرار يشكل صورة السياسة المصرية لمرحلة ما بعد حرب تشرين. لم تلبث سوريا أن حذت حذو مصر بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع أمريكا.

٨ كانون الأول ١٩٧٣: وزراء النفط العرب يتراجعون خطوة إلى وراء بالنسبة للقرارات السابقة فيعلنون أن الحظر سيرفع عن الولايات المتحدة إذا تم التوصل إلى اتفاق على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وفق برنامج زمني توقعه إسرائيل وتضمن تنفيذه الولايات المتحدة.

١٩ كانون الثاني ١٩٧٤: توقيع اتفاقية لفصل القوات على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية. الاتفاقية تحدث صدمة لدى الرأي العام في سوريا الذي يعتبر الاتفاقية بمثابة تخلٍ عن سوريا.

في هذا المناخ، بدأت القوات السورية مناوشات عسكرية مع القوات الإسرائيلية، تحولت إلى حرب استنزاف.

١٨ آذار ١٩٧٤: الدول النفطية العربية تقرر، وحرب الاستنزاف مستمرة على الجبهة السورية، رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة.

القرار صدر بدفع مصري - سعودي مشترك. وقد عارضت القرار سوريا وليبيا. قبيل المؤتمر صرح السادات أن سياسة الولايات المتحدة قد تغيرت إلى درجة تقضي رفع الحظر البترولي المفروض عليها.

٢٨ آذار ١٩٧٤: السادات يصعّد، بصورة مصطنعة لارضاء أمريكا، حملته على الاتحاد السوفياتي. وتستمر حملة النقد تارة والتشهير تارة أخرى تبعاً لهبوط أو صعود موجات الأمل التي تعلق على السياسة الأمريكية. وفي ٢ - ٤ - ١٩٧٤ تلغى رحلة للسادات إلى موسكو بناء على طلب سوفياتي.

١٨ نيسان ١٩٧٤: السادات يقول: «لقد استطعنا تحييد أمريكا التي كانت منحازة لإسرائيل والتي كانت تتبنى وجهة نظرها بالكامل. أمريكا واقفة بالوسط بيننا وبين إسرائيل».

٢٩ نيسان ١٩٧٤: السادات يصرح: «كيسنجر رجل المعجزات وأعتقد أنه سينجح في فصل القوات على مرتفعات الجولان».

٥ أيار ١٩٧٤: توقيع اتفاقية فصل القوات على الجبهة السورية - الإسرائيلية، بعد حرب استنزاف استمرت ٨٠ يوماً. إسرائيل تبدأ بناء خط دفاعي جديد في الجولان، كما فعلت من قبل في سيناء.

٣ حزيران ١٩٧٤: رابين، رئيس وزراء إسرائيل الجديد، يلقي بيانه الوزاري الذي يعلن فيه بشكل قاطع أن

إسرائيل لن تعود حتى في إطار معاهدة سلام إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧

١٢ حزيران ١٩٧٤: نيكسون في القاهرة، حيث يلقى استقبالاً رسمياً حافلاً وشعبياً حاشداً (أعدته السلطة بالطبع). نيكسون لايعد مصر، ولاسوريا بالطبع، بشيء محدد. ثم ينتقل إلى دمشق فعمان فتل أبيب.

نيكسون، كما كتبت جريدة «هآرتس» في ٣٠ - ٦ - ١٩٧٤ ، يتفق مع رابين في هذه الزيارة على الغاء مؤتمر جنيف فعلياً، وإبقائه فقط كإطار شكلي، وإن تجري المفاوضات في أماكن أخرى وبسرية.

السادات يسعى، عبثاً، إلى حل مرحلي منفرد مع إسرائيل مؤملاً استرداد حقول نفط أبو رديس وممرات سيناء الستراتيجية. التضامن السوري - المصري يتفتت وعودة إلى وضع «اللاسلم واللاحرب» التي سبقت تشرين.

انتهى

الفهرست

مجموعـة أعمال ياسين الحافظ

الصادرة عن دار الحصاد

عام ١٩٩٧

١ ـ حول بعض قضايا الثورة العربية

٢ ـ اللاعقلانية في السياسة العربية

٣ ـ التجربة التاريخية الفييتنامية

٤ ـ الهزيمة والايديولوجيا المهزومة

٥ ـ في المسألة القومية الديمقراطية

من اصدارات دار الحصاد الحديثة

الله والانسان على امتداد ٤٠٠٠ عام ... تأليف: كارين آرمسترونغ

الوثنية والمسيحية .... تأليف: الكسندر كرافتشوك

مدخل إلى القانون الاميركي .... تأليف: آلان فرانثورث

الموقف من الخمرة .... تأليف: د. سليمان حريتاني

نقد العقلانية العربية .... تأليف: الياس مرقص

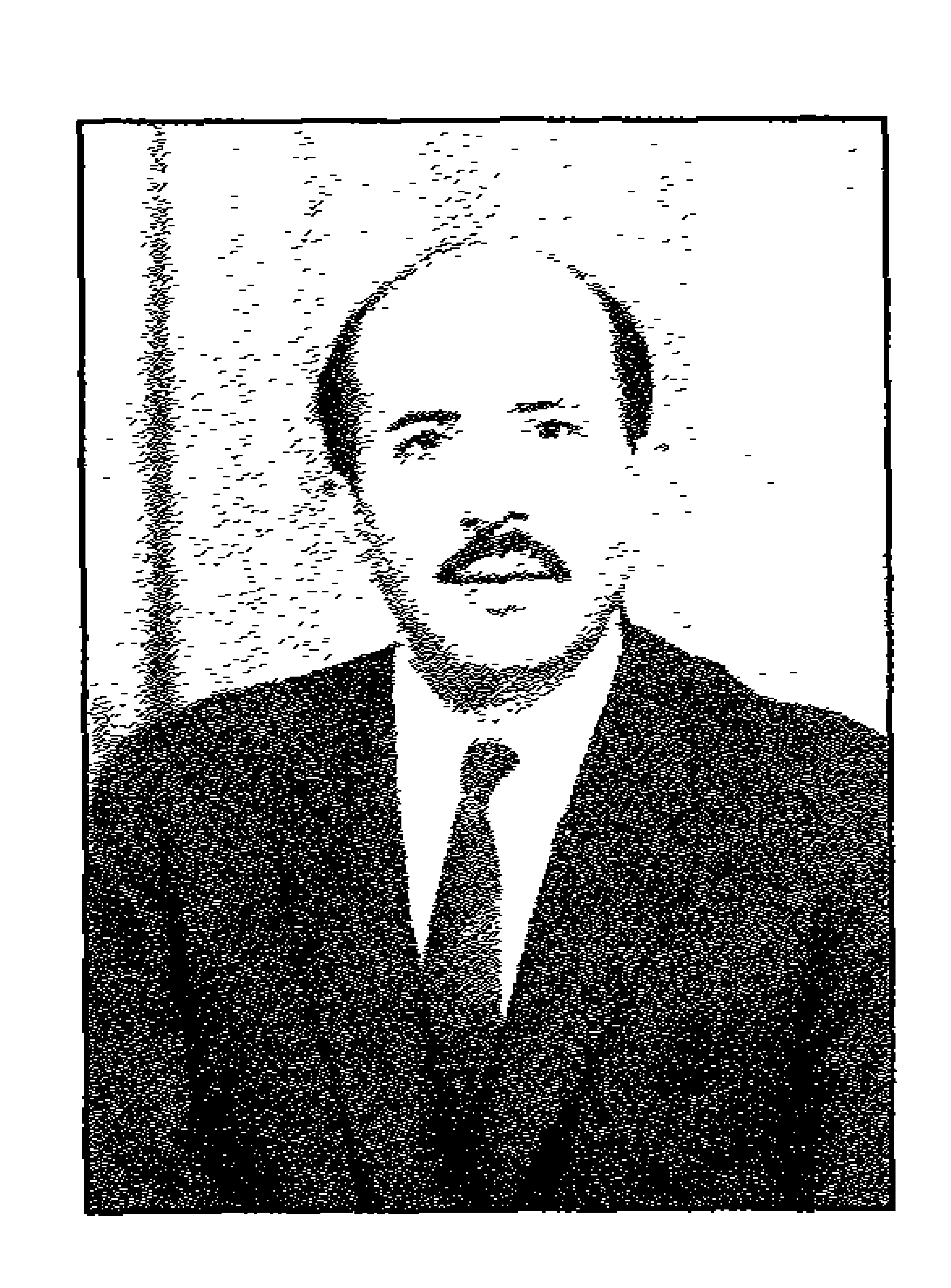
النبي محمد نظرة غربية جديدة

في فهم الاسلام .... تأليف: كارين آرمسترونغ

إعادة إنتاج الهوية .... أحمد حيدر

أخلاق الانجيل

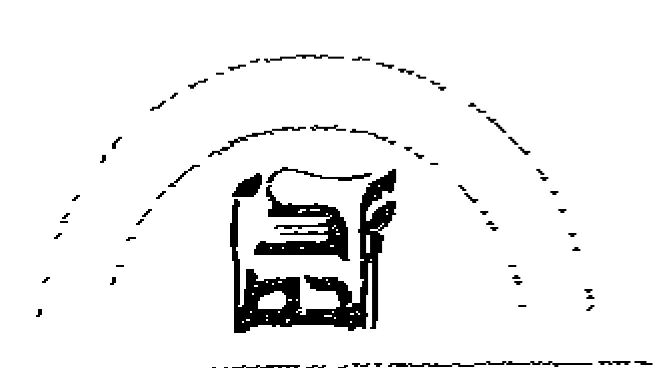
(دراسة سوسيولوجية) .... تأليف: البير بايه

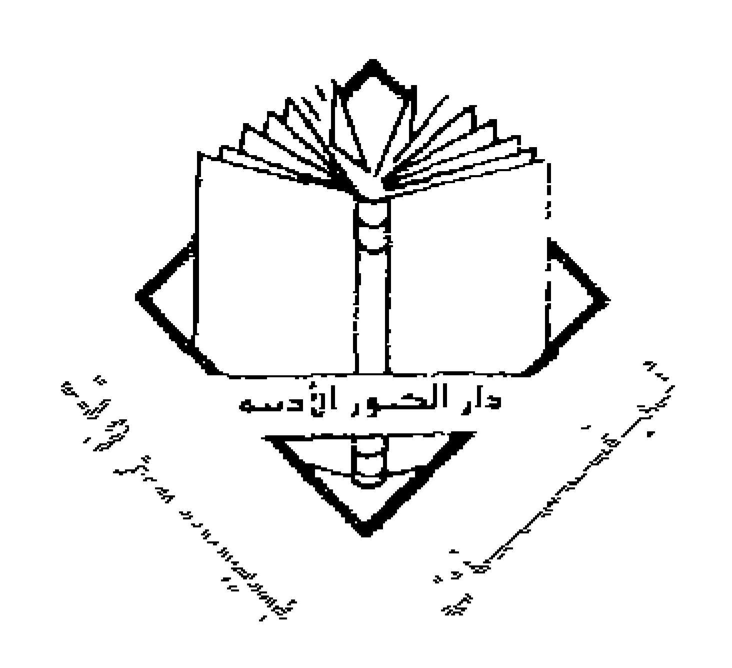


السياسة فن تحريك الأشياء والبشر. وإذا تأملنا ضخامة مالدى العرب من أشياء وبشر وفي نفس الوقت العجز عن تحريك هذه الأشياء وهؤلاء البشر لصالح الأمة العربية يتضح لدينا التأخر الذي يسم السياسات العربية، تأخر تتكشف صورته المأساوية المذهلة إذا تذكرنا قزامة العدو الإسرائيلي.

هذا السفر، الذي يضم مجموعة كتابات تتناول بعض الأحداث الهامة والوقائع الرئيسية للسياسات العربية في المرحلة مابعد الناصرية، محاولة لالقاء ضوء على مأزق السياسة العربية في هذه المرحلة، لالتقاط بعض تظاهرات التأخر في البنية السياسية العربية وفي الممارسة السياسية العربية، لوضع بعض صوى لرؤية صاحية على الصعيد السياسي.

ومن خلال تحليل تفصيلي لتظاهرات السياسة العربية ينتهي المؤلف إلى أن قصور السياسة العربية يذهب إلى مدى أبعد من الخطأ، إلى التأخر واللاعقلانية، فضلاً عن الاستهانة بالرأي العام إما بتعليبه أو سحقه.





دار الحصاد ـ سورية ـ دمشق
ص.ب: ٤٤٩٠ ـ هـ/فا: ٢١٢٦٣٢٦

ص. ب: ١١/٧٢٢٦
هاتف: ٦٥٣٥١٤